

# مخالفة الصحابي للحديث النبوي الشريف «دراسة نظرية تطبيقية»

الدكتور عبدالكريم علي النملة

كلية الشريعة - قسم أصول الفقه

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه إلى يوم الدين . . وبعد.

فقد قال لي بعض من يحسن الظن بي من طلبة العلم: إني سمعت من بعض المشايخ «أن الصحابي يخالف بعض الأحاديث» فكيف هذا؟! والصحابي الذي شهد له الله تعالى ورسوله بالعدالة، والذي بذل نفسه وماله في سبيل طاعة الرسول - صلى الله عليه وسلم - كيف يخالف حديثه وما أمر به وما نهى عنه؟!

ثم إذا خالف صحابي من الصحابة حديثاً قد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل تعتبر تلك المخالفة، ونترك الحديث وتزول بذلك حجتيه، أو يبقى الحديث على حجتيه، ولانلتفت إلى تلك المخالفة أم ماذا نفعل؟

فقلت: أجيئك إن شاء الله - تعالى - فيما بعد، وبعد رجوعي إلى كلام الأصوليين والفقهاء في هذه المسألة وجدتهم قد انقسموا إلى فرق شتى:

- فمنهم من بحث المسألة عرضاً دون أي اهتمام بها.
- ومنهم من بحثها إجمالاً، ولم يفصل فيها.
- ومنهم من بحث جزئية من جزئياتها - فقط . .
- ومنهم من ذكر الجزئية منها دون أمثلة.
- ومنهم من مثل بمثال لا يصح التمثيل به.
- ومنهم من استدل بأدلة لا تصلح للاستدلال بها.
- ومنهم من نسب بعض الأقوال إلى غير قائلها.
- ومنهم من خلط بين مخالفة الصحابي للحديث مخالفة كلية، وبين من خالف ظاهر الحديث.

- ومنهم من خلط بين مخالفة الصحابي للحديث الذي رواه، وبين مخالفة الصحابي للحديث الذي لم يروه.

- ومنهم من زعم أن الصحابي إذا ادعى نسخ الحديث فإنه يُعدُّ مخالفاً له.

- ومنهم من زعم أن الصحابي إذا حمل الحديث على أحد محمله فإنه يُعدُّ مخالفاً له.

- ولما رأيت ذلك عزمت على أن أبحث هذا الموضوع بحثاً يلم شتاته، ويضم جزئياته، ويغني عن غيره إن شاء الله تعالى.

أضف إلى تلك الأسباب - أعنى الأسباب التي دعيتي لبحث هذا الموضوع - أني أريد - ببحثه - أن أبين أضرار بعض الصحابة في تركهم لهذا الحديث أو ذاك، خشية أن يتهم الصحابي بالخروج عن طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وأيضاً أريد بدراستي لهذا الموضوع أن أربط بينه وبين تطبيقاته الفقهية كعادي عندما أبحث أي موضوع أصولي - وذلك لأن المقصود من المسائل والقواعد الأصولية هو التطبيق، وفي ذلك رد على من يزعم بأن أكثر القواعد والمسائل الأصولية هي مجرد نظريات لا أثر لها في الفروع.

ثم إن هذا الموضوع لم يبحثه أحد - على حسب علمي - بصفة مستقلة يجمع شتاته، ويضم جزئياته، ويحيط بكل ما قيل عنه، ويحذف كل ما ليس له علاقة فيه.

هذه أهم الأسباب التي جعلتني أقوم ببحث هذا الموضوع. ولعل تلك الأسباب تبين أهمية هذا الموضوع لطالب العلم، ومكانته العلمية، وتظهر لنا - أيضاً - الحاجة إلى الكتابة فيه.

وأسميته :

«مخالفة الصحابي للحديث النبوي الشريف دراسة نظرية تطبيقية»

وقد تكلمت عن هذا الموضوع سالكاً خطة تتكون من : «مقدمة»، «وتمهيد» وثلاثة فصول «وخاتمة».

أما المقدمة : فقد ذكرت فيها اسم الموضوع الذي سأتكلم عنه ، والأسباب التي جعلتني أكتب فيه ، والخطة التي سأسلكها في الكتابة ، والمنهج الذي سأتبعه في ذلك .

أما التمهيد : فقد تكلمت فيه عن حالات مخالفة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم - وبيان سبب تخصيص المسألة بمخالفة الصحابي دون غيره ، وقسمته إلى أربعة مطالب وبيان حقيقة المخالفة والصحابي .

المطلب الأول : في حالات مخالفة حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - إجمالاً .  
المطلب الثاني : بيان سبب تخصيص صورة المسألة بمخالفة الصحابي ، دون غيره .

المطلب الثالث : في حقيقة المخالفة .

المطلب الرابع : حقيقة الصحابي .

أما الفصل الأول : فهو في مخالفة الصحابي للحديث بالكلية .

ويشتمل على سبعة مباحث .

المبحث الأول : في مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث الذي قطعنا بعلمه به ، مع خفاء سبب المخالفة .

المبحث الثاني : في مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث الذي قطعنا بعلمه به مع وضوح سبب المخالفة .

المبحث الثالث : في مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث الذي غلب على ظننا علمه به .

المبحث الرابع : مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث الذي شككنا في علمه به .

المبحث الخامس : مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث الذي غلب على ظننا عدم علمه به .

المبحث السادس : مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث الذي قطعنا بعدم علمه به .

المبحث السابع : بيان السبب في خفاء بعض الأحاديث على بعض الصحابة .

أما الفصل الثاني : فهو في مخالفة الصحابي لعموم الحديث .

أما الفصل الثالث : فهو في مخالفة الصحابي لظاهر الحديث .  
وقد نبهت في آخر هذا البحث على أن الصحابي إذا ادعى نسخ الحديث فإنه لا يُعدُّ مخالفاً له ، خلافاً لبعض الأصوليين .

كما نبهت - أيضاً - على أن الصحابي إذا حمل الحديث على أحد محمله فإنه لا يُعدُّ مخالفاً له ، خلافاً لبعض الأصوليين .

أما الخاتمة : فقد كتبت فيها أهم نتائج البحث ، والأحكام التي توصلت إليها أثناء كتابتي فيه .

هذا وقد نهجت في بحث هذا الموضوع والكلام عنه منهجاً ، إليك أهم خطواته :

أولاً : جمعت المادة العلمية من المصادر والمراجع الأصلية - المثبتة في هوامش هذا الكتاب ، وفي فهرس المصادر .

ثانياً : اعتمدت في بحث هذا الموضوع على النصوص الشرعية ، وما يفهم منها من دلالات ، دون تعصب لرأي معين ، أو تقليد بعيد عن الحق .

ثالثاً : ذكرت مذاهب العلماء في كل جزئية ، مستدلاً لكل مذهب ، مناقشاً ما يمكن مناقشته منها دون تعصب لمذهب معين متوخياً في ذلك الدقة في الفهم والاستنباط .

رابعاً : حرصت كل الحرص على نسبة كل مذهب إلى صاحبه وتوثيق ذلك من كتبهم ، أو كتب علماء مذهبهم .

خامساً : قمت بترجيح بعض المذاهب في المسائل الأصولية والفقهية ، وبيان سبب الترجيح ، ومناقشة القول المرجوح .

سادساً : وضعت أمثلة تطبيقية لجل المسائل الأصولية التي تعرضت لها وهذه الأمثلة وضحت للقارئ أن الخلاف في المسألة الأصولية له أثر في الفروع الفقهية .

سابعاً : أشرت إلى مواضع الآيات من السور .

ثامناً : خرجت الأحاديث والآثار .

تاسعاً : أشرت إلى الكتب التي ترجمت للأعلام - ميلاً إلى الاختصار .

هذا ما عملته في هذا البحث ، فإن أصبت فالحمد لله ، وإن كانت الأخرى

فيكفيني أني بذلت فيه جهداً ووقتاً لا يعلمه إلا الله عز وجل ، فأرجوا ألا يجرمني مارجوته منه من الأجر والثواب .

وأسأل الله العلي القدير أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين وعلى آله وصحبه .

**التمهيد : يشتمل على أربعة مطالب .**

**المطلب الأول :** في حالات مخالفة حديث النبي صلى الله عليه وسلم .

**المطلب الثاني :** بيان سبب تخصيص صورة المسألة بمخالفة الصحابي .

**المطلب الثالث :** حقيقة المخالفة .

**المطلب الرابع :** حقيقة الصحابي .

## المطلب الأول : في حالات مخالفة حديث النبي صلى الله عليه وسلم :

إن الحديث النبوي الشريف قد يخالف بعمل الصحابة ، أو بعضهم ، أو واحد منهم ، أو بعمل وفتوى بعض الأئمة - وإليك بيان ذلك - باختصار -

الحالة الأولى : إذا خالف عمل الصحابة حديثاً نبوياً شريفاً قد بلغهم ولم نجد محملاً من ضعف الحديث ، أو كونه منسوخاً : فإن هذا يقدح بالحديث ؛ لأنه لا محمل لترك العمل بالحديث إلا الاستهانة وترك المبالاة به ، أو العلم بكونه منسوخاً ، ولا يوجد احتمال ثالث لهما .

وقد أجمع المسلمون على تنزيه الصحابة عن الاستهانة بالحديث وعدم المبالاة به فتعين حمل الأمر على علمهم بأن الحديث منسوخ .

وليس هذا تقديراً لأقوالهم وأقضيتهم على الحديث النبوي ، بل هو تمسك بالإجماع على وجوب حمل عملهم على وجه يمكن من الصواب ، فكأننا تعلقنا بالإجماع على وجوب حمل عملهم على وجه يمكن من الصواب ، فكأننا تعلقنا بالإجماع في معارضة الحديث<sup>(١)</sup> .

الحالة الثانية : إذا خالف الصحابة حديثاً لم نقطع ببلوغة إليهم ، ولكن غلب على ظننا بلوغه إليهم ، فهنا ننظر : فإن لم نجد دليلاً يؤيد تلك المخالفة فإننا نتمسك بالحديث ونعمل به ، وإن وجدنا دليلاً يؤيد تلك المخالفة فإن هذا يقدح بالحديث ، استناداً إلى الدليل الصحيح الذي وجدناه ، لا من أجل مخالفة الصحابة<sup>(٢)</sup> .

الحالة الثالثة : إذا خالف عمل الصحابة حديثاً لم يبلغهم ، أو غلب على ظننا عدم بلوغه إليهم فإننا نعمل بالحديث ، ونترك عملهم ؛ لأن الدليل أثبت أنهم لم يطلعوا على الحديث ، ونحن قد اطلعنا عليه ، فيجب علينا أن نعمل به<sup>(٣)</sup> .

الحالة الرابعة : إذا كان الحديث قد وصل إلى جميع الصحابة فعمل به فريق منهم ، وترك العمل به فريق منهم ، والفريقان ذاكران للحديث فذهب بعض العلماء

كإمام الحرمين<sup>(٤)</sup> في «البرهان»<sup>(٥)</sup> إلى تقديم عمل المخالفين، وترك الحديث، وذلك لأنهم لم يتركوا العمل بالحديث إلا عن ثبت وتحقيق.

قلت : يظهر لي - في هذه الحالة - أنه يعمل بالحديث، ولا يعمل بما عمل به بعض الصحابة، وذلك لأن الحديث ثابت، فلا يترك ما ثبت من أجل أمر تطرق إليه احتمال، فقد يكونوا خالفوه لدليل ثبت لديهم» وتوهموا صحته ولو أظهروه لما صح عندنا.

الحالة الخامسة : إذا خالف صحابي واحد حديثاً فهل نعمل بالحديث، أو نعمل بمخالفة الصحابي ونترك الحديث ولا نعمل به؟  
الجواب عن ذلك هو موضوع دراستنا في هذا الكتاب.

الحالة السادسة : إذا خالف إمام من الأئمة حديثاً نبوياً قد علمنا بلوغه إياه - بواسطة روايته له - فإننا لانعمل بعمل الإمام، بل نعمل بالحديث فقد يكون ذلك الإمام قد ترك العمل بالحديث لأصل يعتقده ويصححه، ونحن لانعتقده ولا نصححه مثل مخالفة أبي حنيفة<sup>(٦)</sup> لحديث : (المتبايعان بالخيار مالم يتفرقا)<sup>(٧)</sup> لاعتقاده أنه مخالف للقياس الجلي.

وكذلك مخالفة الإمام مالك<sup>(٨)</sup> لنفس الحديث، لاعتقاده أن إجماع أهل المدينة حجة وأنه أقوى.

فإننا لا نعتبر مخالفتها لهذا الحديث ونعمل به.

ونعمل بالحديث الثابت عن رسول الله، دون أن نلتفت إلى مخالفتها؛ لأنها قد تمسكا بأصول ليست صحيحة عندنا.

هذه حالات مخالفة الحديث النبوي، وقد بينت حكم كل حالة إلا الحالة الخامسة فلم أتعرض لحكمها هنا؛ لأن فيها تفصيلات وتفرعات قد خصصت هذا الكتاب للكلام عنها.



المطلب الثاني : في سبب تخصيص صورة المسألة بمخالفة الصحابي دون غيره .

لقد خصصتُ المسألة بمخالفة الصحابي - فقط - دون غيره ؛ لأن الصحابي هو المباشر للنقل عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو قد حضر التنزيل ، وشاهد الوحي ، وسمع الشرع من في رسول الله صلى الله عليه وسلم - فهو أعلم بمراد الشارع من كلامه ، وأعرف بمقاصد الشريعة من غيره ، فلعله شاهد من القرائن الحالية أو المقالية ما يقتضي مخالفته للحديث النبوي الشريف .

وتخصيص المسألة بمخالفة الصحابي هو الذي صرح به بعض الأصوليين كالقرافي<sup>(٩)</sup> في «شرح تنقيح الفصول»<sup>(١٠)</sup> ، وهو الذي يفهم من كلام أكثر الأصوليين وإن لم يصرحوا به<sup>(١١)</sup> .

وذهب بعض الأصوليين كإمام الحرمين في البرهان<sup>(١٢)</sup> إلى تعميم المسألة ، وعدم تخصيصها بالصحابي ، وجعلوها تشمل الراوي وإن كان من غير الصحابة<sup>(١٣)</sup> .

قلت : هذا بعيد لأن قياس غير الصحابي ممن روى الحديث على الصحابي قياس مع الفارق ، وذلك لأن الرواة - من غير الصحابة - ليس لهم إلا الرواية ، ولا علم لهم بالقرائن ولا بالسماع ، ولا بمشاهدة الوحي والسماع من النبي - صلى الله عليه وسلم - مباشرة فهو يختلف عن غيره .

فغير الصحابي لم يباشر المتكلم حتى يحسن أن يقال فيه : لعله شاهد من القرائن الحالية أو المقالية ما يقتضي مخالفته ، فلا تكون المسألة على عمومها .

### المطلب الثالث : في حقيقة المخالفة :

المخالفة مأخوذة من خالف يخالف مخالفة وخلافاً، ومنه قولهم : «خلاف رسول الله» أي مخالفة رسول الله<sup>(١٤)</sup> .

ويطلق أصل هذه الكلمة على ما يلي :-

يطلق على المضادة يقال : خالفة مخالفة وخلافاً إذا ضاده، ومنه قولهم : «إنما أنت خلاف الضبع إذا رأيت الراكب هربت منه»<sup>(١٥)</sup> .

ويطلق على العصيان يقال : خالفه إلى الشي : عصاه إليه» أو قصده بعدما نهاه - عنه ويطلق على عدم الاتفاق يقال : «تخالف الأمران واختلفا» أي لم يتفقا<sup>(١٦)</sup> .

ويطلق على التغير، يقال : «خلف الرجل عن خلق أبيه يخالف خلوصاً» إذا تغير عنه<sup>(١٧)</sup> هذا من حيث اللغة .

والمراد بالمخالفة هنا : هو : ما يقوله الصحابي أو يفعله ، أو يفتي به مضاداً بذلك أو مغايراً أو مناقضاً لما دل عليه الحديث النبوي الشريف .

أو تقول بعبارة أخرى : إن المراد . بمخالفة الصحابي للحديث النبوي الشريف : أن يدل الحديث الشريف على معنى معين أو راجح ، ثم يفعل الصحابي أو يقول أو يفتي بما يضاد أو يناقض أو يغير ذلك المعنى المعين أو الراجح .

## المطلب الرابع : في حقيقة الصباحي .

أولاً : تعريفه لغة :

الصحابي في اللغة مشتق من الصحبة، والصحبة مصدر «صحب» «فهو صاحب» .

ويطلق هذا على مايلي :

يطلق على المنع والحفظ ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَا هُمْ مَنَاصِحُونَ﴾<sup>(١٨)</sup> أي : يُمنعون قاله ابن عباس<sup>(١٩)</sup> كما نقله عنه القرطبي في الجامع لأحكام القرآن<sup>(٢٠)</sup> .  
وقال قتادة<sup>(٢١)</sup> - في معنى الآية - «أي : لا يصحبهم الله بخير ولا يجعل رحمته لهم صاحباً لهم»<sup>(٢٢)</sup> .

ومنه قولهم : «صحبك الله» أي حفظك<sup>(٢٣)</sup> .

ويطلق على المعاشرة، يقال : «صحبته» أي عاشره، والصاحب : المعاشر<sup>(٢٤)</sup> .

ويطلق على الملازمة قال الفيومي<sup>(٢٥)</sup> في «المصباح المنير»<sup>(٢٦)</sup> : «كل شيء يلازم شيئاً فقد استصحبه» ومنه قولهم : استصحاب الحال» أي : تمسكتُ بما كان ثابتاً، كأنك جعلت تلك الحالة مصاحبة لك غير مفارقة<sup>(٢٧)</sup> .

وهذا يطلق على من حصل له مجالسة ورؤية<sup>(٢٨)</sup> .

ويحمل على ذلك قول القائل «أصحاب الشافعي»<sup>(٢٩)</sup> وأصحاب مالك» ونحو ذلك، وهو إطلاق مجازي كما صرح بذلك الفيومي في «المصباح المنير»<sup>(٣٠)</sup> .  
هذا ما عند أهل اللغة في ذلك .

قلت : أما الأول - وهو : أن الصباحي مشتق من الصحبة - مطلقاً - فيفهم منه أنه لا يشترط طول مجالسه ومعاشرة، حيث إنه ليس بمشتق من قدر منها مخصوص، بل هو جار على كل من صحب غيره قليلاً أو كثيراً كما أن القول «مكلم» و«مخاطب» و«ضارب» مشتق من «المكالمة» و«المخاطبة» و«المضاربة»، وجار على كل من وقع منه ذلك قليلاً كان أو كثيراً، وكذلك جميع الأسماء المشتقة من الأفعال<sup>(٣١)</sup> .

أما الإطلاق الثاني - وهو أنه يطلق على المعاشرة والمجالسة والرؤية - فيفهم منه أنه يشترط طول مجالسة، واختصاص مصحوب، وطول مدة صحبة.

ثانيا : تعريف الصحابي اصطلاحاً :

لقد اختلف العلماء في تعريف الصحابي، وأقرب تعريف له إلى الصواب في نظري هو :

«من لقي النبي صلى الله عليه وسلم واختص به اختصاص المصحوب، متبعاً إياه مدة يثبت معها إطلاق صاحب فلان عليه عرفاً بلا تحديد لمقدار تلك الصحبة سواء روى عنه أولاً، تعلم منه أولاً» وهو تعريف جمهور الأصوليين.

وإليك بيان هذا التعريف مع ذكر محترزاته :-

قوله : «من لقي النبي صلى الله عليه وسلم احترز بذلك عن من عاش في عصره صلى الله عليه وسلم وزمانه، ولكنه لم يره ولم يلقيه مثل أبي تميم الجشاني : عبدالله بن مالك فهذا لا يعدُّ صحابياً»<sup>(٣)</sup>. وعبرنا بـ «من لقي النبي صلى الله عليه وسلم وذلك ليعم البصير والأعمى وهو أولى من تعبير بعض الأصوليين : «من رأى النبي صلى الله عليه وسلم وذلك لأنه خاص بالبصير- فقط.

قوله : «واختص به اختصاص المصحوب» أي : اختص بالنبي صلى الله عليه وسلم ولازمه وأكثر مجالسته كما يختص صاحب المصحوب، حيث إنه لا يسمى المرء صاحباً لغيره إلا إذا لازمه في أكثر الأحيان.

واحترز بذلك عن من لقي النبي صلى الله عليه وسلم أو رآه ساعة أو يوم، أو نحو ذلك.

واحترز بذلك أيضاً عن من رأى النبي صلى الله عليه وسلم مناماً، وذلك لأن بعض المؤمنين المتأخرين قد يرى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام، فإن هذا لا يسمى صحابياً إجماعاً؛ لأن الصحابي يجب أن يكون مختص بالنبي صلى الله عليه وسلم له يقظة لا من يراه خاطفة في منامه.

واحترز بذلك أيضاً - عن من لقي النبي صلى الله عليه وسلم ورآه بعد وفاته -  
مثل : خالد بن خويلد الهذلي .

وذلك لأن هذا لما أسلم ، وأخبر بمرض النبي صلى الله عليه وسلم سافر ليراه ،  
فوجده قد توفي ، ورآه وهو مسجى ، فحضر الصلاة عليه والدفن فهذا لا يُعدُّ  
صحابياً ، لأنه لم يلقيه ويختص به اختصاص المصحب .

قوله : «متبعاً إياه» أي : مسلماً ومؤمناً به ، مدركاً لذلك ، عارفاً المقصود من  
الإيمان والإسلام ، وهذا ينطبق على الكبير والصغير إذا كان مميزاً وإن لم يبلغ ، وهذا  
يبطل قول من اشترط البلوغ في الصحابي .

واحترز بذلك : عمن لقي النبي صلى الله عليه وسلم واجتمع به قبل النبوة ولم يره  
بعد ذلك مثل : زيد بن نفل<sup>(٣٣)</sup> ، فإن هذا مات قبل المبعث ، وقال النبي صلى الله  
عليه وسلم فيه : «إنه يبعث أمة وحده»<sup>(٣٤)</sup> .

واحترز بذلك - أيضاً - عن من لقي النبي صلى الله عليه وسلم ورآه وهو كافر ثم  
أسلم بعد موته صلى الله عليه وسلم .

واحترز بذلك أيضاً عمن لقي النبي صلى الله عليه وسلم قبل النبوة ، ثم أسلم  
بعد المبعث ولم يلقيه صلى الله عليه وسلم فإن هذا لا يكون صحابياً ، لأنه لما لقي النبي  
صلى الله عليه وسلم - لم يكن - حينذاك - مؤمناً متبعاً إياه - مثل : عبدالله بن أبي  
الحمساء<sup>(٣٥)</sup> قال : بايعت النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يبعث فوعده أن آتية في  
مكانه ، ونسيت ، ثم ذكرت ذلك بعد ثلاث فجئت ، فإذا هو في مكانه ، فقال :  
يافتى : لقد شققت علي : أنا في انتظارك منذ ثلاث . ثم لم ينقل أنه اجتمع به بعد  
المبعث<sup>(٣٦)</sup> .

واحترز بذلك - أيضاً - عمن لقي النبي صلى الله عليه وسلم وهو غير مميز ؛ فإن  
هذا لا يصدق عليه أنه صحابي ؛ لأنه لم يدرك حقيقة الاتباع ، ولا الإيمان ، ولا الغرض  
من ذلك ولا جنة ولا نار ، ولا يعرف الرسول ، ولا المرسل ونحو ذلك مثل : عبدالله  
بن الحارث بن نوفل<sup>(٣٧)</sup> حيث أتى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فحنكه ، وكذلك :

محمود بن الربيع<sup>(٣٨)</sup>، حيث تغفل رسول الله صلى الله عليه وسلم في فيه، وكذلك عبد الله بن ثعلبة بن صُغير<sup>(٣٩)</sup>، حيث إن النبي صلى الله عليه وسلم مسح وجهه، فهؤلاء غير صحابة؛ لعدم تمييزهم وإدراكهم لحقائق الأمور.

واحترز بذلك - أيضاً - عَمَّن لقي النبي صلى الله عليه وسلم ثم ارتد سواء في زمن النبي صلى الله عليه وسلم أو بعد وفاته مثل: ابن خطل<sup>(٤٠)</sup> فهذا وأمثاله لا يعد من الصحابة؛ لأنه لم يستمر على اتباع النبي صلى الله عليه وسلم فيما جاء به حتى نهاية عمره.

أما من لقي النبي صلى الله عليه وسلم ثم ارتد، ثم رآه ثانياً متبعاً إياه مؤمناً به فهذا يُعدُّ من الصحابة باللقاء الثاني.

قوله : «عرفاً» أي : أن هذا الإطلاق يكون بالعرف والاستعمال الاصطلاحي ، لا بالوضع اللغوي .

قوله : «بلا تحديد لمقدار الصحبة» أي : أن هذه الصحبة لا يحدد مقدارها بالأشهر ولا بالسنوات، بل يحكم بالصحبة عن طريق العرف والعادة.

قوله : «سواء روى عنه أو لم يرو عنه، تعلم منه أولاً» أي : أنه لا يشترط للصحبة أخذ العلم أو الرواية .

## الفصل الأول : في مخالفة الصحابي للحديث بالكلية :

الصحابي - رضي الله عنه - أحياناً يخالف الحديث النبوي الشريف مخالفة كلية ،  
بمعنى : ترك مدلول الحديث بالكلية .

بعبارة أخرى : أن لفظ الحديث لا يَحْتَمِلُ التأويل ومع ذلك قام هذا الصحابي بمخالفته فإذا خالف الصحابي الحديث بهذه الطريقة بأي شكل من أشكال المخالفة سواء كانت عمل ، أو فتوى ، أو قول بخلاف الحديث فما الحكم ؟

ليبين ذلك والكلام عنه عقدت مايلي من المباحث :

المبحث الأول : مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث الذي قطعنا بعلمه به مع خفاء سبب المخالفة .

المبحث الثاني : مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث الذي قطعنا بعلمه به ، مع وضوح سبب المخالفة .

المبحث الثالث : مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث الذي غلب على ظننا علمه به .

المبحث الرابع : مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث الذي شككنا في علمه به .

المبحث الخامس : مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث الذي غلب على ظننا عدم علمه به . ؟

المبحث السادس : مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث الذي قطعنا بعدم علمه به .

المبحث السابع : بيان السبب في خفاء بعض الأحاديث على بعض الصحابة .

المبحث الأول : في مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث الذي قطعنا بعلمه به مع خفاء سبب المخالفة .

إذا قطعنا بأن الحديث قد بلغ ذلك الصحابي وعلم به - بأن كان هوراوية - ومع ذلك خالفه ، وتركه بالكلية ، وعمل بخلافه ، ولم نعلم سبباً لتلك المخالفة ، مانعلم من الحال سوى أنه خالف الحديث الذي رواه فهل يبقى الحديث على حجيته ، أم أنه يتأثر بتلك المخالفة وأسقطت الاحتجاج به ؟

لقد اختلف العلماء - من فقهاء وأصوليين - في ذلك على مذهبين إليك بيان ذلك فيمايلي من المطالب :

المطلب الأول : في المذهب الأول .

المطلب الثاني : في المذهب الثاني .

المطلب الثالث : الترجيح وسببه .

المطلب الرابع : الأمثلة التطبيقية على مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث الذي قطعنا ببلوغه إليه ، مع بيان أثر الخلاف :

المطلب الأول : في المذهب الأول :

وهو : أن الحديث النبوي يبقى على حجيته ، ولا تؤثر عليه مخالفة الصحابي له لا من قريب ولا من بعيد ، فلا يترك من أجل تلك المخالفة وفيمايلي سأبين أصحاب هذا المذهب ، وأدلته :

أولاً : أصحاب هذا المذهب .

ثانياً : أدلة هؤلاء على ماذهبوا إليه .



أولاً : أصحاب هذا المذهب :

من الحنفية - لقد اختار هذا المذهب بعض الحنفية وهم :

أبو الحسن الكرخي<sup>(١١)</sup>، نسبه إليه السمرقندي<sup>(١٢)</sup> في «ميزان الأصول»<sup>(١٣)</sup> حيث قال فيه : «الراوي إذا عمل بخلاف ما روى هل يقدح في صحة ما روى أم لا؟ روي عن أبي الحسن الكرخي - رحمه الله - أنه لا يمنع ويكون هو محجوجاً بالحديث كغيره<sup>(١٤)</sup> ونسبه إليه الصيمري حيث قال في «مسائل الخلاف»<sup>(١٥)</sup> - بعد أن نقل حكاية أبي بكر الرازي<sup>(١٦)</sup> عن الكرخي أنه يقدم عمل الراوي - «وحكى غيره عنه : أن الأخذ بما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أولى مما عمل به من غير تفصيل<sup>(١٧)</sup>، ونسبه إليه - أيضاً - السمرقندي<sup>(١٨)</sup> في «بذل النظر»<sup>(١٩)</sup> حيث قال فيه : «وذهب الشيخ أبو الحسن الكرخي - رحمه الله - إلى أن الأخذ بروايته أولى»<sup>(٢٠)</sup> .

ونسبه إليه أبو يعلى الحنبلي في «العدة»<sup>(٢١)</sup> نقلاً عن السرخي ونسبه إليه - أيضاً - المجد بن تيمية في المسودة<sup>(٢٢)</sup> .

تنبيه :

حكى أبو بكر الجصاص في «الفصول»<sup>(٢٣)</sup> عن أبي الحسن الكرخي أنه يقدم عمل الصحابي على الحديث في هذه المسألة .

ولكن ما ذكرته سابقاً من أن مذهبه هو تقديم الحديث على عمل الصحابي المخالف له هو الصواب عندي لأمرين :

الأمر الأول : أن الذي حكى عنه القول بتقديم عمل الصحابي على الحديث هو الجصاص - فقط - أما من حكى عنه القول بتقديم الحديث على عمل الصحابي فهم كثيرون بدليل قول الصيمري السابق : «وحكى غيره عنه أن الأخذ بما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم - أولى مما عمل به»<sup>(٢٤)</sup> والمعنى : وحكى غير الجصاص عن الكرخي تقديم الحديث على عمل الصحابي ، فيقدم ما ذكره الكثرة على ما ذكره الواحد، وهذا من المسلمات ، لاسيما إذا كانت الكثرة من متقدمي الحنفية .

الأمر الثاني : أن السمرقندي في «الميزان»<sup>(٥٥)</sup> لم يذكر إلا هذه الرواية عن الكرخي وهي : أنه يقدم الحديث على عمل الصحابي ولم يذكر رواية الجصاص مع أن السمرقندي اشتهر بأنه من محققي المذهب الحنفي ، وروايات أبي الحسن الكرخي خاصة .

وكذلك السمرقندي في «بذل النظر»<sup>(٥٦)</sup> لم يذكر إلا هذه الرواية فقط .

الأمر الثالث : أن عبارة أبي بكر الجصاص غير صريحة في حكايته قول الكرخي بتقديم عمل الصحابي على الحديث ، وهذا خلاف ما هو معهود عنه أنه - دائماً - يحكي عن شيخه أبي الحسن الكرخي مذهبه بكل صراحة .

الأمر الرابع : أن أبا الحسن الكرخي يقول بعدم حجية قول الصحابي<sup>(٥٧)</sup> ، ورأية الذي رجحته - في هذه المسألة - وهو الأخذ بالحديث دون عمل الصحابي مناسب لقوله هذا - وهو : أن قول الصحابي ليس بحجة ، بل أولى ؛ لأنه إذا كان لا يقبل عنده قول الصحابي المجرد عن معارضة حديث النبي صلى الله عليه وسلم فكونه لا يقبل عنده قول الصحابي المعارض للحديث النبوي الشريف أولى . والله أعلم .

وذهب إلى هذا المذهب<sup>(٥٨)</sup> - من الحنفية - أيضاً .

أبو عبد الله الصيمري فإنه في كتابه : «مسائل الخلاف»<sup>(٥٩)</sup> لما حكى قول أبي بكر الجصاص ، وذكر أن هناك رواية أخرى عن الكرخي ، وهي : أنه يأخذ بالحديث دون عمل الصحابة : استدلل لهذا المذهب ، وأجاب عن أدلة المخالفين له - وهم جمهور الحنفية<sup>(٦٠)</sup> - القائلين : إنه يؤخذ بعمل الصحابي ويسقط الاحتجاج بالحديث - كما سيأتي إن شاء الله - .

من المالكية - لقد ذهب إلى هذا المذهب من المالكية :

الإمام مالك نسبته إليه ابن العربي<sup>(٦١)</sup> في «المحصول»<sup>(٦٢)</sup> .  
ابن العربي المالكي حيث وصفه في «المحصول»<sup>(٦٣)</sup> بأنه هو الصحيح . وأبو الوليد الباجي<sup>(٦٤)</sup> ذهب إليه في «إحكام الفصول»<sup>(٦٥)</sup> .

وشهاب الدين القرافي في «شرح تنقيح الفصول»<sup>(٦٦)</sup> وابن التلمساني<sup>(٦٧)</sup> ذهب إليه في «مفتاح الوصول»<sup>(٦٨)</sup>.

ونسبه إلى جميع المالكية أبو الوليد الباجي في «إحكام الفصول»<sup>(٦٩)</sup>.

من الشافعية : لقد اختار هذا المذهب من الشافعية :

الإمام الشافعي ، نسب إليه إمام الحرمين حيث قال في «البرهان»<sup>(٧٠)</sup> «الصحابي إذا روى خبراً وعمل بخلافه فالذي ذهب إليه الشافعي أن الاعتبار بروايته لابعمله»<sup>(٧١)</sup> ، وأكد ذلك شارح البرهان - الأبياري<sup>(٧٢)</sup> في التحقيق والبيان<sup>(٧٣)</sup> ، ونسبه إليه أيضاً فخر الدين الرازي<sup>(٧٤)</sup> في «المعالم»<sup>(٧٥)</sup> ونسبه إليه ابن العربي في «المحصول»<sup>(٧٦)</sup> ، كما نسبته إليه السمرقندي في «الميزان»<sup>(٧٧)</sup> والسمرقندي في «بذل النظر»<sup>(٧٨)</sup> ، وابن أمير الحاج<sup>(٧٩)</sup> في «التقرير والتحجيز»<sup>(٨٠)</sup> . واختاره - أيضاً - منهم ، أبو اسحاق الشيرازي<sup>(٨١)</sup> في «شرح اللمع»<sup>(٨٢)</sup> وابن السمعاني في قواطع الأدلة»<sup>(٨٣)</sup> .

وفخر الدين الرازي في «المعالم»<sup>(٨٤)</sup> .

ووسيف الدين الآمدي في «الإحكام»<sup>(٨٥)</sup> .

وابن التلمساني الشافعي<sup>(٨٦)</sup> في «شرح المعالم»<sup>(٨٧)</sup> .

وابن برهان<sup>(٨٨)</sup> في «الوصول إلى الأصول»<sup>(٨٩)</sup> .

والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه»<sup>(٩٠)</sup> .

ونسب هذا المذهب إلى جميع الشافعية بعض العلماء ، منهم : أبو يعلى في «العدة»<sup>(٩١)</sup> وأبو الخطاب في «التمهيد»<sup>(٩٢)</sup> ، والمجد بن تيمية في «المسودة»<sup>(٩٣)</sup> ، والفتوح الحنبلي في «شرح الكوكب المنير»<sup>(٩٤)</sup> .

من الحنابلة - اختار هذا المذهب من الحنابلة :

الإمام أحمد في أصح الروايتين عنه نقلها أبو يعلى في «العدة»<sup>(٩٥)</sup> ، والمجد بن تيمية في «المسودة»<sup>(٩٦)</sup> .

واختار هذا المذهب من الحنابلة - أيضاً - أبو يعلى في «العدة»<sup>(٩٧)</sup> .

وأبو الخطاب في «التمهيد»<sup>(٩٨)</sup> .

وابن القيم<sup>(١١١)</sup> في «أعلام الموقعين»<sup>(١١٢)</sup>، حيث قال فيه: «والذي ندين الله به، ولا يسعنا غيره أن الحديث إذا صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يصح عنه حديث آخر ينسخه: أن الفرض علينا وعلى الأمة الأخذ بحديثه وترك ما خالفه كائناً ما كان».

والفتوحى الحنبلي في «شرح الكوكب المنير»<sup>(١١٣)</sup>.

من الظاهرية: لقد صرح ابن حزم باختيار هذا المذهب وذلك في الإحكام<sup>(١١٤)</sup>، والنبذ<sup>(١١٥)</sup>.

الجمهور: لقد نسب العلائي<sup>(١١٦)</sup> في «إجمال الإصابة»<sup>(١١٧)</sup> هذا المذهب إلى جمهور العلماء.

ثانياً: أدلة أصحاب هذا المذهب: لقد استدل أصحاب هذا المذهب - وهو: أن مخالفة الصحابي للحديث لا تؤثر عليه مطلقاً، بل يبقى على حجيته - بأدلة إليك إياها - مع مناقشة ما يمكن مناقشته منها:

الدليل الأول: أن الحديث وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم أو فعله أو تقريره إذا ورد وجب على الصحابي وغيره<sup>(١١٨)</sup> اتباعه وامتناله والاحتجاج به إلا أن يدل دليل على نسخه، وترك الصحابي له ومخالفته إياه ليس من أدلة النسخ، فلا يسقط الاحتجاج به مطلقاً بمجرد مخالفة الصحابي له<sup>(١١٩)</sup>.

الجواب عن هذا الدليل:

لقد أجاب الكمال به الهمام في «التحجير»<sup>(١٢٠)</sup> عن هذا الدليل بجواب مفاده: أن النص واجب الاتباع وهو النسخ الذي لأجله ترك الحديث المروي، فالنسخ نسخ هذا الحديث المروي فيجب الأخذ به، وترك الحديث المنسوخ<sup>(١٢١)</sup>.

الاعتراض على هذا الجواب:

قلت: هذا النسخ الذي ترك الصحابي الحديث لأجله لم يتضح لنا، ولم نعلمه، كل ما علمناه هو أن هذا الصحابي ترك هذا الحديث الذي رواه - فقط - وهذا

ليس فيه دلالة بالاشارة ولا بالصراحة - على أن الحديث منسوخ فكيف نترك شيئاً قد ثبت لأجل شيء لم يثبت؟! هذا بعيد جداً.

**الدليل الثاني :** أن حديث النبي صلى الله عليه وسلم حجة في نفسه ، ويجب العمل به بمجره ما لم يمنع مانع ، وفعل الصحابي - المخالف للحديث - ليس بحجة ولا يجوز العمل به ، فلا يجوز العدول عما هو حجة إلى ما ليس بحجة<sup>(١١)</sup>

**الدليل الثالث :** أن قول الصحابي اختلف في حجته ، والقائلون بأنه حجة ذكروا أنه إذا تعارض مع خبر الواحد ، فإن خبر الواحد مقدم عليه ، وإذا كان كذلك وجب العمل بخبر الواحد ، وترك عمل الصحابي<sup>(١٢)</sup>.

**الدليل الرابع :** أن حديث النبي صلى الله عليه وسلم حجة يجب العمل بها وقد جزم الراوي العدل برواية هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فيكون هذا هو الأصل الذي يجب أن يتبع .

فأما ترك الصحابي العمل بهذا الحديث فيتطرق إليه عدة احتمالات : فقد يكون لا يتفطن لدلالته على تلك المسألة ، أو يقوم في ظنه ما يعارضه ولا يكون معارضاً في نفس الأمر ، أو يقلد غيره في فتواه بخلافه ؛ لاعتقاده أنه أعلم منه ، وأنه خالفه لأقوى منه ، أو أن الحديث منسوخ في ظنه .

فيوقف في فعل الصحابي حتى يتبين ؛ لأن المحتمل يتوقف فيه حتى يأتي دليل يرجح أحد المحتملات .

أما حديث النبي صلى الله عليه وسلم فقد بقى على ما هو عليه ، ولا يحتمل أي احتمال من تلك الاحتمالات فيجب العمل به<sup>(١٣)</sup>.

**الدليل الخامس :** أن الصحابي قد ينسى الحديث الذي رواه جملة ، أو لا يحضره في وقت الفتيا ، فيجب على الذاكر له العمل به<sup>(١٤)</sup>.

**الجواب عن هذا الدليل :**

بأن قيل : نسيان الصحابي للحديث الذي رواه بعيد جداً ، فيكون هذا الاحتمال ساقط ، فينتج أن الصحابي لم يتركه لنسيانه له ، بل لكون الحديث منسوخاً .

## الاعتراض على هذا الجواب :

قلت : يعترض على هذا الجواب . بأننا لانسلم أن النسيان بعيد ، فقد نسي عمر ابن الخطاب - رضي الله عنه - قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِثْمُ مَيِّتُونَ ﴾ <sup>(١١٤)</sup> لما قال : ما مات رسول الله صلى الله عليه ولا يموت حتى يفني الله عز وجل المنافقين فلما ذكر بالآية السابقة خر إلى الأرض كما أخرج ذلك الإمام أحمد في «المسند» <sup>(١١٥)</sup> .

كذلك نسي عمر - نفسه - قوله تعالى ﴿ وَءَاتَيْنَهُمْ إِحْدَ ثُلُثِ مَالِهِمْ ﴾ <sup>(١١٦)</sup> ، لما قال - وهو على المنبر - «لا يزيدن أحدكم في صدقات النساء على أربع مائة درهم ، فلما ذكرته امرأة بتلك الآية السابقة رجع إلى قولها ، أخرج ذلك البيهقي <sup>(١١٧)</sup> في سننه <sup>(١١٨)</sup> ، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه» <sup>(١١٩)</sup> .

وإذا ثبت أن عمر قد نسي هاتين الآيتين مع قراءته لهما فإنه يجوز أن ينسى الصحابي الحديث الذي رواه ، فلا يكون ذلك بعيداً .

الدليل السادس : أنه لا يحل لأحد أن يظن بالصحابي أن يكون عنده نسخ لما روى ، فيسكت عنه ، ويبلغ إلينا المنسوخ دون أن يبين لنا الناسخ ، لأن الله - تعالى - قال : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْكِتَابِ وَهُدًى مِّنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعِينُونَ ﴾ <sup>(١٢٠)</sup> .

وقد نزه الله سبحانه صحابة نبيه صلى الله عليه وسلم عن هذا <sup>(١٢١)</sup> .

الدليل السابع : أن الله تعالى قد حفظ القرآن الكريم ، وحفظ السنة النبوية ، وضمن ذلك بقوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ <sup>(١٢٢)</sup> فهنا بين الله - سبحانه - أنه حفظ كل ما قاله صلى الله عليه فبطل أن يكون عند أحد من الصحابة - رضي الله عنهم - شيء عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فلا يبلغه ، وإذا بطل ذلك فقد بطل زعمكم أن الصحابي ما خالف حديث النبي صلى الله عليه وسلم إلا لعلمه ما ينسخه <sup>(١٢٣)</sup> .

## المطلب الثاني في المذهب الثاني :

وهو : أنه إذا خالف الصحابي الحديث فإنه يؤخذ بمخالفته وعمله ويسقط

الاحتجاج بالحديث النبوي . وإليك ذكر أصحاب هذا المذهب ، وأدلتهم عليه .

أولاً : أصحاب هذا المذهب .

ثانياً : أدلتهم على ذلك .

أولاً : أصحاب هذا المذهب :

من الحنفية - ذهب إلى هذا المذهب أكثر الحنفية ومنهم :

الإمام أبو حنيفة ، نسبه إليه ابن العربي في «المحصول»<sup>(١٢٤)</sup> .

واختاره عيسى بن أبان<sup>(١٢٥)</sup> ، حكاه عنه أبو بكر الجصاص في «الفصول في الأصول»<sup>(١٢٦)</sup> ، ونسبه إليه - أيضاً - أبو زيد الدبوسي<sup>(١٢٧)</sup> في «الأسرار في الأصول والفروع»<sup>(١٢٨)</sup> ، ونسبه إليه - أيضاً - ابن القشيري<sup>(١٢٩)</sup> حيث قال في أثناء بيانه لكلام إمام الحرمين : «وعلى هذا فلا يقطع بأن الحديث منسوخ كما صار إليه ابن أبان»<sup>(١٣٠)</sup> .  
وذهب إلى هذا المذهب - أيضاً - أبو زيد الدبوسي في «الأسرار في الأصول والفروع»<sup>(١٣١)</sup> .

وفخر الإسلام البزدوي<sup>(١٣٢)</sup> في «أصوله»<sup>(١٣٣)</sup> .

وأبو محمد الخبازي<sup>(١٣٤)</sup> في «المغني في أصول الفقه»<sup>(١٣٥)</sup> . والسمرقندي في «الميزان»<sup>(١٣٦)</sup> . والسجستاني<sup>(١٣٧)</sup> في «الغنية في الأصول»<sup>(١٣٨)</sup> . وصدر الشريعة،<sup>(١٣٩)</sup> في «التوضيح على التنقيح»<sup>(١٤٠)</sup> . والسمرقندي في «بذل النظر»<sup>(١٤١)</sup> . والسرخسي<sup>(١٤٢)</sup> ، في «أصوله»<sup>(١٤٣)</sup> . وعبد العزيز البخاري في «كشف الأسرار»<sup>(١٤٤)</sup> .

وأبو البركات النسفي<sup>(١٤٥)</sup> في «المنار»<sup>(١٤٦)</sup> . والكمال بن الهمام في «التحريز»<sup>(١٤٧)</sup> . وابن أمير الحاج في «التقرير والتجبير»<sup>(١٤٨)</sup> ، وملاجيون<sup>(١٤٩)</sup> في «شرح نور الأنوار على المنار»<sup>(١٥٠)</sup> . وأمير بادشاه في «تيسير التحريز»<sup>(١٥١)</sup> . وابن عبد الشكور في «مسلم الثبوت»<sup>(١٥٢)</sup> . والأنصاري<sup>(١٥٣)</sup> في «فواتح الرحموت»<sup>(١٥٤)</sup> . وهو مذهب أكثر الحنفية - كما قلت سابقاً - وصرح بذلك السمرقندي في «الميزان»<sup>(١٥٥)</sup> .

تنبيه :

هذا المذهب نسبه بعض الأصوليين إلى جميع الحنفية ، من هؤلاء :-  
السمرقندي في «بذل النظر»<sup>(١٥٦)</sup> ، وإمام الحرمين في «البرهان»<sup>(١٥٧)</sup> وابن برهان في  
«الوصول إلى الأصول»<sup>(١٥٨)</sup> ، وأبو الخطاب في «التمهيد»<sup>(١٥٩)</sup> والباجي في «إحكام  
الفصول»<sup>(١٦٠)</sup> ، والعلائي في «إجمال الإصابة»<sup>(١٦١)</sup> ، والفتوح الحنبلي في «شرح  
الكوكب المنير»<sup>(١٦٢)</sup> ، وابن حزم في «المحل»<sup>(١٦٣)</sup> .

قلت : نسبة هذا المذهب إلى جميع الحنفية فيه تساهل في النسبة ؛ وذلك لأن هذا  
ليس مذهباً لجميعهم بل هو مذهب لأكثرهم ؛ حيث إن أبا الحسن الكرخي ، وأبا  
عبدالله الصيمري وهما من أوائل الحنفية قد ذهبا إلى المذهب الأول وهو : أن هذه  
المخالفة لا تُسقط الاحتجاج بالحديث<sup>(١٦٤)</sup> .

من المالكية : ذهب إلى هذا المذهب بعض المالكية وهم :

الإمام مالك في قول له ، نقله أبو بكر ابن العربي في «المحصول»<sup>(١٦٥)</sup> . وأختره  
القاضي أبو بكر الباقلاني<sup>(١٦٦)</sup> ، ذكر ذلك ابن العربي في «المحصول»<sup>(١٦٧)</sup> . واختاره  
أيضاً - الأبياري في «التحقيق والبيان»<sup>(١٦٨)</sup> .

من الشافعية : اختار هذا المذهب بعض الشافعية وهم :

إمام الحرمين في «البرهان»<sup>(١٦٩)</sup> . إذ قال فيه : «وإن ناقض عمله روايته مع ذكره لها ،  
ولم يحتمل محملاً في الجمع فالذي أراه امتناع التعلق بروايته»<sup>(١٧٠)</sup> وتبعه على ذلك ابن  
القشيري<sup>(١٧١)</sup> .

من الحنابلة : ذهب إلى ذلك المذهب من الحنابلة :

الإمام أحمد في رواية عنه نقلها أبو يعلى في «العدة»<sup>(١٧٢)</sup> ، وأشار إلى تلك الرواية أبو  
الخطاب في «التمهيد»<sup>(١٧٣)</sup> ، والمجد بن تيمية في «المسودة»<sup>(١٧٤)</sup> ، والفتوح الحنبلي في  
«شرح الكوكب المنير»<sup>(١٧٥)</sup> .



تنبيه :

نسب فخر الدين الرازي في «المعالم»<sup>(١٧٢)</sup> هذا المذهب إلى الأكثرين .

قلت : وهذا فيه تساهل في النسبة ، لأن أكثر العلماء ذهبوا إلى الأخذ بالمذهب الأول - وهو أن مخالفة الصحابي لاتسقط الاحتجاج بالحديث .

تنبيه ثان :

نسب ابن حزم في «المحلّ» هذا المذهب إلى جميع المالكية .

قلت : هذه النسبة فيها تساهل ؛ لأنني بعد تتبع كتب المالكية وغيرهم وجدت أنه لم يذهب إلى ذلك إلا من ذكرته فيها سبق ، والله أعلم .

ثانيا : أدلة أصحاب هذا المذهب :

لقد استدل أصحاب هذا المذهب - وهو : أن الصحابي إذا خالف الحديث الذي بلغه - بروايته له - فإنه يسقط الاحتجاج بالحديث ، ويعمل بفعل الصحابي الذي خالف الحديث - بأدلة إليك إياها :-

الدليل الأول : لا يجوز أن يتعمد الصحابي مخالفة الحديث الذي صح عن النبي - صلى الله عليه وسلم - لأن مخالفته فسق ، والصحابة عدول - كما عدلهم الله ورسوله - منزهون عن ذلك ، فيحمل ترك استعماله للحديث على أنه قد علم نسخه ، فيكون الصحابي قد ترك الحديث وخالفه عن توقيف ، لا عن اجتهاد ، وهذا أحسن الوجوه التي يجب أن يحمل عليها مخالفة الصحابي للحديث ، تحسناً للظن به<sup>(١٧٤)</sup> .

الأجوبة عن هذا الدليل :

يمكن أن يجاب عن ذلك الدليل بالأجوبة التالية :

الجواب الأول : أن الصحابي له الاجتهاد في كون الخبر غير ثابت الحكم وهو منسوخ ، فإذا أداه اجتهاده إلى أنه منسوخ لم يكن مخطئاً في ذلك وإن كان لا يلزمنا إتباعه<sup>(١٧٥)</sup> .

الجواب الثاني : أن قولكم : «إنه لم يتركه إلا لكونه منسوخاً» هذا غير صحيح ؛ لأنه يجوز أن يتركه سهواً ، أو غلطاً ، أو نسياناً ، أو تركه لحديث آخر لم يصل إلينا ، كما يجوز أن يتأول فيه بتأويل غير صحيح ، ويجوز أنه تركه لأنه رأى غيره أولى منه بما لو بلغنا لم نقدمه عليه .

وإذا تطرقت هذه الاحتمالات ، فلا يصح لكم أن تحصر أو تركه له لكونه منسوخاً ، فالنسخ جائز كما أن غيره جائز .

فإذا تطرقت هذه الاحتمالات إلى ذلك ، فلا يجوز - بأي حال من الأحوال - ترك ما لم يتطرق إليه أي احتمال ، وهو : حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابت ، فيكون هو المعتمد ، وغيره من مخالفة الصحابي لا يلتفت إليه<sup>(١٧٦)</sup> .

الجواب الثالث ؛ لو كان الصحابي قد عرف ناسخ هذا الحديث لذكره ولو مرة في العمر ؛ لأنه لا يظن به كتمان العلم .

الاعتراض على هذا الجواب :

اعتراض السمرقندي في «بذل النظر»<sup>(١٧٧)</sup> على هذا الجواب باعتراض مفاده : أن مذهب الصحابي مع روايته يجري مجرى النقل ، لذلك جاز الاكتفاء به من غير صريح النقل .

الجواب عن هذا الاعتراض :

قلت : هذا الاعتراض ضعيف ؛ وذلك لأنه يحتمل أن الصحابي وهم من قصد النبي صلى الله عليه وسلم ما لا أصل له ، فظن أنه علم ولم يعلم ، فيكون قد ظن ما ليس ناسخاً ناسخاً ، فيكون قد أسقط الحديث واستند إلى شيء لا يصلح عندنا للإسقاط<sup>(١٧٨)</sup> .

الاعتراض على هذا الجواب :

لقد اعترض الكمال به الهمام في «التحريز»<sup>(١٧٩)</sup> بقوله : «إن احتمال ما ليس ناسخاً لا يخفى بعده فوجب نفيه» وبينه أمير بادشاه في «تيسير التحريز»<sup>(١٨٠)</sup> بقوله : «فوجب

نفي هذا الاحتمال ؛ لظهور بعده» كما بينه ابن أمير الحاج في «التقرير والتحجير»<sup>(١٨١)</sup> بقوله : «أي : يجب نفي هذا الاحتمال ؛ لانتفاء الدليل الملجئ إلى اعتباره» والمعنى واحد .

#### الجواب عن هذا الاعتراض :

قلت : هذا الاعتراض لا يقوى على معارضة ماقلته ؛ حيث إن الاحتمال مازال موجوداً - وهو احتمال توهم الصحابي وظنه العلم وهو ليس كذلك .  
ثم إن الثابت هو نص رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يزول إلا بنص ثابت واضح جلي فأين هذا في زعمكم؟! ثم إنكم قلتم : «لا يخفى بعد هذا الاحتمال» ولم تثبتوا ذلك البعد، ولم تذكروا أدلة عليه فيكون قولاً بلا دليل، فلا يلتفت إليه والله أعلم .

الدليل الثاني<sup>(١٨٢)</sup> : أن الواجب حسن الظن بالصحابي، فإذا روى حديثاً، وعمل غيره، فالواجب الحكم بأنه علم أن مراد النبي - صلى الله عليه وسلم - غير ظاهره<sup>(١٨٣)</sup>  
الجواب عن هذا الدليل : أنه لو كان كذلك لوجب أن ينقل إلينا ما علمه من مراده كما نقل إلينا ما سمعه من لفظه، فلما لم يفعل ذلك علمنا أنه لم يعلم مراد النبي صلى الله عليه وسلم فيكون حاله في ذلك كحال غيره ممن لم يشاهد الخطاب<sup>(١٨٤)</sup> .

الدليل الثالث : أن الصحابي إذا روى حديثاً وعمل غير ما يقتضيه الحديث وجب أن نحكم أنه خرَّج ذلك على سبب، فيكون مقصوراً عليه<sup>(١٨٥)</sup> .

#### الجواب عن هذا الدليل :

لو كان كذلك لوجب أن ينقل إلينا السبب الذي خرَّج عليه كلامه كما نقل إلينا نفس الكلام، ليعلم أنه غير مطلق، ولما لم ينقل ذلك علمنا أن الكلام خرَّج مطلقاً<sup>(١٨٦)</sup> .

الدليل الرابع : أن الصحابي أعرف بمقاصد الشريعة؛ حيث إنه شاهد الوحي وحضر التنزيل، وكان يعرف من قرائن الأحوال ما لم نعرفه، فإذا ذكر شيئاً كان مقبولاً<sup>(١٨٧)</sup>.

الجواب عنه :

نسلم لكم أن الصحابي أعرف بذلك فيما إذا افتقر إلى البيان والتوضيح أما إذا كان الأمر قد أتى في مخالفة الخبر بقوله فلا؛ لأنه يحتمل أن يكون قد تركه للاحتمال الذي ذكرناه<sup>(١٨٨)</sup>.

الدليل الخامس : أن عمل الصحابي أو فتواه على خلاف الدليل من أبين الدلائل على الانقطاع وأنه لأصل للحديث، حيث إن كان خلافه حقاً: بأن خالف للوقوف على أنه منسوخ، أو ليس بثابت - وهو الظاهر من حاله - فقد بطل الاحتجاج بالحديث؛ لأن المنسوخ، أو ماهو ليس بثابت ساقط العمل والاعتبار.

وإن كان خلافه باطلاً بأن خالف لقلة المبالة، أو التهاون بالحديث، أو لغفلة، أو لنسيان: فقد سقطت روايته فلا يعمل بالحديث الذي رواه؛ لأن قلة المبالة، وكثرة التهاون والغفلة والنسيان مانع من قبول الرواية، أي: أن هذه الأمور تخرج الراوي عن أهلية قبول الرواية<sup>(١٨٩)</sup>.

الجواب عنه :

يجاب عن ذلك بأن يقال: إنه يمكن أن يكون قد نسي الرواية، أو تأولها، ويحتمل أن يكون ترك الحديث بضرب من الاجتهاد في تقديم غيره عليه، وهو في ذلك يعتبر واحداً من المجتهدين، فلا يقبل اجتهاده في مقابلة نص صريح ثابت.

ثم إنه ما ظهر في نظره لا يكون حجة على غيره. وإذا كان ذلك محتملاً فلا يترك النص الذي لا احتمال فيه لأمر محتمل وهو معروف<sup>(١٩٠)</sup>.

الدليل السادس : أنه لا يظن بمن هو من أهل الرواية أن يتعمد مخالفة ما رواه إلا عن شيء ثابت يوجب المخالفة<sup>(١٩١)</sup>.

الجواب عنه :

أجاب الزركشي في «البحر المحيط»<sup>(١٩٢)</sup> عنه : بأنه لو كان عند الصحابي سبب يوجب هذه المخالفة وتوجب رد حديثه لوجب عليه وهو راوي الحديث أن يبينه ويظهره لنا مثل ما أظهر لنا نص الحديث ، حيث إنه لا يجوز ترك ذكر ما عليه مدار الأمر ، لاسيما أن المحل محل التباس<sup>(١٩٣)</sup>.

الدليل السابع : أن الصحابي إن ترك العمل بالحديث الذي رواه من غير دليل ومعارض راجح يكون فاسقاً وهذا بعيد جداً عن الصحابة ، فيلزم من ذلك أنه ما ترك العمل بالحديث إلا لمعارض راجح ، فيعمل بفعله ، ويترك الحديث الذي رواه<sup>(١٩٤)</sup>.

الجواب عنه :

أجاب العلائي في «إجمال الإصابة»<sup>(١٩٥)</sup> ب: أنه إنما يلزم من المخالفة الفسق إذا تركه من غير معارض بالكلية ، ولا يمكن لأحد أن يدعي ذلك ، بل يجوز له تركه لمعارض راجح في ظنه ، ولا يلزم فسقه إذا لم يكن راجحاً في نفس الأمر<sup>(١٩٦)</sup>.

المطلب الثالث في الترجيح :

لقد علمت - حفظك الله ورعاك - أن العلماء اختلفوا في هذه المسألة أعني مسألة : إذا خالف الصحابي الحديث الذي رواه هل تسقط تلك المخالفة الاحتجاج بالحديث ويعمل بتلك المخالفة ، أم أنه لا يلتفت إلى تلك المخالفة ويبقى الحديث على حجيته؟ - على مذهبين :-

المذهب الأول : أن تلك المخالفة لا تسقط الاحتجاج بالحديث.

المذهب الثاني : أنها تسقط الاحتجاج بالحديث ، ويعمل بتلك المخالفة وعلمت - أيضاً - أدلة أصحاب كل مذهب .

وبعد تدبر ذلك كله ترجح - عندي - المذهب الأول - وهو بقاء الحديث على حجيته ، دون الالتفات إلى مخالفة الصحابي - وذلك لأمرين :-

الأمر الأول : قوة أدلة أصحاب هذا المذهب، وضعف ما وجه إلى بعضها من مناقشات وأجوبة .

الأمر الثاني : ضعف أدلة أصحاب المذهب الثاني - وهم القائلون يسقط الاحتجاج بالحديث ، وتأخذ بالمخالفة - وقد بان - ذلك - هذا الضعف من خلال أجوبتنا القوية عن أدلتهم - كلها .

الأمر الثالث : أنك أيها القارئ - لو دققت في المذهب الثاني وأدلته لوجدت كلامهم كله يدور حول احتمال : أن الصحابي لم يخالف الحديث ويتركه إلا لاطلاعه على ناسخ ، أو تمسكه بسبب جعله يفعل ذلك .

وهذا مجرد احتمال ، والاحتمال - كما تعرف - لا يبنى عليه أي حكم ، بل يتوقف فيه .

أما لو دققت النظر في كلام أصحاب المذهب الأول ووجهات نظرهم وأدلتهم لوجدت أنهم يتكلمون عن حقيقة لا احتمال فيها ولا إلباس وهو تمسكهم بالحديث النبوي الشريف الثابت .

فكيف يليق عند أي عاقل منصف أن يترك نصاً صريحاً ثابتاً لا احتمال فيه من أجل مخالفة ذلك الصحابي له ، لتلك المخالفة التي يعتورها عدة احتمالات؟ هذا لا يمكن ولا يجوز عقلاً وشرعاً .

وصدق الإمام الشافعي حينما قال - في مثل ذلك - «كيف أترك الحديث لقول من لو عاصرته لحاججته»<sup>(١٧)</sup> .

## المطلب الرابع : في الأمثلة التطبيقية على مخالفة الصحابي للحديث الذي رواه مخالفة كلية وبيان أثر الاختلاف في ذلك :

بعد أن عرفنا مذهبي العلماء في هذه المسألة الأصولية وأدلة أصحاب كل مذهب لابد من ذكر بعض الأمثلة التطبيقية التي خالف فيه الصحابي الحديث الذي رواه مخالفة كلية وذلك زيادة في إيضاح المسألة ولكي يتصور القارئ تلك المسألة في ذهنه أكثر تصويراً فأقول - وبالله التوفيق :-

### المثال الأول :

ما أخرجه البخاري في «صحيحه»<sup>(١٩٨)</sup>، ومسلم في «صحيحه»<sup>(١٩٩)</sup>، وأبو داود في «سننه»<sup>(٢٠٠)</sup>، والترمذي في «سننه»<sup>(٢٠١)</sup>، والنسائي في «سننه»<sup>(٢٠٢)</sup>، وابن ماجه في «سننه»<sup>(٢٠٤)</sup>، والدارمي<sup>(٢٠٥)</sup> في «سننه»<sup>(٢٠٦)</sup> والإمام مالك في «الموطأ»<sup>(٢٠٧)</sup> والإمام أحمد في «المسند»<sup>(٢٠٨)</sup> عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم - قال : (إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً أولاًهن بالتراب) .

هذا الحديث رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أبو هريرة - كما رأيت - ولم يعمل به ، بل خالفه وغسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاث مرات فقد أخرج الطحاوي<sup>(٢٠٩)</sup> في «شرح معاني»<sup>(٢١٠)</sup> والدارقطني<sup>(٢١١)</sup> في «سننه»<sup>(٢١٢)</sup>، وابن الجوزي في «العلل المتناهية»<sup>(٢١٣)</sup> أن أبا هريرة كان يغسل الإناء ثلاث مرات<sup>(٢١٤)</sup> .

فهنا خالف الصحابي - وهو أبو هريرة - الحديث الذي رواه .

فذهب أصحاب المذهب الأول - وهم الجمهور - إلى أنه يجب غسل الإناء من ولوغ الكلب سبع مرات<sup>(٢١٥)</sup> واحتجوا بالحديث ، ولم يلتفتوا إلى مخالفة أبي هريرة له - تبعاً لقاعدتهم .

أما أصحاب المذهب الثاني فإنهم رأوا أبا هريرة قد خالف ما رواه وتمسكوا بقاعدتهم - وهي : أنه إذا خالف الصحابي ما رواه فيؤخذ بتلك المخالفة دون الحديث - لذلك ذهبوا إلى أنه يكفي غسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاث مرات . ولم يعملوا بالحديث الذي رواه<sup>(٢١٦)</sup> ، واختلف بعض أصحاب المذهب الثاني في الحديث هل يكون منسوخاً أم يحمل على أن التسبيع ندب؟ على أقوال ثلاثة :

**القول الأول :** أن الحديث منسوخ وهو رأي الكمال بن الهمام في «التحريض»<sup>(٢١٧)</sup>، ووافقه على ذلك أمير بادشاه في «تيسير التحريض»<sup>(٢١٨)</sup>، وابن أمير الحاج في «التقرير والتجيب»<sup>(٢١٩)</sup>.

**القول الثاني :** أن الحديث لم ينسخ، ولكن يحمل على الاستحباب، أي : أن الغسل ثلاث مرات واجب، والغسل سبع مرات مستحب، ذهب إلى ذلك السمرقندي في «بذل النظر»<sup>(٢٢٠)</sup>، والسمرقندي في «الميزان»<sup>(٢٢١)</sup>.

**القول الثالث :** أن الحديث يحتمل أنه منسوخ، وأنه على الندب ذهب إلى ذلك السرخسي في «أصوله»<sup>(٢٢٢)</sup> والنسفي في «كشف الأسرار»<sup>(٢٢٣)</sup>.

**الراجع :**

**الراجع :** في هذا المسألة - هو ماذهب إليه أصحاب المذهب الأول - وهو أنه يغسل الإناء من ولوغ الكلب سبع مرات - لوجوه:

**الوجه الأول :** ثبت حديث أبي هريرة السابق . . . (إذا ولغ الكلب في إناء أحكم فليغسله سبعاً) وصحته، ولم يثبت شيء يصلح لمعارضته.

**الوجه الثاني :** أن غسل الإناء سبعاً ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن طريق آخر فقد أخرج مسلم في «صحيحه»<sup>(٢٢٤)</sup>، وأبو داود في «سننه»<sup>(٢٢٥)</sup>، والنسائي في «سننه»<sup>(٢٢٦)</sup>، وابن ماجه في «سننه»<sup>(٢٢٧)</sup>، والدارمي في «سننه»<sup>(٢٢٨)</sup>، وأحمد في «المسند»<sup>(٢٢٩)</sup>، عن عبد الله بن مغفل<sup>(٢٣٠)</sup>: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبع مرات، وعفروه الثامنة بالتراب).

فإذا فرضنا - مع الفرض الممتنع - أن مخالفة الصحابي تؤثر في الحديث الذي رواه، فإنها لا يمكن أن تؤثر في مروي غيره.

**الوجه الثالث :** أن ما قاله أصحاب المذهب الثاني - أو بعضهم وهو: أنه يغسل الإناء ثلاث مرات؛ استناداً إلى ما روي عن أبي هريرة من أنه كان يغسل الإناء ثلاث مرات، وفي ذلك مخالفة للحديث الذي رواه هذا الايصاح أن يكون مستنداً يستند



عليه وذلك لأن الرواية اختلفت عن أبي هريرة: فقد روي عنه أنه أفتى بغسل الإناء سبع مرات، وروى عنه أنه أفتى بغسله ثلاث مرات.

لكن رواية من روى عنه موافقة فتياه لروايته أرجح من رواية من روى عنه أنه أفتى بمخالفة ما رواه لأمرين:

الأمر الأول: أن موافقة الصحابي لما رواه هو الذي يؤيده النظر والعقل.

الأمر الثاني: أن الفتوى الصادرة عن أبي هريرة - رضي الله عنه - بأن يغسل الإناء من ولوغ الكلب سبع مرات - وهي موافقة للرواية التي رواها - هذه الفتوى رواها حماد بن زيد<sup>(٢٣١)</sup> عن أيوب<sup>(٢٣٢)</sup> عن محمد بن سيرين<sup>(٢٣٣)</sup> عن أبي هريرة، وهذا من أصح الأسانيد.

وأما الفتوى الصادرة عن أبي هريرة بأن يغسل الإناء ثلاث مرات - وهي مخالفة للرواية التي رواها - فقد رواها عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن<sup>(٢٣٤)</sup> أبي هريرة.

وعبد الملك بن أبي سليمان تفرد به، ولا يقبل منه؛ لمخالفته أهل الحفظ والثقة في بعض رواياته، لذلك تركه شعبة به الحجاج<sup>(٢٣٥)</sup>، ولم يحتج به البخاري في «صحيحه»<sup>(٢٣٦)</sup>.

#### تنبيهان مهمان:

التنبيه الأول: بعد تتبعي كتب الحنفية وجدت بعضهم يستدل على غسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاث مرات بما أخرجه الدراقطني في «سننه»<sup>(٢٣٧)</sup> عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الكلب يلغ في الإناء: (يغسله ثلاثاً، أو خمساً، أو سبعاً).

الجواب عن ذلك:

قلت: هذا الحديث لم يصح عندنا؛ وذلك لأنه من رواية عبد الوهاب ابن الضحاك<sup>(٢٣٨)</sup>، وهو ضعيف<sup>(٢٣٩)</sup>، عن اسماعيل بن عياش<sup>(٢٤٠)</sup> وهو متروك الحديث.

قال أبو حاتم بن حبان: «لا يحتج بحديثه»<sup>(٢٤١)</sup>.

## التنبية الثاني :

المثال السابق مثل به أبو الحسين البصري<sup>(٢٤٣)</sup> في «المعتمد»<sup>(٢٤٣)</sup>، وفخر الدين الرازي في «المحصول»<sup>(٢٤٤)</sup>، والبيضاوي<sup>(٢٤٥)</sup> في «المنهاج»<sup>(٢٤٦)</sup>، على تخصيص العموم بمذهب الراوي .

قلت : هذا غير صحيح ، لأن أسماء الأعداد نصوص في مسمياتها ، والنص لا يقبل التخصيص ، ولا يقبل التجوز ، إذ لا يجوز إطلاق العشرة وإرادة الخمسة منها ، وإنما يقبل الاستثناء ، وما يجري مجراه ، وكذا ليس ذلك من الألفاظ العامة حتى تكون الثلاثة أحد أفراد السبعة ذكر ذلك القرافي في «نفاثات الأصول»<sup>(٢٤٧)</sup> ، والعلاني في «إجمال الإصابة»<sup>(٢٤٨)</sup> والصفي الهندي في «نهاية الأصول»<sup>(٢٤٩)</sup> والزركشي<sup>(٢٥٠)</sup> ، في «البحر المحيط»<sup>(٢٥١)</sup> والفتوح الحنبلي في «شرح الكوكب المنير»<sup>(٢٥٢)</sup> .

إلا أن شمس الدين الأصفهاني<sup>(٢٥٣)</sup> قد سَوَّغ ذلك التمثيل بحديث أبي هريرة على تخصيص العموم بمذهب الراوي ؛ حيث قال في «الكاشف»<sup>(٢٥٤)</sup> ، «واعلم أن حديث أبي هريرة في ولوغ الكلب يصلح أن يكون مثلاً لمطلق مخالفة الراوي لظاهر الحديث الذي يرويه ، ولا يصلح لمذهب الراوي في تخصيص العام بمذهبه إلا أن يحمل الحديث على الغسل سبعاً استحباباً وذلك مجازاً إذا قلنا ظاهر الأمر يقتضي الوجوب ، فيكون مثلاً لصورة من مسائل الباب .

قلت : قول شمس الدين الأصفهاني فيه شيء من الوجهة ؛ حيث إنه نظر إلى جهة أخرى غير مانظر إليها القرافي ومن تبعه ، لكن هذا النظر بعيد .

فيكون الصواب هو : أن هذا مثال لمخالفة الصحابي لما رواه مخالفة محضة لدلوله ، وهو الذي ذكره كثير من الأصوليين كالجصاص في «الفصول»<sup>(٢٥٥)</sup> والسرخسي في «أصوله»<sup>(٢٥٦)</sup> ، والسمرقندي في «بذل النظر»<sup>(٢٥٧)</sup> وأبي الخطاب في «التمهيد»<sup>(٢٥٨)</sup> والسمرقندي في «ميزان الأصول»<sup>(٢٥٩)</sup> ، وابن حزم في «الإحكام»<sup>(٢٦٠)</sup> ، والزركشي في «البحر المحيط»<sup>(٢٦١)</sup> ، والنسفي في «كشف الأسرار»<sup>(٢٦٢)</sup> ، والكمال بن الهمام في «التحرير»<sup>(٢٦٣)</sup> ، وأمير بادشاه في «تيسير التحرير»<sup>(٢٦٤)</sup> ، وابن أمير الحاج في «التقرير

والتحجير<sup>(٢٦٥)</sup>، والفتوحى الحنبلى فى «شرح الكوكب المنير»<sup>(٢٦٦)</sup>، والبزدوى فى «أصوله»<sup>(٢٦٧)</sup>.

### المثال الثانى :

ما أخرجه أبو داود فى «سننه»<sup>(٢٦٨)</sup>، والترمذى فى «سننه»<sup>(٢٦٩)</sup>، والدارمى فى «سننه»<sup>(٢٧٠)</sup>، والدارقطنى فى «سننه»<sup>(٢٧١)</sup>، والحاكم<sup>(٢٧٢)</sup>، فى «المستدرک»<sup>(٢٧٣)</sup>، والإمام أحمد فى «المسند»<sup>(٢٧٤)</sup>، والطحاوى فى «شرح معانى الآثار»<sup>(٢٧٥)</sup>، عن عائشة - رضى الله عنها - أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : (أيا امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل) .

فهذا الحديث قد روته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - عائشة - كما رأيت - ولكنها لم تعمل به، بل خالفته، حيث إنها - رضى الله عنها - زوجت بنت أخيها حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر<sup>(٢٧٦)</sup>، على ابن اختها<sup>(٢٧٧)</sup> المنذر بن الزبير<sup>(٢٧٨)</sup>، وكان أخوها - عبد الرحمن - غائباً فى الشام<sup>(٢٧٩)</sup>.

فهنا : اختلف العلماء تجاه ذلك :

فذهب أصحاب المذهب الأول - وهم الذين يأخذون بالرواية، دون مخالفة الصحابي له - إلى العمل بمقتضى الحديث وهو أنه لا يجوز أن تزوج المرأة نفسها، فلا يجوز النكاح بغير ولي ولم يلتفتوا إلى مخالفة عائشة لهذا الحديث الذى روته وهم الجمهور<sup>(٢٨٠)</sup>.

أما أصحاب المذهب الثانى فقد ذهبوا إلى الأخذ بمخالفة عائشة والعمل بذلك، وترك الاحتجاج بالحديث، لذلك يقولون : يجوز أن تزوج المرأة نفسها<sup>(٢٨١)</sup>.

قال عبد العزيز البخارى فى «كشف الأسراء»<sup>(٢٨٢)</sup> - مبيناً وجهة نظر الحنفية فى ذلك - «فلما رأت عائشة - رضى الله عنها - أن تزويجها بنت أخيها بغير أمره جائز ورأت ذلك العقد مستقيماً حتى أجازت فيه التملك الذى لا يكون إلا عن صحة النكاح وثبوته استحال أن يكون ترى ذلك مع صحة ما روت<sup>(٢٨٣)</sup>.

ثم ذكر وجه دلالة آخر لذلك قائلاً: فلما أنكحت فقد جوزت نكاح المرأة نفسها دلالة، لأن العقد لما انعقد بعبارة غير المتزوجة من النساء فلأن ينعقد بعبارتها أولى فيكون فيه عمل بخلاف ما روت»<sup>(٢٨٤)</sup>.

وذكر وجه دلالة ثالث من ذلك إذ قال: «لما أنكحت فقد اعتقدت جواز نكاحها بغير إذن وليها بالطريق الأولى، لأن من لا يملك النكاح لا يملك إلا نكاح بالطريق الأولى، ومن ملك الإنكاح ملك النكاح بالطريق الأولى»<sup>(٢٨٥)</sup>.

وذكر بعض الحنفية كالسرخسي في «أصوله»<sup>(٢٨٦)</sup>، والنسفي في «كشف الأسرار»<sup>(٢٨٧)</sup>، بأن الحديث منسوخ، وذلك؛ لكون الراوية له - وهي عائشة - قد عملت بخلافه؛ تبعاً لقاعدتهم.

وقد نص على ذلك الإمام أحمد في رواية حرب بن إسماعيل<sup>(٢٨٨)</sup>، فقال: «لا يصح الحديث عن عائشة؛ لأنها زوجت بنات أختها، والحديث عنها»<sup>(٢٨٩)</sup>، وقال - أيضاً - في رواية المروزي<sup>(٢٩٠)</sup>: «لا يصح الحديث؛ لأنها فعلت بخلافه»<sup>(٢٩١)</sup>.

## الراجع :

الراجع هو ماذهب إليه الجمهور؛ لأمرين :-

الأمر الأول : ما أخرجه البخاري في «صحيحه»<sup>(٢٩٢)</sup>، وأبو داود في «سننه»<sup>(٢٩٣)</sup>، والترمذي في «سننه»<sup>(٢٩٤)</sup>، وابن ماجه في «سننه»<sup>(٢٩٥)</sup>، والإمام أحمد في «المسند»<sup>(٢٩٦)</sup>.  
عن عائشة - رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لأنكاح إلا بولي» ورواه - أيضاً ابن عباس، وأبوموسى، والأشعري، وهو صحيح قال المروزي: «سألت أحمد ويحيى»<sup>(٢٩٧)</sup> عن هذا الحديث فقالا: صحيح<sup>(٢٩٨)</sup> وهذا نص في المسألة.

الأمر الثاني : أن مخالفة عائشة لحديث (أيا امرأة . .) ليس صريحاً في المخالفة. ولو سلمنا صراحة المخالفة، فإن فعل عائشة أو غيرها لا يمكن - بأي حال من الأحوال - أن يقوى على إسقاط حديث قد ثبت ولم يشك فيه أي إمام من أئمة الحديث الذين يعتمد على أقوالهم. والله أعلم.

### المثال الثالث :

ما أخرجه البخاري في «صحيحه»<sup>(٢٩٩)</sup>، ومسلم في «صحيحه»<sup>(٣٠٠)</sup>، وأبو داود في «سننه»<sup>(٣٠١)</sup>، والترمذي في «سننه»<sup>(٣٠٢)</sup>، والنسائي في «سننه»<sup>(٣٠٣)</sup>، وابن ماجه في «سننه»<sup>(٣٠٤)</sup>، والإمام مالك في «الموطأ»<sup>(٣٠٥)</sup>، والإمام أحمد في «المسند»<sup>(٣٠٦)</sup>، عن الزهري<sup>(٣٠٧)</sup> عن سالم<sup>(٣٠٨)</sup> عن أبيه - عبدالله بن عمر<sup>(٣٠٩)</sup>، قال : «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه، وإذا أراد أن يركع وبعد ما يرفع رأسه من الركوع، ولا يفعل ذلك في السجود» .

فهذا الحديث قد رواه عبدالله بن عمر - رضي الله عنه - عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعمل به ؛ بل خالفه، ولا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلاة فقط، فقد أخرج بن أبي شيبة<sup>(٣١٠)</sup>، في «المصنف»<sup>(٣١١)</sup> : أن مجاهد<sup>(٣١٢)</sup> قال : «مارأيت ابن عمر يرفع يديه إلا في ما يفتح» ، وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»<sup>(٣١٣)</sup>، بسند صحيح .

فهنا : هذا الصحابي - وهو ابن عمر - خالف حديثاً قد رواه، فاختلف العلماء في ذلك :

فذهب أصحاب المذهب الأول - وهم القائلون بأن مخالفة الصحابي لما رواه لا يسقط الاحتجاج به - إلى الأخذ بمقتضى الحديث وهو: رفع اليدين عند الافتتاح وعند الركوع، وعند الرفع من الركوع وهذا مذهب الجمهور<sup>(٣١٤)</sup> .

أما أصحاب المذهب الثاني - وهم القائلون بأن مخالفة الصحابي لما رواه يسقط الاحتجاج به، ومن ثم نعمل بعمل الصحابي ونترك الحديث - فإنهم عملوا بفعل عبدالله بن عمر وهو: رفع اليدين عند الافتتاح - فقط - وتركوا العمل بالحديث، وهم أكثر الحنفية<sup>(٣١٥)</sup> .

قال الجصاص في «الفصول»<sup>(٣١٦)</sup> : «فدل تركه الرفع بعد روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم - على أنه عرف نسخ الحديث ؛ إذ لولا ذلك لما تركه ؛ لأنه غير جائز أن

يظن بصحابي مثله مخالفة سنة النبي صلى الله عليه وسلم رواها عنه مما لا احتمال فيه للتأويل»<sup>(٣١٧)</sup>.

وحزم أكثر الحنفية بمثل ما قاله أبو بكر الجصاص - وهو: أنه بمخالفة ابن عمر له علم أن الحديث الذي تركه - وهو من روايته - قد ثبت نسخه - من هؤلاء: أبو زيد الدبوسي في «الأسرار في الأصول والفروع»<sup>(٣١٨)</sup>، والسجستاني في «الغنية في الأصول»<sup>(٣١٩)</sup>، والسرخسي في «أصوله»<sup>(٣٢٠)</sup>، والكمال بن الهمام في «التحرير»<sup>(٣٢١)</sup>، وعبد العزيز - البخاري في «كشف الأسرار»<sup>(٣٢٢)</sup>، وأمير بادشاه في «تيسير التحرير»<sup>(٣٢٣)</sup>، وابن أمير الحاج في «التقرير والتحجير»<sup>(٣٢٤)</sup>، والنسفي في «كشف الأسرار»<sup>(٣٢٥)</sup>، وملاجيون في «نور الأنوار شرح المنار»<sup>(٣٢٦)</sup>.

وبعض الحنفية قالوا بأن الحديث الذي رواه ابن عمر قد سقط الاحتجاج به لما خالفه راويه، ولن يذكروا أنه منسوخ كالزبدوي في «أصوله»<sup>(٣٢٧)</sup>، والخبازي في «المغني»<sup>(٣٢٨)</sup>.

### الترجيح :

الراجح هو ما ذهب إليه جمهور العلماء وهو: أن رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام، وعند الركوع وعند الرفع منه وذلك لأمر:-

الأمر الأول : أن الحجة فيما فعله النبي صلى الله عليه وسلم وليست في فعل واحد من الصحابة : ابن عمر أو غيره - كما قلنا أثناء تقريرنا للقاعدة الأصولية هناك .

الأمر الثاني : أن الحديث قد عمل بمقتضاه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال الحسن<sup>(٣٢٩)</sup>، رأيت أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يرفعون أيديهم إذا كبروا، وإذا ركعوا، وإذا رفعوا رؤوسهم كأنها المراوح<sup>(٣٣٠)</sup>.

وقال البخاري : قال ابن المديني<sup>(٣٣١)</sup> - وكان أعلم أهل زمانه - : «حق على المسلمين أن يرفعوا أيديهم لهذا الحديث»<sup>(٣٣٢)</sup>.

الأمر الثالث : أن قول مجاهد - وهو: أنه لم ير ابن عمر يرفع يديه إلا في أول

مايفتتح - معارض بما ذكر طاووس<sup>(٣٣٣)</sup> أنه رأى ابن عمر يفعل ما يوافق ما روى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٣٣٤)</sup>.

ومعارض بما قاله الإمام أحمد - وقد سئل عن الرفع -: «إي لعمري ، ومن يشك في هذا! كان ابن عمر إذا رأى من لم يرفع حصبه ، وأمره أن يرفع»<sup>(٣٣٥)</sup>.  
ونرجح رواية طاووس والإمام أحمد على رواية مجاهد؛ لأنه يوافق الحديث الذي رواه ابن عمر، وكون الراوي يوافق ما رواه هو الذي يؤيده العقل والنظر والله أعلم.

ولاتلفت إلى ما قاله عبد العزيز البخاري في «كشف الأسرار»<sup>(٣٣٦)</sup> من أن ابن عمر كان يرفع يديه في الافتتاح والركوع والرفع منه قبل العلم ينسخ الحديث الذي رواه، فلما علم به ترك الحديث، وفعل ما ذكر عنه من أنه لا يرفع إلا في الافتتاح وذلك لأن هذا الكلام - أعني كلام عبد العزيز البخاري - مجرد احتمال يحتاج إلى دليل وبرهان، ومادام أنه لا دليل على احتماله فتتوقف فيه، ونعمل بما لا يحتمل شيئاً وهو ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمل به جل الصحابة - رضوان الله عليهم - وهو رفع اليدين في الجميع ، والله أعلم .

هذه بعض الأمثلة التطبيقية على تلك القاعدة الأصولية ، ومن أراد الاستزادة والتفصيل في تلك الأمثلة السابقة ، أو أمثلة أخرى فليراجع كتب الفقه إن شاء .

المبحث الثاني : في مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث الذي قطعنا بعلمه به مع وضوح سبب المخالفة .

تكلّمنا في المبحث الأول عن مخالفة الصحابي للحديث الذي بلغه - بأن رواه - ولم نعرف سبباً لهذه المخالفة، فلانعرف من الحال سوى أنه خالف ذلك الحديث الذي رواه .

أما في هذا المبحث فستكلم عن مخالفة الصحابي للحديث الذي تحققنا من بلوغه إياه، وقطعنا به، ولكن عرفنا سبب المخالفة .

لمعرفة ذلك قسمت الكلام عنه إلى المطالب التالية :-

المطلب الأول : في السبب الأول، وهو معرفة دليل المخالفة .

المطلب الثاني : في السبب الثاني وهو: عدم إحاطته بمعناه .

المطلب الثالث : في السبب الثالث، وهو: التورع والخرج .

المطلب الرابع : في السبب الرابع، وهو نسيانه .

المطلب الأول في السبب الأول :

وهو مخالفة الصحابي للحديث الذي رواه بسبب دليل ظهر لنا :  
فإذا خالف الحديث لدليل أو مستند أو معتمد ظهر لنا على تلك المخالفة، فالحكم في ذلك :

أن ننظر :

فإن وافقناه على ذلك الدليل تركنا الحديث من أجل ذلك الدليل، لا من أجل مخالفته .



وإن لم نوافقه على ذلك الدليل، أخذنا بالحديث وجعلناه حجة، ولم نلتفت إلى مخالفته.

قال الكمال بن الهمام في «فتح القدير»<sup>(٣٣٧)</sup> - بعد كلامه عن مسألة رضاع الكبير هل تثبت به الحرمة؟ -: «فإن قلت: عرف من أصلكم أن عمل الراوي بخلاف ما روى يوجب الحكم بنسخ ما روى فلا يعتبر، ويكون بمنزلة روايته للناسخ. قلنا: إنه إذا لم يعرف من الحال سوى أنه خالف مرويه حكمنا بأنه أطلع على ناسخه في نفس الأمر ظاهراً؛ لأن الظاهر أنه لا يخطئ في ظن غير الناسخ ناسخاً، لا قطعاً، فلو اتفق في خصوص محل بأن عمله بخلاف مرويه كان الخصوص دليل علمناه، وظهر للمجتهد غلطه في استدلاله بذلك الدليل، لاشك أنه لا يكون مما يحكم فيه بنسخ مرويه؛ لأن ذلك ما كان إلا لإحسان الظن بنظره، فأما إذا تحققنا في خصوص مادة خلاف ذلك، وجوب اعتبار مرويه بالضرورة دون رأيه»<sup>(٣٣٨)</sup>. أ. هـ.

لذلك تجد من لمن يعرف هذا يتهم أصحاب المذهب الثاني - في هذه المسألة<sup>(٣٣٩)</sup> الفقهية - بأنهم خرجوا عن قاعدتهم الأصولية - التي نحن بصدها .

بيان ذلك :-

أنه أخرج البخاري في «صحيحه»<sup>(٣٤٠)</sup>، ومسلم في «صحيحه»<sup>(٣٤١)</sup>، والنسائي في «سننه»<sup>(٣٤٢)</sup>، والدارمي في «سننه»<sup>(٣٤٣)</sup> عن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها رجل، فتغير وجه النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله إنه أخي من الرضاعة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «انظرن من إخوانكن، فإنها الرضاعة من المجاعة» .

فهنا : هذا الحديث روته عائشة رضي الله عنها وعملت بخلافه : فقد أخرج مسلم في «صحيحه»<sup>(٣٤٤)</sup>، وأبوداود في «سننه»<sup>(٣٤٥)</sup>، والنسائي في «سننه»<sup>(٣٤٦)</sup>، والإمام مالك في «الموطأ»<sup>(٣٤٧)</sup>، والإمام أحمد في «المسند»<sup>(٣٤٨)</sup> : أن سهلة بنت سهيل قالت: يا رسول الله إنا كنا نرى سالماً ولداً، وكان يأوي معي ومع أبي حذيفة<sup>(٣٤٩)</sup> في بيت واحد ويرانى فضلاً، وقد أنزل فيهم ما علمت، فكيف ترى فيه؟ فقال لها النبي صلى الله عليه

وسلم «أرضعيه» فأرضعته خمس رضعات ، فكان بمنزلة ولدها فبذلك كانت عائشة تأخذ ، تأمر بنات أخواتها ، وبنات اخوتها يرضعن من أحبت عائشة أن يراها ويدخل عليها ، وإن كان كبيراً خمس رضعات ، وأبت ذلك أم سلمة ، وسائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة أحد من الناس ، حتى يرضع في المهد ، وقلن لعائشة : والله ما ندري لعلها رخصة من النبي صلى الله عليه وسلم لسالم دون الناس .»

فكان الواجب على أصحاب المذهب الثاني - وهم الذين يأخذون بما رأى دون ما روى - أن يعتمدوا مخالفة عائشة يأخذوا بها ويتركوا الاحتجاج بالحديث الذي روته بنفسها ، ولكن لم يلتفتوا إلى مخالفته للحديث الذي روته ، بل عملوا به واستدلوا بنصه على أن رضاع الكبير لا يثبت به الحرمة وتعليل لك هو مانص عليه النبي صلى الله عليه وسلم وهو قوله : «إنما الرضاع من المجاعة» .

#### المطلب الثاني : في السبب الثاني :

وهو مخالفة الصحابي للحديث الذي رواه بسبب عدم إحاطته بمعناه .  
فإذا خالف الصحابي ما رواه وكان الأظهر عند المجتهد أن هذا الصحابي لم يحط بمعنى ذلك الحديث ولم يدرك مقاصده فالحكم هنا : أننا نعمل بالحديث الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نلتفت إلى مخالفة الصحابي له ؛ حيث إنها لا تقدر بهذا الحديث بأي شكل من الأشكال (٣٥٠) .

#### المطلب الثالث : في السبب الثالث .

وهو مخالفة الصحابي للحديث الذي رواه بسبب التورع والخرج .  
فإذا روى صحابي حديثاً مقتضاه رفع الحجر والخرج فيما سبق منه تحريم ، أو حظر وتشدد ، ثم رأينا هذا الصحابي يخالف ذلك الحديث ورعاً .  
فالحكم - في هذه الحالة - أن نتمسك بذلك الحديث ونعمل به ، ونحتج به ، ولا نلتفت إلى مخالفته له وعمله بخلافه ، لأن عمله محمول على الورع ، والتعلق بالأفضل والأحسن (٣٥١) .

## المطلب الرابع في السبب الرابع :

وهو : مخالفة الصحابي للحديث الذي رواه بسبب نسيانه .

فإذا خالف صحابي حديثاً قد رواه ، أو بلغه وثبت عنده ، ثم خالفه نسياناً منه لذلك الحديث .

فالحكم هنا : أنه يعمل بالحديث ، دونه النظر إلى تلك المخالفة<sup>(٣٥٦)</sup> . مثل له شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(٣٥٣)</sup> في «رفع الملام»<sup>(٣٥٤)</sup> ب : أن عمر بن الخطاب سئل عن الرجل يجنب في السفر فلا يجد الماء؟ فقال : «لا يصلح حتى يجد الماء» فقال له عمار بن ياسر<sup>(٣٥٥)</sup> - رضي الله عنه : «يا أمير المؤمنين أما تذكر إذ كنت أنا وأنت في الإبل ، فأجنبنا ، فأما أنا فتمرغت كما تمرغ الدابة ، وأما أنت فلم تصل ، فذكرت ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال : (إنما يكفيك هكذا) وضرب بيديه الأرض فمسح بهما وجهه وكفيه ، فقال له عمر : «اتق الله يا عمار» فقال : «إن شئت لم أحدث به» فقال : «بل نوليك من ذلك ماتوليت»<sup>(٣٥٦)</sup> .

فهذه سنة شهداها عمر - رضي الله عنه - ثم نسيها ، حتى أفتى بخلافها ، وذكره عمار - رضي الله عنه - فلم يذكر ، وهو لم يكذب عماراً ، بل أمره أن يحدث به .

المبحث الثالث : في مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث الذي غلب على ظننا علمه به .

تكلمنا في المبحثين السابقين عن مخالفة الصحابي للحديث مخالفة كلية وقطعنا ببلوغه إليه - بأن يكون هو راويه - سواء علمنا سبب مخالفته أم لم نعلم .

أما في هذا المبحث فستكلم عن مخالفة الصحابي للحديث مخالفة كلية ولم نقطع ببلوغه إليه ، بل غلب على ظننا أن الحديث بلغه وعلم به ، ولا يحتمل أن يخفى الحديث عن مثل ذلك الصحابي .

فهل مخالفة الصحابي لهذا الحديث الذي لم يره مع تغليب ظننا أنه بلغه تؤثر في حجية الحديث فتمنع هذه المخالفة من حجيته ، أم يبقى الحديث على ما هو عليه محتج به ولم تؤثر مخالفة الصحابي له ؟

اختلف العلماء - من فقهاء وأصوليين - على مذهبين - سأذكرهما وما يتعلق بهما في المطالب التالية :

المطلب الأول : في المذهب الأول .

المطلب الثاني : في المذهب الثاني .

المطلب الثالث : الأمثلة التطبيقية على مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث الذي غلب على الظن ببلوغه إليه ، مع بيان أثر الخلاف في ذلك .

المطلب الأول : في المذهب الأول :-

وهو: أن الصحابي إذا خالف حديثاً مخالفة كلية ، وهذا الحديث لم يروه ولم نقطع ببلوغه إليه ، ولكن غلب على ظننا أن الحديث بلغه ، وأنه لا يحتمل خفاؤه عليه فإن هذه المخالفة لا تؤثر على الحديث بأي شكل من الأشكال ، فيبقى الحديث على حجيته ، ولا يلتفت إلى تلك المخالفة .

وهذا لازم من لوازم المذهب الأول السابق الذكر في المسألة السابقة وهو: أن الصحابي إذا خالف حديثاً قد رواه، فإننا نأخذ بالحديث الذي رواه ويبقى حجة ولا تؤثر عليه هذه المخالفة ولا نلتفت إلى مخالفة الصحابي<sup>(٣٥٧)</sup>.

وهذا هو الحق الذي لا يجوز غيره؛ لأنه إذا كانت مخالفة الصحابي للحديث الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم لانعتبرها، ولانعتد بها، ولا تؤثر في حجية الحديث الذي رواه - للأدلة التي قلناها<sup>(٣٥٨)</sup>، وقد تأكدنا وقطعنا من علم ذلك الصحابي بذلك الحديث وبلوغه إليه - حيث إنه هو الذي رواه - فمن باب أولى إذا خالف الصحابي حديثاً لم نقطع ببلوغه إليه، ولكن غلب على ظننا بلوغه إليه ورجحنا عدم خفائه عنه أن لانعتبر تلك المخالفة.

ونقرر ذلك بعبارة أخرى فنقول: إذا كنا لم نعتد بخالفة الصحابي للحديث الذي قطعنا بعلمه به - حيث إنه رواه - فإنه من باب أولى أن لا نعتد بمخالفة الصحابي للحديث الذي لم نقطع بعلمه به - حيث إنه لم يروه ولكن غلب على ظننا بلوغه إليه؛ وذلك لأنه يزيد - على ماسبق - أن يحتمل ولو احتمالاً ضعيفاً - أن الحديث الذي خالفه لم يبلغه.

#### المطلب الثاني : في المذهب الثاني :-

وهو: أن الصحابي إذا خالف حديثاً مخالفة كلية، وهذا الحديث لم يروه، ولكن غلب على ظننا بلوغه إليه، وأنه لا يخفى عليه، فإن هذه المخالفة تؤثر على الحديث، فيسقط الاحتجاج به، ولا يعمل به، بل يكون العمل على ما فعله الصحابي، أو قاله، أو أفتى به.

أصحاب هذا المذهب :

ذهب إلى ذلك بعض الحنفية، منهم: عيسى بن أبان<sup>(٣٥٩)</sup>، والجصاص في «الفصول في الأصول»<sup>(٣٦٠)</sup>، والسرخسي في «أصوله»<sup>(٣٦١)</sup>، والكمال بن الهمام في «التحرير»<sup>(٣٦٢)</sup> والنسفي في «كشف الأسرار»<sup>(٣٦٣)</sup>، والخبازي في «المغني»<sup>(٣٦٤)</sup>، وأمير

بادشاه في «تيسير التحرير»<sup>(٣٦٧)</sup>، وملاجيون في «شرح نور الأنوار»<sup>(٣٦٨)</sup>، والأنصاري في «الفواتح»<sup>(٣٦٩)</sup>.

كما ذهب إليه شمس الدين الأبياري في «التحقيق والبيان»<sup>(٣٧٠)</sup>.

**دليل أصحاب هذا المذهب :**

لقد استدل أصحاب هذا المذهب عليه بقولهم : إن الصحابي لم يخالف الحديث الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا لأنه علم انتساخه، والمنسوخ لا يجوز العمل به.

وقالوا: قلنا: ذلك تحسناً للظن بالصحابي؛ إذ لا يجوز على الصحابي المخالف لحديث لا يخفى على مثله إلا ذلك<sup>(٣٧١)</sup>.

**الجواب عن ذلك :**

قلت : يمكن أن يجاب عن ذلك الدليل بجوابين :

**الجواب الأول :** لانسلم أن الصحابي ترك العمل بذلك الحديث لعلمه بأنه منسوخ؛ لأنه لو كان الصحابي قد علم انتساخ ذلك الحديث لذكره، ولو مرة في العمر، لأنه لا يظن به كتمان العلم.

**الجواب الثاني :** أنتم قصرتم ترك الصحابي للحديث على كونه منسوخاً وهذا غير صحيح، بل يجوز ذلك، ويجوز أنه تركه نسياناً، أو سهواً، أو غفلة، أو تركه لحديث آخر لم يصل إلينا، أو تأول فيه بتأويل غير صحيح، أو أنه تركه؛ لأنه رأى غيره أولى منه مما لو بلغنا لم نقدمه عليه.

فهنا - كما رأيت - ترك الصحابي للحديث يحتمل عدة احتمالات وليس بعضها أولى من بعض، لذلك لا يصح لكم أن تقصروا تركه له لكونه منسوخاً، فالنسخ جائز كما أن غيره يجوز.

وإذا كان الأمر كذلك فلا يجوز - بأي حال من الأحوال - ترك حديث قد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتطرق إليه أي احتمال من أجل تصرف صحابي لم نعرف حقيقة سببه.

وهكذا ظهر لك - أيها القارئ الكريم - ضعف ما تمسك به أصحاب هذا المذهب، وأنهم تعلقوا بأوهام لأصل لها ولا دليل عليها يعتمد عليه. وهذا ظهر قوة المذهب الأول وهو: أن الحديث يبقى على حجتيه وإن خالفه الصحابي؛ لما قلنا فيما سبق والله أعلم.

المطلب الثالث: في الأمثلة التطبيقية على مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث الذي لم يروه ولكن غلب على الظن بلوغه إليه:

لقد وقع أن خالف صحابي من الصحابة - رضوان الله عليهم - بعض الأحاديث التي لم يروها، ويغلب على ظننا أنها بلغت، وأنها ليست خافية عنه، من ذلك:

#### المثال الأول:

ما أخرجه مسلم في «صحيحه»<sup>(٣٧٢)</sup>، وأبو داود في «سننه»<sup>(٣٧٣)</sup>، والترمذي في «سننه»<sup>(٣٧٤)</sup>، وابن ماجه في «سننه»<sup>(٣٧٥)</sup>، والدارمي في «سننه»<sup>(٣٧٦)</sup>، وأحمد في «المسند»<sup>(٣٧٧)</sup>، عن عبادة بن الصامت<sup>(٣٧٨)</sup> - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم، قال: (خذوا عني، خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً: البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم).

وأخرج البخاري في «صحيحه»<sup>(٣٧٩)</sup>، ومسلم في «صحيحه»<sup>(٣٨٤)</sup>، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد<sup>(٣٨٥)</sup>: «أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما: إن ابني كان عسيفاً على هذا، فزني بامرأته، وإني أفتيدت منه بمائة شاة ووليدة، فسألت رجالاً من أهل العلم، فقالوا: إنما على ابنك جلد مائة وتغريب عام، والرجم على امرأة هذا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله - عز وجل - على ابنك جلد مائة وتغريب عام) وجلد ابنه مائة وغربه عاماً، وأمر أنيساً الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر، فإن اعترفت رجمها، فاعترفت، فرجمها».

فهذان الحديثان يؤكدان - بما لا يجعل مجالاً للشك - أن التغريب يُعدُّ من الحد، لا يتم الحد بدونه.

ومع ذلك فقد روي عن عمر - رضي الله عليه عنه - أنه خالفه فقد أخرج عبد الرزاق<sup>(٣٨٦)</sup> في «المصنف»<sup>(٣٨٧)</sup>، عن عبد الله بن عمر: أن أبا بكر بن أمية بن خلف غُرب في الخمر إلى خير، فلحق به رقل، قال عمر «لا أغرب مسلماً بعده أبداً».

وكذا خالفه علي بن أبي طالب<sup>(٣٨٨)</sup>، فقد أخرج عبد الرزاق في «المصنف»<sup>(٣٨٩)</sup> أن علياً - رضي الله عنه - قال: «حسبهما من الفتنة أن ينفيا».

فهنا ثبت عن هذين الصحابييين أنها خالفا هذين الحديثين مع أنها مشهوران، فلا يمكن أن يزعم أحد أنها لم يبلغا عمر، وعلياً - رضي الله عنهما .

ويدل على أن الحديثين مشهوران مايلي :

أولاً : أن والد الزاني قال : فسألت رجلاً من أهل العلم فقالوا : إنما على ابنك جلد مائة وتغريب عام» فهذا ضريح في شهرة هذا الحكم وهو التغريب عندهم .

ثانياً : أن التغريب فعله الخلفاء الراشدون - ومنهم عمر وعلي - ولا نعرف لهم في الصحابة مخالفاً، فكان إجماعاً<sup>(٣٩٠)</sup>.

ثالثاً : أن إقامة الحد مفوض إلى الأئمة، ومبنى إقامة الحد على الشهرة، وعمر وعلي - رضي الله عنهما - من أئمة الهدى<sup>(٣٩١)</sup>.

فتلك أدلة واضحة على أن الحديثين مشهوران بين الصحابة، وأنه يبعد أن يخفى الحديث على إمامين معروفين كعلي وعمر اللذين تلقينا الدين منهما ومن غيرها فغلب على الظن أن الحديثين قد بلغاهما.

فهنا قد خالف عمر، وعلي حديث التغريب، وهما لم يروياه، ولكن غلب على ظننا أنه بلغهما، فهل نأخذ بالتغريب الثابت بالحديث، . أو لانظراً لمخالفة عمر وعلي له؟  
اختلف العلماء في ذلك :

فذهب أصحاب المذهب الأول - وهم القائلون : إن مخالفة الصحابي للحديث الذي لم يروه، ولكن غلب على الظن بلوغه إليه، هذه المخالفة لا تؤثر على حجية الحديث - إلى ثبوت التغريب الوارد في الحديثين السابقين، لأنهما قد ثبتا عن النبي



صلى الله عليه وسلم فيجب العمل بهما، وترك ما يخالفهما من عمل الصحابي وهو -  
عمر وعلي وهذا مذهب الجمهور.

أما أصحاب المذهب الثاني - وهم القائلون : إن مخالفة الصحابي للحديث الذي  
غلب على الظن بلوغه إليه تؤثر على حجية الحديث - فقد ذهبوا إلى سقوط التغريب  
وذلك نظراً لمخالفة علي وعمر رضي الله عنهما - للحديثين السابقين حيث إنهما لم يغربا،  
فدل ذلك على نسخ التغريب وهو مذهب أكثر الحنفية .

قال الجصاص في «الفصول في الأصول»<sup>(٣٩٢)</sup> : «فلو كان النفي حداً ثابتاً لما تركوه  
بعد المعرفة به»<sup>(٣٩٣)</sup> .

وقال أبو زيد الدبوسي في «الأسرار في الأصول والفروع»<sup>(٣٩٤)</sup> - بعدما ذكر الحديث  
وما روي عن عمر وعلي : «فدل فتواهم بخلاف الخبر في النفي على أن خبر النفي غير  
ثابت على ظاهره»<sup>(٣٩٥)</sup> .

وقال السرخسي في «أصوله»<sup>(٣٩٦)</sup> : « . . وكذلك صح عن عمر - رضي الله عنه -  
قوله : والله لأنفي أحداً أبداً، وقول علي - رضي الله عنه - كفي بالنفي فتنة، مع  
علمنا أنه لم يخف عليهما الحديث، فأستدلنا به على انتساخ حكم الجمع بين الجلد  
والتغريب»<sup>(٣٩٧)</sup> .

وقال النسفي في «كشف الأسرار»<sup>(٣٩٨)</sup> : «فدل فتواهم بخلاف الحديث على أنه  
منسوخ»<sup>(٣٩٩)</sup> .

**الراجع :**

الراجع - في ذلك - هو مذهب إليه أصحاب المذهب الأول - وهم الجمهور - وهو  
أن التغريب ثابت كما أن الجلد ثابت، لافرق بينهما؛ لأنها وردا معاً في حديثين  
صحيحين قد ثبتا عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يمكن التفريق بينهما بدون دليل  
وبرهان، ومخالفة علي وعمر لا تقوى على إسقاط التغريب الثابت بقول النبي صلى الله  
عليه وسلم .

أما ما احتج به أكثر الحنفية من أن عمر وعلي خالفا للحديث فلم يغربا، فيمكن أن يجاب عن ذلك بمايلي :

أولاً : أن ما روي عن عمر - وهو قوله : لا أغرب مسلماً » يعارضه ما أخرجه الترمذي في «سننه»<sup>(٤٠٠)</sup>. عن ابن عمر أن أبا بكر ضرب وغرب، وأن عمر ضرب وغرب . . . » وهذا مقدم على ما أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» كما سبق .

ثانياً : على فرض أن عمر حلف أن لا يغرب - وثبت ذلك - فالظاهر أنه يقصد أنه لا يغرب شارب الخمر، أما الزاني الوارد في الحديث - غير المحصن - فعلى ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وهذا هو الراجح ؛ لأن عمر قال ذلك في أبي بكر: ربيعة بن أمية بن خلف حينما شرب الخمر فغربه لذلك إلى خير.

ثالثاً : أن ما روي عن علي - رضي الله عنه - أنه قال : «حسبهما من الفتنة أن ينفيا» لم يصح ، ذكر ذلك كثير من العلماء<sup>(٤٠١)</sup>.

#### المثال الثاني :

ما أخرجه البخاري في «صحيحه»<sup>(٤٠٢)</sup> ، ومسلم في «صحيحه»<sup>(٤٠٣)</sup> : أن الزهري روى عن سالم عن أبيه<sup>(٤٠٤)</sup> : قال : «تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج وأهدى فساق معه الهدى . . . » .

وأخرج أيضاً البخاري في «صحيحه»<sup>(٤٠٥)</sup> ، ومسلم في «صحيحه»<sup>(٤٠٦)</sup> ، عن الزهري عن عروة<sup>(٤٠٧)</sup> عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها أخبرته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمتعه بالعمرة إلى الحج ، وتمتع الناس معه . . . » .

هذان الحديثان يدلان على أن التمتع بالعمرة إلى الحج جائز.

لكن روي عن عمر بن الخطاب مخالفة ذلك حيث نهى عن التمتع بالعمرة إلى الحج فقد أخرج الترمذي في «سننه»<sup>(٤٠٨)</sup> ، عن سالم أنه سمع رجلاً من أهل الشام - وهو يسأل عبد الله بن عمر عن التمتع بالعمرة إلى الحج ، فقال عبد الله بن عمر: هي

حلال، قال الشامي : إن أباك قد نهى عنها؟ فقال عبد الله بن عمر: أرايت إن كان أبي نهى عنها، وصنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم أم أبي نتبع أم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الرجل: بل أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: لقد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وأخرج البيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٤٩)</sup>، أن عمر - رضي الله عنه قال: «متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما: متعة النساء، ومتعة الحج».

فهنا ثبت عن عمر أنه خالف الحديث الذي ورد فيه جواز التمتع بالعمرة إلى الحج فهل نأخذ بالحديث أو بمخالفة عمر - رضي الله عنه -؟ اختلف العلماء في ذلك:

فذهب جمهور العلماء إلى العمل بالحديث وأن التمتع حلال، بل أفضل الأنساك عند بعضهم، وعدم الالتفات إلى نهى عمر رضي الله عنه، وهذا هو الراجح.

وذهب بعض الحنفية إلى أن حديث التمتع بالعمرة إلى الحج قد ثبت نسخه بمجرد مخالفة عمر بن الخطاب له ونهيه عنه.

ذكر أبو زيد الدبوسي في «الأسرار في الأصول والفروع»<sup>(٥٠)</sup>، أن نهى عمر عن التمتع بالعمرة إلى الحج يدل على أنه قد علم بانتساخه<sup>(٥١)</sup> وقال السرخسي في «أصوله»<sup>(٥٢)</sup> فإنما يحمل هذا على علمه بالانتساخ<sup>(٥٣)</sup> وأشار إلى مثل ذلك الجصاص في «الفصول في الأصول»<sup>(٥٤)</sup> والنسفي في كشف الأسرار<sup>(٥٥)</sup>

### المثال الثالث:

ما أخرجه البخاري في «صحيحه»<sup>(٥٦)</sup>، ومسلم في «صحيحه»<sup>(٥٧)</sup>، وأبوداود في «سننه»<sup>(٥٨)</sup>، والدارمي في «سننه»<sup>(٥٩)</sup>: أن النبي صلى الله عليه وسلم قسم خيبر حين افتتحها، للفارس سهمان، وللراجل سهم.

وخالف عمر بن الخطاب ذلك حيث إنه لما فتح السواد من أرض العراق لم يقسمها.

قال السرخسي في «أصوله»<sup>(٢٠)</sup>: «إن عمر حين فتح السواد - من أراضي العراق - منَّ بها على أهلها، وأبي أن يقسمها بين الغانمين، مع علمنا أنه لم يخف عليه قسمة رسول الله صلى الله عليه وسلم خير بين أصحابه حين افتتحها»<sup>(٢١)</sup>.

وذكر مثل ذلك الدبوسي في «الأسرار في الأصول والفروع»<sup>(٢٢)</sup>، والنسفي في «كشف الأسرار»<sup>(٢٣)</sup>.

فهنا - كما رأيت - قد ثبت حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو يفيد: أن النبي صلى الله عليه وسلم قسم خير بين الغانمين لما فتحتها

وعمر بن الخطاب خالف ذلك: فلم يقسم السواد لما افتتحها علماً بأنه يغلب على الظن علم عمر بذلك الحديث.

فاختلف العلماء إزاء ذلك:

فعلى المذهب الأول: أنه يعمل بمقتضى الحديث الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يلتفت إلى مخالفة عمر له وهو المذهب الحق.

وعلى المذهب الثاني: أنه يعمل بمخالفة عمر، ويعلم بذلك أن ماجاء بالحديث ليس حكماً حتماً.

قال السرخسي في «أصوله»<sup>(٢٤)</sup> - بعد ما ذكر أن عمر لم يعمل بذلك الحديث مع علمه به -: «فاستدللنا به على أنه علم أن ذلك لم يكن حكماً حتماً من رسول الله صلى الله عليه وسلم على وجه لا يجوز غيره في الغنائم» وقال مثل ذلك بعض الحنفية كالذبوسي في «الأسرار في الأصول والفروع»<sup>(٢٥)</sup>، والنسفي في «كشف الأسرار»<sup>(٢٦)</sup>.

هذه بعض الأمثلة التطبيقية على مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث الذي لم يروه ولكن غلب على ظننا بلوغه إليه أوردها لك أيها القارئ حتى تساعدك على تصور المسألة في ذهنك. والله من وراء القصد.

المبحث الرابع : مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث الذي شككنا في علمه به .

تكلّمنا في المبحث الأول والثاني عن مخالفة الصحابي للحديث مخالفة كلية مع القطع ببلوغه إليه مع عدم معرفة سبب المخالفة ومع المعرفة بسبب المخالفة .

وتكلّمنا في المبحث الثالث عن مخالفة الصحابي للحديث مخالفة كلية مع أنه يغلب على الظن ببلوغه إليه .

والآن في هذا المبحث سنتكلّم عن مخالفة الصحابي للحديث مخالفة كلية ونحن لم نقطع ببلوغه إليه ، ولم يغلب على الظن علمه به ، بل وقع الشك في علمه بالحديث وبلوغه إليه ، فنقول وبالله التوفيق .

إذا خالف الصحابي الحديث النبوي الشريف ونحن نشك في بلوغه إليه .

بمعنى : لانعلم أن الصحابي عمل بخلاف هذا الحديث قبل بلوغه إليه وقبل روايته له ، أو أنه عمل بخلافه بعد بلوغه إليه وبعد روايته له .

بمعنى : جهلنا تاريخ بلوغ الحديث لهذا الصحابي الذي خالفه ، وهل هو عالم بالحديث أم لا ؟

ففي هذه الحالة يبقى الحديث على حجّيته ، يعمل به ، ولا تؤثر عليه مخالفة الصحابي - أيا كان - له ولا يلتفت إليها ولا ينظر إليها .

نص على ذلك إمام الحرمين في «البرهان»<sup>(٤٢٧)</sup> ، والسجستاني في «الغنية»<sup>(٤٢٨)</sup> ، وأبوزيد الدبوسي في «الأسرار في الأصول والفروع»<sup>(٤٢٩)</sup> . والسرخسي في «أصوله»<sup>(٤٣٠)</sup> ، وشمس الدين الأبياري في «التحقيق والبيان»<sup>(٤٣١)</sup> ، وعبد العزيز البخاري في «كشف الأسرار»<sup>(٤٣٢)</sup> ، والزرکشي في «البحر المحيط»<sup>(٤٣٣)</sup> ، والنسفي في «كشف الأسرار»<sup>(٤٣٤)</sup> ، وأمير بادشاه في «تيسير التحرير»<sup>(٤٣٥)</sup> ، وابن أمير الحاج في «التقرير والتحجير»<sup>(٤٣٦)</sup> .

وهذا هو القول الحق - الذي لأعلم خلافه - لدليلين :

الدليل الأول : أن الحديث أصل من أصول الشريعة، ونحن قد ترددنا فيما قد يدفع التعلق به، فلا يدفع الأصل بهذا التردد<sup>(٤٣٧)</sup>.

الدليل الثاني : أن الحديث في الأصل حجة بيقين، وقد رفع الشك في سقوطه؛ لأنه إن كانت المخالفة قبل الرواية أو البلوغ إليه كان الحديث حجة بلاشك وإن كانت المخالفة بعد الرواية، أو البلوغ لم يكن حجة هذا عند أكثر الحنفية وبعض العلماء كما سبق تقريره - فوجب العمل بالأصل، ويحمل على أنه كان قبل الرواية؛ لأن الحمل على أحسن الوجهين واجب، ما لم يتبين خلافه<sup>(٤٣٨)</sup>.

ولأن أمر العاقل يحمل على الصدق والصلاح مهما أمكن.

المبحث الخامس : مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث الذي غلب على ظننا عدم علمه به :

سبق أن عرفنا مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث الذي قطعنا ببلوغه إليه ، أو غلب على ظننا ببلوغه إليه أو شككنا في بلوغه إليه وعلمه به .

والآن - في هذا المبحث سنتكلم عن مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث الذي غلب على ظننا عدم بلوغه إليه ، وعدم علمه به ، فنقول وبالله التوفيق :  
إذا خالف الصحابي حديثاً مخالفة كلية ، ورجحنا عدم بلوغه إليه .

بمعنى : أنه احتمال احتمالاً قوياً أن الحديث قد خفي عليه ، ولم يطلع عليه .  
فالحكم في هذه الحالة : أن الحديث يبقى على حجيته ، ويعمل به ، ولا تؤثر عليه مخالفة الصحابي ، ولا يلتفت إلى تلك المخالفة .

هذا هو الذي اختاره إمام الحرمين في «البرهان»<sup>(٤٣٩)</sup> ، وابن القشيري - كما حكاه عنه الزركشي في «البحر المحيط»<sup>(٤٤٠)</sup> ، وحكاه عنه أيضاً الفتوحى في «شرح الكوكب المنير»<sup>(٤٤١)</sup> .

واختاره - أيضاً - الجصاص في «الفصول في الأصول»<sup>(٤٤٢)</sup> ، والدبوسي في «الأسرار في الأصول والفروع»<sup>(٤٤٣)</sup> ، والسرخسي في «أصوله»<sup>(٤٤٤)</sup> ، والأبياري في «التحقيق والبيان»<sup>(٤٤٥)</sup> ، وابن عبد الشكور في «مسلم الثبوت»<sup>(٤٤٦)</sup> ، والأنصاري في «فواتح الرحموت»<sup>(٤٤٧)</sup> ، والخبازي في «المغني»<sup>(٤٤٨)</sup> ، والنسفي في «كشف الأسرار»<sup>(٤٤٩)</sup> ، وأمير بادشاه في «تيسير التحرير»<sup>(٤٥٠)</sup> ، وملاجيون في «شرح الأنوار»<sup>(٤٥١)</sup> .

ونسبه ابن عبد الشكور في «مسلم الثبوت»<sup>(٤٥٢)</sup> إلى جميع الحنفية .

وذكر العلائي في «إجمال الإصابة»<sup>(٤٥٣)</sup> أنه متفق عليه .

وهو الحق الذي لا يجوز غيره ؛ لأن الحديث النبوي الشريف أصل من أصول

الشرعية، يجب أن يعمل به - إذا صح عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يمكن ترك العمل به من أجل عمل ممن هو دونه بخلافه، وإنما تحمل مخالفة الصحابي له وفتواه وعمله بخلافه، على أحسن الوجهين وهو: أنه أفتى وعمل بخلاف الحديث؛ لأنه خفي عنه، وأنه لم يبلغه، ولو بلغه لرجع إليه، وعمل به. فعلى من بلغه الحديث بطريق صحيح أن يأخذ به.

مما يؤيد ذلك: أن الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا يعملون العمل فإذا ورد النهي عنه تركوه مباشرة ودون أي تردد<sup>(٤٥٤)</sup>.

الأمثلة التطبيقية على مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث الذي غلب على الظن عدم بلوغه إليه:

#### المثال الأول:

ما أخرجه الدارقطني في «سننه»<sup>(٤٥٥)</sup> عن أبي العالية<sup>(٤٥٦)</sup>: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي، فجاء ضرير فتردى في بئر، فضحك طوائف، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم الذي ضحكوا أن يعيدوا الوضوء والصلاة».

وقد ذكر عن أبي موسى الأشعري الصحابي أنه كان لا يعمل بهذا الحديث؛ حيث إنه كان لا يوجب إعادة الوضوء من القهقهة في الصلاة، ذكر ذلك الجصاص في «الفصول في الأصول»<sup>(٤٥٧)</sup>، والسرخسي في «أصوله»<sup>(٤٥٨)</sup>، والخبازي في «المغني»<sup>(٤٥٩)</sup>، والنسفي في «كشف الأسرار»<sup>(٤٦٠)</sup> وابن عبد الشكور في «مسلم الثبوت»<sup>(٤٦١)</sup>، والأنصاري في «فواتح الرحموت»<sup>(٤٦٢)</sup>، وأمير بادشاه في «تيسير التحرير»<sup>(٤٦٣)</sup>، وملاجيون في «شرح نور الأنوار»<sup>(٤٦٤)</sup>.

فهنا ثبت أن الصحابي - وهو أبو موسى - قد خالف ذلك الحديث، فاختلف العلماء إزاء ذلك.

فذهب الحنفية إلى عدم الأخذ بمخالفة هذا الصحابي والأخذ بالعمل بمقتضى الحديث الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم وذلك؛ لأنه غلب على ظنهم أن أبا



موسى الأشعري لم يبلغه، وأنه جاهل به، إذ لو بلغه لترك قوله، وعمل بالحديث.

لذا تجد الحنفية ذهبوا إلى أن القهقهة تنقض الوضوء<sup>(٤٦٥)</sup>.

أما الجمهور فقد ذهبوا إلى أن القهقهة لا تنقض الوضوء<sup>(٤٦٦)</sup>.

ولم يذهب الجمهور إلى ذلك؛ استناداً إلى مخالفة الصحابي أبي موسى، ولم ينظروا إليها، بل إنهم استندوا واستدلوا بما يلي:-

الدليل الأول: أنه معنى لا يبطل الوضوء خارج الصلاة، فلا يبطله داخلها.

الدليل الثاني: أن القهقهة ليس بحدث ولا يقضي إليه فأشبهه بما لا يبطل.

الدليل الثالث: أنه روي عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (الضحك ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء).

قلت: هذا ليس حديثاً، بل هو قول جابر - رضي الله عنه - موقوفاً عليه، قال البيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٤٦٧)</sup>: الصحيح أنه موقوف على جابر، وذكره البخاري في «صحيحه»<sup>(٤٦٨)</sup> تعليقاً موقوفاً على جابر<sup>(٤٦٩)</sup>.

وقال النووي في «المجموع»<sup>(٤٧٠)</sup>: «حديث جابر هذا روي مرفوعاً وموقوفاً على جابر، ورفع ضعيف».

الدليل الرابع: أن إيجاب الوضوء من الشارع، ولم يصح عن الشارع في هذا إيجاب الوضوء، ولا في شيء يقاس هذا عليه.

وأما ما استدل به الحنفية مما رواه أبو العالية عن النبي صلى الله عليه وسلم أن في القهقهة في الصلاة وضوء فإن هذا الحديث مرسل: قال الدارقطني في «سننه»<sup>(٤٧١)</sup>: «أبو العالية أرسل هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسم بينه وبينه رجلاً سمعه منه»<sup>(٤٧٢)</sup>.

وقال - أيضاً - أعني الدارقطني - في «سننه»<sup>(٤٧٣)</sup>: «وقد روى عاصم الأحول عن محمد بن سيرين - وكان عالماً بأبي العالية، وبالحسن - قال: لا تأخذ بمراسيل الحسن ولا أبي العالية فإنهما لا يباليان عمن أخذاً»<sup>(٤٧٤)</sup>.

وقال ابن عدي<sup>(٤٧٥)</sup> في «الكامل»<sup>(٤٧٦)</sup>: «كل رواية هذا الحديث يرجع إلى أبي العالية، ومن أجل هذا الحديث تكلم في أبي العالية».

وقال الشافعي: «حديث أبي العالية الرياحي رباح»<sup>(٤٧٧)</sup>.  
وعلق البيهقي في «مناقب الشافعي»<sup>(٤٧٨)</sup>، على ذلك بقوله: «إنما أراد بقوله هذا حديثه في القهقهة وحده».

وسئل الإمام أحمد عن الضحك في الصلاة فقال: «أما أنا فلا أوجب فيه وضوءاً، ليس تصح الرواية فيه»<sup>(٤٧٩)</sup>.

المثال الثاني: ما أخرجه البخاري في «صحيحه»<sup>(٤٨٠)</sup>، ومسلم في «صحيحه»<sup>(٤٨١)</sup>، وأبو داود في «سننه»<sup>(٤٨٢)</sup>، والترمذي في «سننه»<sup>(٤٨٣)</sup>، وابن ماجه في «سننه»<sup>(٤٨٤)</sup>، والإمام مالك في «الموطأ»<sup>(٤٨٥)</sup>، وأحمد في «المسند»<sup>(٤٨٦)</sup>، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأفضنا يوم النحر، فحاضت صفية<sup>(٤٨٧)</sup>، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم منها ما يريد الرجل من أهله، فقلت: يارسول الله: إنها حائض، قال: (أحباستنا هي؟) قالوا: يارسول الله إنها قد أفاضت يوم النحر، قال: (أخرجوا)، وفي رواية قال: (فلننفر إذاً).  
وروي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه أمر الحائض بالمقام لطواف الوداع<sup>(٤٨٨)</sup>.

فهنا خالف هذا الصحابي - وهو عمر - ذلك الحديث مخالفة كلية.

والحكم في ذلك: أن هذه المخالفة لا تؤثر على الحديث، فيبقى على حجيته ويعمل بمقتضاه، فيسقط طواف الوداع عن المرأة الحائض، ولا فدية عليها. ولا يلتفت إلى مخالفة عمر بن الخطاب، وذلك لأنه يغلب على الظن أن عمر لم يبلغه الحديث، أي: أنه يجوز خفاؤه عليه<sup>(٤٨٩)</sup> فلو بلغه لرجع عن قوله وفتواه.

قال الجصاص في «الفصول في الأصول»<sup>(٤٩٠)</sup>: ومثل ذلك يجوز خفاؤه على عمر، فلا أمر فيه على ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٤٩١)</sup>.

وقال السرخسي في «أصوله»<sup>(٤٩٢)</sup>: «... فلا تترك بهذا العمل الحديث الذي فيه رخصة لجواز أن يكون ذلك الحديث قد خفي عنه»<sup>(٤٩٣)</sup>.

مما يؤيد ذلك: أن زيد بن ثابت<sup>(٤٩٣)</sup> كان يقول بمثل قول عمر بن الخطاب، ثم رجع عنه لما علم أنه ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم إسقاط طواف الوداع عن الحائض فقد أخرج مسلم في «صحيحه»<sup>(٤٩٤)</sup> أن زيد بن ثابت خالف ابن عباس في هذا قال طاووس: كنت مع ابن عباس إذ قال زيد ابن ثابت: تفتي أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت! فقال له ابن عباس: إما لا فاسأل فلانة الأنصارية هل أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك؟ قال: فرجع زيد إلى ابن عباس يضحك، وهو يقول: مأراك إلا قد صدقت.

المثال الثالث: ما أخرجه البخاري في «صحيحه»<sup>(٤٩٥)</sup>، ومسلم في «صحيحه»<sup>(٤٩٦)</sup>، وأبوداود في «سننه»<sup>(٤٩٧)</sup>، والترمذي في «سننه»<sup>(٤٩٨)</sup> والنسائي في «سننه»<sup>(٤٩٩)</sup>، ومالك في «الموطأ»<sup>(٥٠٠)</sup>، وأحمد في «المسند»<sup>(٥٠١)</sup>، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن امرأة من خثعم قالت: يارسول الله، إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً. لا يستطيع أن يثبت على الراحلة، أفأحج عنه؟ قال: (نعم) وذلك في حجة الوداع.

هذا الحديث يدل على أن النيابة تجوز في الحج، أي: يجوز أن يحج أحد عن أحد؛ لعذر.

ولكن خالف ذلك ابن عمر، فروي عنه أنه قال: «لا يحج أحد عن أحد»<sup>(٥٠٢)</sup>.

فهنا لا يلتفت إلى مخالفة ابن عمر؛ لأن الحديث ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم لاشك في صحته، ويغلب على الظن أن هذا الحديث لم يبلغ ابن عمر، لذلك لا يترك الحديث من أجل هذه المخالفة.

لذلك ذهب جمهور العلماء إلى الأخذ بالحديث، والعمل بمقتضاه وهو: أنه يجوز الحج عن الغير لعذر، بمعنى: من وجدت فيه شرائط الحج، وكان عاجزاً عنه لما منع كمرض مزمن، أو كان لا يقدر على الثبوت على الراحلة - دابة أو سيارة أو طائرة - إلا بمشقة غير محتملة، أو كان شيخاً فانياً يجوز لمثل هؤلاء أن ينيبوا عنهم غيرهم ويحجوا عنهم. وهذا هو الراجح.

وزهد بعض العلماء - إلى أن مثل هؤلاء لاحق عليهم إلا أن يستطيع بأنفسهم فلا ينيبوا عنهم في الحج ، ولم يقل هؤلاء العلماء ذلك استناداً إلى مخالفة ابن عمر، بل استندوا إلى أدلة أخرى منها :

الدليل الأول : قوله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (٥٠٣) .

وجه الدلالة : أن الله - سبحانه - اشترط الاستطاعة ، وهذا غير مستطیع ، فلم يوجد فيه الشرط ، فيسقط المشروط .

قلت : هذا الدليل لا يصح ، وذلك لأن من الاستطاعة : الاستطاعة المالية ، فإذا كان لا يستطيع بدنياً ، واستطاع مالياً فإنه يجب عليه الحج وينيب عنه ، أما إذا كان لا يستطيع بدنياً ولا مالياً فإنه يسقط عنه الحج .

والدليل الثاني : قالوا : إن الحج عبادة لا تدخلها النيابة مع القدرة ، فلا تدخلها مع العجز كالصوم والصلاة .

قلت : هذا قياس فاسد ، وذلك لأن الصوم والصلاة عبادتان يختصان بالبدن ، أما الحج فيدخل في فعله البدن والمال ، فإذا لم يستطيع بدنياً واستطاع مالياً فإنه يجب عليه أن ينيب عنه من يحج عنه في ماله . بخلاف الصوم والصلاة فأجمع العلماء على أنه لا ينيب أحد عن أحد فيها . والله أعلم .

المبحث السادس : في مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث الذي قطعنا بعدم علمه به :

إذا خالف صحابي مخالفة كلية حديثاً قطعنا بعدم بلوغه إليه ، وعدم علمه به ، فهذا اتفق على أنه لا يقدح في الحديث ، ولا يسقط الاحتجاج به ، ويحمل على أنه كان مذهبه قبل أن يسمع الحديث ، فلما سمعه رجع عنه ، وأخذ بالحديث الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمل به<sup>(٥٠٤)</sup> .

وهذا أمثلته لاتحصى ، وإليك بعضاً منها :

المثال الأول : أن أبا بكر - رضي الله عنه - كان يفتي بأن الجدة لاميراث لها ، فلما جاء محمد بن مسلمة<sup>(٥٠٥)</sup> ، والمغيرة بن شعبة<sup>(٥٠٦)</sup> وشهدا : أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاها السدس رجع إلى قولهما ، وأخذ بذلك وترك مذهبه<sup>(٥٠٧)</sup> .

المثال الثاني : كان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يرى أن الدية للعاقلة ، ولا يرى أن المرأة ترث من دية زوجها ، فلما أخبره الضحاك بن سفيان الكلابي<sup>(٥٠٨)</sup> .

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إليه « أن يورث امرأة أشيم الضبابي<sup>(٥٠٩)</sup> من دية زوجها » فرجع عمر عن رأيه وقال : « لو لم نسمع بهذا لقضينا بخلافه »<sup>(٥١٠)</sup> .

المثال الثالث : كان عمر - رضي الله عنه - يرى عدم أخذ الجزية من المجوس ، فلما أخبره عبدالرحمن بن عوف<sup>(٥١١)</sup> أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « سنوا بهم سنة أهل الكتاب »<sup>(٥١٢)</sup> رجع إلى ذلك ، وعمل به<sup>(٥١٣)</sup> .

هذه بعض الأمثلة على ذلك وهي تكفي لتصوير القاعدة السابقة .

المبحث السابع : في بيان سبب خفاء الحديث على الصحابي .

لقد تكلمنا في المبحث الرابع عن مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث مع وجود الشك في بلوغه إليه ، وتكلمنا في المبحث الخامس عن مخالفة الصحابي للحديث مع أنه يغلب على الظن عدم بلوغه إليه ، وتكلمنا - أيضاً - في المبحث السادس عن مخالفة الصحابي للحديث مع القطع بعدم بلوغه إليه .

بعد ذلك قد يقول قائل : ما سبب خفاء بعض الأحاديث على بعض الصحابة ؟ أقول - في الجواب عن ذلك - وبالله التوفيق .

إنه يستحيل أن يحيط أحد بحديث النبي صلى الله عليه وسلم فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يُحدث ، أو يفعل ، أو يقضي في مجلس معين ، فيسمعه ، أو يراه من يكون حاضراً في ذلك المجلس ، ويبلغه هؤلاء إلى ما شاء الله من الصحابة - رضوان الله عليهم .

ثم في مجلس آخر قد يحدث ، أو يقضي ، أو يفتي ، أو يفعل أي شيء ، أو يقضي بأي شيء ، ويشهده من كان غائباً عن ذلك المجلس ، ويبلغونه لمن أمكنهم .  
ويسبب ذلك يكون عند هؤلاء من الأحاديث والعلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يكن عند هؤلاء فلا يمكن أن يدَّعي أحد ، أن واحداً من الصحابة قد أحاط بجميع الأحاديث التي صدرت عن النبي صلى الله عليه وسلم .

فالخلفاء الراشدون الذين هم أكثر الصحابة ملازمة للنبي ، وأعلم الأمة بأمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحواله ، بل إن أبابكر الصديق رضي الله عنه كان لا يفارق الرسول - صلى الله عليه وسلم - لاسفراً ولا حضراً ، وكذا عمر بن الخطاب ، ثم إنه - مع ذلك - يخفى عليهما بعض الأحاديث التي يصدرها النبي صلى الله عليه وسلم فكيف بغيرهما من الصحابة الذين يفارقونه صلى الله عليه وسلم كثيراً .  
من هنا اتضح لك سبب خفاء بعض الأحاديث عن بعض الصحابة والله أعلم <sup>(٥١٤)</sup> .

## الفصل الثاني في مخالفة الصحابي لعموم الحديث

مخالفة الصحابي لعموم الحديث .

سبق أن تكلمت عن مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث النبوي ، بمعنى : يترك الصحابي الحديث بالكلية ، ويعمل بما رآه .

أما الآن في هذا الفصل فسأتكلم عن مخالفة الصحابي لعموم الحديث - فقط ، بمعنى : الحديث فيه صيغة من صيغ العموم المعروفة - اسم من أسماء الجموع ، أو أداة شرط أو استفهام أو كل أو جميع أو نحو ذلك - فيخصه الصحابي بشيء معين - فقط .

فهل يبقى الحديث على حجيته ، ونعمل بعمومه ، ولا نلتفت إلى مخالفة الصحابي لهذا العموم وتخصيصه إيّاه ، أو أننا نعمل بمذهب الصحابي ونأخذ به ، ونترك عموم الحديث ؟

اختلف العلماء - من فقهاء وأصوليين - في ذلك على مذهبين :-  
وليبيان ذلك قسمته إلى المباحث التالية :-

المبحث الأول : في المذهب الأول .

المبحث الثاني : في المذهب الثاني .

المبحث الثالث : في الترجيح .

المبحث الرابع : في الأمثلة التطبيقية على ذلك .

## المبحث الأول في المذهب الأول :

وهو : أن الحديث يبقى على عمومته ، ويعمل بذلك ، دون النظر إلى تخصيص الصحابي .

بمعنى : لا يجوز تخصيص الحديث العام بمذهب الصحابي سواء كان هو رواية أم لا . وللكلام عن ذلك لابد من عقد مطلبين :-

المطلب الأول : أصحاب هذا المذهب .

المطلب الثاني : أدلتهم على ذلك .

### المطلب الأول في أصحاب هذا المذهب :

لقد ذهب إلى أن مذهب الصحابي لا يخص عموم الحديث كثير من العلماء من الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، وإليك بيان ذلك .

من الحنفية : لقد ذهب إلى هذا المذهب من الحنفية : أبو الحسن الكرخي حيث قال : «المصير إلى ظاهر الخبر أولى» نقله عنه أبوالحسين البصري في «المعتمد»<sup>(٥١٥)</sup> ، وعبدالعزیز البخاري في «كشف الأسرار»<sup>(٥١٦)</sup> ، وفخر الدين الرازي في «المحصول»<sup>(٥١٧)</sup> .

ونسبه أبوالحسين البصري في «المعتمد»<sup>(٥١٨)</sup> إلى بعض الحنفية ، ولم يُسمهم .

من المالكية ذهب إلى ذلك المذهب من المالكية :

الإمام مالك ، نسبه إليه الباجي في «إحكام الفصول»<sup>(٥١٩)</sup> .  
واختاره الباجي في «إحكام الفصول»<sup>(٥٢٠)</sup> ، وابن الحاجب<sup>(٥٢١)</sup> في «المنتهى»<sup>(٥٢٢)</sup> وفي «مختصره»<sup>(٥٢٣)</sup> .

ونسبه ابن الحاجب في «مختصره»<sup>(٥٢٤)</sup> إلى الجمهور منهم ونسبه الأنصاري في «فواتح الرحموت»<sup>(٥٢٥)</sup> إلى الأكثر من المالكية .



## من الشافعية ذهب إلى ذلك المذهب من الشافعية :

الإمام الشافعي حيث ذكر في كتابه : « الأم »<sup>(٥٢٦)</sup> : إن كان الراوي حمل الخبر على أحد محمليه صرت إلى قوله ، وإن ترك الظاهر لم أصر إلى قوله<sup>(٥٢٧)</sup> .

نسبه إليه إمام الحرمين في « التخليص »<sup>(٥٢٨)</sup> ، وابن الساعاتي في « بديع النظام »<sup>(٥٢٩)</sup> ، وفخر الدين الرازي في « المحصول »<sup>(٥٣٠)</sup> ، والآمدي في « الإحكام »<sup>(٥٣١)</sup> .

واختاره منهم : أبو اسحاق الشيرازي في « شرح اللمع »<sup>(٥٣٢)</sup> وفي « التبصرة »<sup>(٥٣٣)</sup> ، وإمام الحرمين في « التلخيص »<sup>(٥٣٤)</sup> ، وابن برهان في « الوصول »<sup>(٥٣٥)</sup> ، والبيضاوي في « المنهاج »<sup>(٥٣٦)</sup> ، وابن السمعاني في « قواطع الأدلة »<sup>(٥٣٧)</sup> ، وصفي الدين الهندي في « نهاية الوصول »<sup>(٥٣٨)</sup> ، والغزالي في « المستصفى »<sup>(٥٣٩)</sup> . ونسبه الأنصاري في « فواتح الرحموت »<sup>(٥٤٠)</sup> إلى الأكثر من الشافعية .

ونسبه أبو يعلى في « العدة »<sup>(٥٤١)</sup> ، وابن اللحام في « القواعد والفوائد الأصولية »<sup>(٥٤٢)</sup> إلى بعض الشافعية .

أكثر العلماء : لقد نسب سيف الدين الآمدي في « الإحكام »<sup>(٥٤٣)</sup> هذا المذهب إلى أكثر الفقهاء والأصوليين .

ونسبه ابن عبد الشكور في « مسلم الثبوت »<sup>(٥٤٤)</sup> إلى الأكثرين . ونسبه ابن الحاجب في « مختصره »<sup>(٥٤٥)</sup> إلى الجمهور ونسبه ابن الساعاتي في « بديع النظام »<sup>(٥٤٦)</sup> إلى الأكثرين من العلماء .

## اعتراض :

لقد أورد الأنصاري في « فواتح الرحموت »<sup>(٥٤٧)</sup> اعتراضاً على أصحاب هذا المذهب مفاده :-

أن هذا المذهب يعمل بعموم العام ، ويترك الاقتداء بالصحابي . هذا مشكل على رأي هؤلاء في مسألة : هل يعمل بالعام قبل البحث عن المخصص أولاً؟ حيث إن مذهب هؤلاء - في المسألة - هو التوقف في العام قبل البحث عن المخصص ، فإنه إذا وجد عمل الصحابي خلاف العموم احتمل عند العقل وجدان المخصص ، فإن من

القطعيات أن عمله لا يكون إلا عن حجة شرعية في زعمه؛ لأن العمل في غير حجة معصية، قد عصم الله الصحابي منها، فينبغي التوقف فيه حتى يعلم فساد حجته فتأمل<sup>(٥٤٨)</sup> أهـ.

الجواب عن كلام الأنصاري :

يمكن أن يجاب عن ذلك من وجهين :

الوجه الأول : لانسلم أن مذهب هؤلاء - في مسألة هل يعمل بالعام قبل البحث عن المخصص؟ - هو التوقف، بل إن مذهبهم في هذه المسألة هو: أن يعمل بالعام فور وروده، حتى يثبت المخصص، فإذا ثبت المخصص ترك العام وعمل بالخاص، أو عمل بالخاص وما بقي بعد التخصيص.

الوجه الثاني : سلمنا أن مذهب بعض هؤلاء هو التوقف، أي: أنهم لا يعملون بالعام حتى يثبت لهم عدم المخصص، ويقصدون بالمخصص هو الدليل الذي يقوى على تخصيص العام من السنة، وقول الصحابي، أو فتواه، أو عمله بخلاف عموم الحديث لا يقوى على تخصيص عموم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم - هذا عند هؤلاء والله أعلم.

المطلب الثاني : في أدلة هذا المذهب .

لقد استدل القائلون: إن الحديث يبقى على عموميه، ويعمل على ذلك، ولا يخص عمل الصحابي ومذهبه عموم ذلك بأدلة هي كما يلي:

الدليل الأول : أن لفظ العموم حجة، لأنه من ألفاظ الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابي قد يورد التخصيص برأيه، فلا يجوز رد ألفاظ الرسول صلى الله عليه وسلم وهو ظاهر كلام صاحب الشرع - وهو حجة برأي رآه الصحابي. وهو ليس بمشرع<sup>(٥٤٩)</sup>.

الدليل الثاني : أن جواز تخصيص العموم بمذهب الصحابي يلزم منه: جعل ما ليس بحجة حجة، وما هو حجة تبطل حجته<sup>(٥٥٠)</sup>.

الدليل الثالث : أن تخصيص الصحابي لعموم الحديث يحتمل أن يكون قد صدر عن دليل ، ويحتمل أن يكون قد صدر عن رأي فاسد ، واجتهاد باطل ، فلا يجوز ترك الحديث العام . وهو حجة ولم يتطرق إليه أي احتمال ، من أجل قول صحابي قد تطرق إليه احتمالات<sup>(٥٥١)</sup> .

الدليل الرابع : أن العموم حجة يحتج به على جميع المكلفين ، فلا يخص بفتيا الصحابي كسائر التابعين والفقهاء<sup>(٥٥٢)</sup> .

أو تقول بعبارة أخرى : كما أن قول التابعي وقول من بعده من الفقهاء لا يخص به العموم من الحديث ، فكذلك قول الصحابي وفتياه لا يخص بها العموم بجامع أن قول كل منهم لا يقوى على معارضة قول الشارع الحكيم .

#### الجواب عن ذلك الدليل :

يمكن أن يجاب عن ذلك : بأن هذا قياس مع الفارق ، فالصحابي قد شهد التنزيل وحضر عصر النبي صلى الله عليه وسلم فيكون بذلك قد تميز عن التابعي وغيره من الفقهاء . فيكون قول الصحابي حجة بخلاف قول التابعي ومن بعده<sup>(٥٥٣)</sup> .

#### الاعتراض على هذا الجواب :

يمكن أن يعترض على ذلك الجواب بأن يقال : إن قول الصحابي حجة إذا لم يعارض قول الشارع ، أما إذا عارضه فليس بحجة ولا يلتفت إليه ، ويقدم - قطعاً - قول الشارع ، عليه ، ويكون كلام الصحابي والتابعي وغيرهم واحداً في هذا الشأن فيكون قياسنا صحيحاً والله أعلم .

الدليل الخامس : أن الواقع من الصحابة : أنه كان الواحد منهم إذا سمع العموم من الكتاب والسنة فإنه يترك قوله ومذهبه من أجل هذا العموم ، وما نقل عن أحد منهم أنه خص عموماً بقول نفسه . فهذا يدل على أن مذهبه أضعف من عموم كلام الشارع .

فمثلاً ابن عمر رضی الله عنهما - قد ترك مذهبه لحديث رافع بن خديج<sup>(٥٥٤)</sup> في

المخابرة حيث أخرج الإمام مسلم في «صحيحه» :<sup>(٥٥٥)</sup> أن ابن عمر قال : «كنا نخابر أربعين سنة لانرى بذلك بأساً حتى أخبرنا رافع بن خديج أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المخابرة»<sup>(٥٥٦)</sup>.

فإذا كان ابن عمر قد ترك مذهبه ، وهو من فقهاء الصحابة فغيره أولى بالترك .  
الجواب عن هذا الدليل :

أجاب أبو يعلى في «العدة»<sup>(٥٥٧)</sup> وتلميذه أبو الخطاب في «التمهيد»<sup>(٥٥٨)</sup> عن ذلك بـ : أنه يترك مذهبه للنص الذي روي عن النبي صلى الله عليه وسلم فأما تركه للعموم فإنه إذا قال قولاً فهو عن دليل ، إما نص ، أو قياس ، أو عموم ، والنص والقياس يخص بهما العموم ، والعموم إذا عارض العموم لم يترك به ، بل يعدل إلى الترجيح .  
وذكر هذا الجواب بن قدامة في «الروضة»<sup>(٥٥٩)</sup> - مختصراً - وبينه الطوفي في «شرح مختصر الروضة»<sup>(٥٦٠)</sup>.

قلت : وهذا الجواب له وجهته ؛ حيث إن ابن عمر - هنا ترك مذهبه لنص عارضه للعموم ، فيكون العموم مؤكداً لذلك النص .

الدليل السادس : ما المانع من أن يسند الصحابي العمل لأمر لا يصلح لتخصيص ؟ كالاتجاه ، أو حديث لم يصح ، أو أي مستند لو ظهر فربما كنا نقدم الحديث عليه ، وهو - أيضاً - لو عين مستنده وأسند التخصيص إليه لم نكتف نحن برأيه ، ولم نقلده ، فإذا كان الأمر مبهماً فهو أشد ، فينتج من ذلك : أن نعمل بعموم الحديث ؛ لأن الأصل بقاء العموم على عمومته<sup>(٥٦١)</sup>.

الجواب عن هذا الدليل :

لقد أجاب شمس الدين الأبياري في «التحقيق والبيان» بقوله : نحن لاننكر حصول غلبة الظن قبل الوقوف على سبب التخصيص في أن العام ضعيف الدلالة ، بدليل التوقف فيه قبل البحث عن المخصص ، فإذا وجد عمل الصحابي خلاف العموم احتمل وقوفه على المخصص ، فينبغي أن لا يتوقف فيه ، وإذا نقل للمجتهد حكم الصحابي من حيث الجملة ، فإنه يغلب على ظنه الإصابة ؛ نظراً لحصول درجة

الاجتهاد، وإن أمكن عند التعيين أن تفوت غلبة الظن، إذا الأغلب على المجتهد الإصابة، والخطأ قليل، لاسيما إذا كانت المسائل نقلية محضة، ليس للرأي فيها مجال، وإذا تعذر علينا الاطلاع على غير المعارض، واكتفينا بغلبة الظن الحاصلة بمخالفة الراوي لما رواه»<sup>(٥٦٢)</sup>.

#### الاعتراض على هذا الجواب :

يمكن أن يعترض على هذا الجواب بأن يقال قولكم : «إن العام ضعيف الدلالة بدليل التوقف فيه قبل البحث عن المخصص» هذا غير مسلم، وذلك لأن اللفظ العام قوي الدلالة على معناه، بل إن أكثر الحنفية ذهبوا إلى دلالة العام قطعية فإذا كان الأمر كذلك فلا يمكن التوقف فيه حتى يتبين المخصص، بل الذي عليه كثير من الأصوليين هو أنه إذا نزل العام فإنه يعمل به حال نزوله لوضوح دلالة على معناه، فإن ثبت دليل يخصص فإنه يعمل به وما بقي بعد التخصيص إن بقي شيء.

وإذا بطل قولكم هذا بطل كل الكلام الذي بنيتموه عليه.

ثم إن قولكم : «فإذا وجد عمل الصحابي خلال العموم احتمل وقوفه على المخصص» هذا يؤيد ما ذهبنا إليه من أن الاحتمال وارد فقد يحتمل وقوفه على ذلك، وقد يحتمل أنه فعل بدون دليل، أو توهمه دليلاً وهو ليس بذلك.

الدليل السابع : لو صح كون فعل الصحابي وقوله وفتواه مخصصاً لم يجز مخالفة صحابي آخر له، وقد جاز ذلك اتفاقاً، وإذا لم يكن ما صار إليه حجة واجبة الاتباع بالنسبة للغير فلا يكون مخصصاً لظاهر العموم<sup>(٥٦٣)</sup>.

المبحث الثاني : في المذهب الثاني :

وهو: أنه يجوز أن يخص عموم الحديث يقول الصحابي، أو بفعله، أو بفتواه.

وقسمت الكلام عن ذلك إلى مطلبين:-

المطلب الأول : أصحاب هذا المذهب.

المطلب الثاني : أدلتهم على ذلك.

المطلب الأول : في أصحاب هذا المذهب :

لقد ذهب إلى أن عموم الحديث يخص بفعل الصحابي أو قوله كثير من العلماء وإليك بيان ذلك:-

من الحنفية ذهب إلى هذا المذهب من الحنفية:

أبو حنيفة، نسبه إليه أبو الخطاب في «التمهيد»<sup>(٥٦٤)</sup>.

واختاره عيسى بن أبان، ونسبه إليه فخر الدين الرازي في «المحصول»<sup>(٥٦٥)</sup>، ونسبه إليه الآمدي - أيضاً - في «الإحكام»<sup>(٥٦٦)</sup>.

واختاره الكمال بن الهمام في «التحرير»<sup>(٥٦٧)</sup>.

ونسبه ابن الساعاتي في «بديع النظام»<sup>(٥٦٨)</sup> إلى أكثر الحنفية.

من المالكية ذهب إلى هذا المذهب من المالكية:

الإمام مالك نسبه إليه شهاب الدين القرافي في «شرح تنقيح الفصول»<sup>(٥٦٩)</sup>.

قلت : ولعله قول له ثان في المسألة.

من الشافعية - لقد ذهب إلى هذا المذهب منهم :

الإمام الشافعي نسبه إليه الباجي في «إحكام الفصول»<sup>(٥٧٠)</sup>، والقرافي في «شرح تنقيح الفصول»<sup>(٥٧١)</sup>.

قلت : الأصح ما ذكرناه سابقاً من أن مذهب الشافعي في ذلك هو عدم جواز تخصيص عموم الحديث بقول الصحابي أو بفعله . لما سبق أن قلناه .

ونسبه أبو يعلى في «العدة»<sup>(٥٧٢)</sup>، وأبو الخطاب في «التمهيد»<sup>(٥٧٣)</sup> إلى بعض الشافعية .

من الحنابلة لقد ذهب إلى هذا منهم :

الإمام أحمد، نص عليه كما ذكر ذلك أبو يعلى في «العدة»<sup>(٥٧٤)</sup>، والمجد بن تيمية في «المسودة»<sup>(٥٧٥)</sup> .

وأختره أبو يعلى في «العدة»<sup>(٥٧٦)</sup>، وأبو الخطاب في «التمهيد»<sup>(٥٧٧)</sup>، وابن قدامة في «الروضة»<sup>(٥٧٨)</sup>، والطوفي في «شرح مختصره»<sup>(٥٧٩)</sup> .

وذهب إليه صفى الدين عبد المؤمن بن كمال الدين الحنبلي في «قواعد الأصول»<sup>(٥٨٠)</sup> .

وقال بذلك جمهور الحنابلة<sup>(٥٨١)</sup> .

من الظاهرية ذهب إلى ذلك منهم ابن حزم كما نقله عنه الفتوحى الحنبلي في «شرح الكوكب المنير»<sup>(٥٨٢)</sup> .

بعض الفقهاء لقد نسب الآمدي في «الإحكام»<sup>(٥٨٣)</sup> هذا المذهب إلى جماعة من الفقهاء .

تنبيهات مهمة :

التنبية الأول : ذكر أبو يعلى في «العدة»<sup>(٥٨٤)</sup>، وابن تيمية في «المسودة»<sup>(٥٨٥)</sup>، وابن اللحام<sup>(٥٨٦)</sup> في «القواعد والفوائد الأصولية»<sup>(٥٨٧)</sup> أن الإمام أحمد قد نص على جواز تخصيص عموم الحديث بمذهب الصحابي في رواية أبي الحارث<sup>(٥٨٨)</sup> وصالح<sup>(٥٨٩)</sup>

وهي : أن الآية إذا جاءت يحتمل أن تكون عامة ، ويحتمل أن تكون خاصة نظرت ما عملت عليه السنة ، فإن لم يكن فعن الصحابة فإن كانوا على قولين أخذنا بأشبه القولين بكتاب الله وذكر ذلك ابن قاضي الجبل<sup>(٥٩١)</sup> ، كما نقله عنه الفتوحى في «شرح الكوكب المنير»<sup>(٥٩١)</sup> .

ونقل ذلك أبو الخطاب في «التمهيد»<sup>(٥٩٢)</sup> ولكنه اعترض على ذلك بأن هذه الرواية ليست صريحة في أن الإمام أحمد نص على القول بأن قول الصحابي يخص به العموم حيث قال في «التمهيد»<sup>(٥٩٣)</sup> : «وهذه لاتدل على قول الصحابي وحده حجة يخص بها العموم»<sup>(٥٩٤)</sup> ثم استدل على ذلك بأمرين :-

أولهما : أن الإمام أحمد أشار إلى جميعهم حيث ذكرهم «بأل» .

ثانيهما : أنه قال : «فإن اختلفوا على قولين أخذ بأشبه القولين»<sup>(٥٩٥)</sup> .

قلت : اعترض أبي الخطاب قوى جداً ؛ حيث إن الإمام أحمد لم يتكلم عن الواحد من الصحابة ، بل عن مجموعهم ؛ إذ قال : «فإن لم يكن فعن الصحابة» ثم أعاد ضمير الجمع إليهم ؛ إذا قال : «فإن كانوا على قولين» .

فإن لم يكن إلا هذا النص الذي أورده أبو يعلى وغيره من الحنابلة فلا دلالة فيه على أن الإمام أحمد نص على أن قول الصحابي يخص العموم من الكتاب أو السنة .

#### التنبيه الثاني :

نسب بعض الأصوليين هذا المذهب إلى جميع الحنفية من هؤلاء : أبو اسحاق الشيرازي في «شرح اللمع»<sup>(٥٩٦)</sup> ، وأبو يعلى في «العدة»<sup>(٥٩٧)</sup> ، والآمدي في «الإحكام»<sup>(٥٩٨)</sup> وابن قاضي الجبل ، كما نقله عنه الفتوحى الحنبلي في «شرح الكوكب المنير»<sup>(٥٩٩)</sup> ، كما نسبته إليهم أيضاً صفى الدين الهندي في «نهاية الوصول»<sup>(٦٠٠)</sup> ، وابن عبد الشكور في «مسلم الثبوت»<sup>(٦٠١)</sup> ، والمجد بن تيمية في «المسودة»<sup>(٦٠٢)</sup> .

قلت - هذا فيه تساهل في النسبة ؛ حيث إن الذين ذهبوا منهم إلى هذا المذهب أكثرهم - فقط - وذهب بعضهم إلى المذهب الأول وهو : عدم جواز تخصيص العموم بمذهب الصحابي كما سبق أن بينته<sup>(٦٠٣)</sup> .



### التنبية الثالث :

نسب ابن قاضي الجبل هذا المذهب إلى جميع المالكية، كما نقله عنه الفتوحي الحنبلي في «شرح الكوكب المنير»<sup>(٦٠٤)</sup>.

قلت : هذا تساهل في النسبة، حيث بينا أن جمهور المالكية قد ذهبوا إلى المذهب الأول وهو عدم تخصيص العموم بمذهب الصحابي وقد نص على ذلك ابن الحاجب في «مختصره» كما سبق أن قلناه.

### التنبية الرابع :

نسب الآمدي في «الإحكام»<sup>(٦٠٥)</sup> هذا المذهب إلى جميع الحنابلة، وكذلك فعل بن الحاجب في «مختصره»<sup>(٦٠٦)</sup>.

قلت : إن الحق أن هذا مذهب جمهور الحنابلة كما قال ذلك ابن اللحام في «القواعد» والفوائد الأصولية<sup>(٦٠٧)</sup> وغيره.

### المطلب الثاني في أدلتهم على هذا المذهب :

استدل أصحاب هذا المذهب - وهو: جواز تخصيص عموم الحديث بقول الصحابي أو بفعله، أو بفتواه - بأدلة هي كمايلي :-

الدليل الأول : أن الصحابي أعرف بمقاصد النبي صلى الله عليه وسلم وذلك نظراً لمشاهدته، وسماع الشرع منه، وإطلاعه على سبب إيراد الحديث فيكون مايفعله معتبراً وإذا خالف غيره فإنه يخص به<sup>(٦٠٨)</sup>.

الجواب عنه :-

يمكن أن يجاب عن ذلك بأن يقال : نحن معكم بأن الصحابي أعرف من غيره في ذلك، وقوله مقدم على قول غيره من التابعين، ولكن هذا إذا لم يعارض قوله أو فعله كلام الشارع، أما إذا عارض قوله أو فعله كلام الشارع الثابت فكلام الشارع مقدم عليه؛ لأنه هو الحجة التي يجب أن يعمل بمقتضاها، أما قول الصحابي فليس بحجة

عند كثير من العلماء، حتى أن الذين قالوا بأن قوله حجة اشترطوا بأن لا يخالف نصاً من النصوص الشرعية.

**الدليل الثاني :** أن الظاهر أن الصحابي لا يقول ولا يفعل شيئاً مخصصاً لعموم حديث رواه أو لم يروه إلا عن دليل وجد من جهة الرسول صلى الله عليه وسلم فجاز تخصيص العموم به؛ لأنه لا يكاد يترك الدليل بغير دليل دل عليه وإلا وجب تفسيقه وهو خلاف الإجماع، وإن لم يعرف ذلك الدليل بعينه، ويخصص به؛ جمعاً بين الدليلين؛ لأن هذا أولى من تعطيل أحدهما<sup>(١٠٩)</sup>.

الجواب عنه :-

يمكن أن يجاب عن ذلك الدليل بعدة أجوبة :-

**الجواب الأول :** أنه لو كان هناك دليل خصص عموم الحديث، ويعرفه الصحابي دون غيره لنقله إلينا كما ينقل الحديث العام أو غيره من الأحاديث؛ لأنه لا يظن بالصحابي أنه يعلم أن هناك نقلاً يؤثر في الحكم فيتركه، فلما لم ينقل ذلك ويصرح به علم أنه لا أصل له<sup>(١١٠)</sup>.

**الجواب الثاني :** أنه يحتمل أنه قال ذلك عن دليل، ويحتمل أن يكون قد قال ذلك عن اجتهد باطل ونظر فاسد، فلا يترك الدليل الثابت الخالي عن الاحتمالات وهو قول الرسول صلى الله عليه وسلم من أجل شيء قد تطرقت إليه عدة احتمالات<sup>(١١١)</sup>.

**الجواب الثالث :** أنه يفسق إذا خالف عمداً، بل أحياناً يكفر بذلك، أما مخالفته سهواً، أو غلطاً، أو غفلة، فلا يفسق بذلك، وليس هاهنا ظاهر يدل على أنه كان من العلم بحيث لا يعرض له ذلك الخطأ<sup>(١١٢)</sup>.

**الجواب الرابع :** أنه يبطل بالتابعي إذا قال قولاً في مخالفة العموم فإنه لا يكاد يترك العموم إلا عن توقيف، ونقل ثبت عنده، ومع ذلك فإنه لا يجوز تخصيصه به<sup>(١١٣)</sup>.

**الجواب الخامس :** أنه لا يوجد تعارض - أصلاً - بين عموم الحديث وبين تخصيص

الصحابي؛ حيث إن عموم الحديث حجة، وقول الصحابي ليس بحجة، فلا ينبغي وجود تخصيص<sup>(١١٤)</sup>.

قلت : هذا الجواب أورده المانعون من حجية قول الصحابي .

الجواب السادس : سلمنا لكم أنه خالف عموم الحديث وخصَّه لدليل استند إليه وظنه دليلاً، وما ظنه المجتهد دليلاً لا يكون دليلاً على غيره مالم يعلمه بعينه مع وجه دلالة، فلا يجوز لغيره اتباعه في اعتباره، والتخصيص به؛ لأنه تقييد من مجتهد وأنه لا يجوز<sup>(١١٥)</sup>.

الاعتراض على هذا الجواب :-

لقد اعترض على هذا الجواب باعتراضين :

الاعتراض الأول : إن دليل الصحابي على التخصيص قطعي، ولو كان ظنياً لبينه؛ دفعاً للتهمة<sup>(١١٦)</sup>.

الجواب عن هذا الاعتراض :-

يمكن أن يجاب عن ذلك الاعتراض من وجوه :-

الوجه الأول : أنه معارض بمثله فنقول : دليل ظني؛ إذ لو كان قطعياً لبينه دفعاً للتهمة<sup>(١١٧)</sup>.

الوجه الثاني : أنه لو كان دليله قطعياً - كما زعمتم - لم يخف على غيره من الصحابة كالعادة<sup>(١١٨)</sup>.

الوجه الثالث : أنه لو كان دليله قطعياً - كما زعمتم - لم يجز مخالفة صحابي آخر له ومعروف أن ذلك جائز بالاتفاق<sup>(١١٩)</sup>.

الاعتراض الثاني على الجواب السادس : أنه لا يجب القطع في المخصص كالمفهوم وخبر الواحد. هذا الاعتراض أورده ابن عبد الشكور في «مسلم الثبوت»<sup>(١٢٠)</sup>.

ثم بينه الأنصاري في «فواتح الرحموت»<sup>(١٢١)</sup> بقوله : «هذا يتم إلزاماً ولا يتم على أصولنا - يعني على أصول الحنفية -، لأن دلالة العام قطعية إلا إذا خصص الدعوى بالعام المخصوص البعض»<sup>(١٢٢)</sup>.

الجواب عن ذلك الاعتراض :-

أجيب عن ذلك الاعتراض بـ: أن هذا الظن يجوز أن يكون أضعف من العام المخصوص، فلا يصلح أن يخصص الأضعف الأقوى<sup>(٦٢٣)</sup>.

الاعتراض على ذلك الجواب

اعتراض على ذلك الجواب باعتراض مفاده: أن حجة الصحابي إما قرينة جزئية مخصصة، أو كلام مخصص، أو ناسخ، أو قياس، وهذا العام أضعف من الكل<sup>(٦٢٤)</sup>.

الجواب عن ذلك الاعتراض :

يمكن أن يقال في الجواب عن ذلك: إن هذا لا يسلم إطلاقاً؛ وذلك لأن العام أقوى من الجميع، لاسيما أن العام ثبت وصح ووصل إلينا بدون أي احتمالات، أما ما ذكرتموه فلم يثبت منه شيء يعتمد عليه فالعقل السليم يقطع بأن يعمل على ما ثبت، دون ما لم يثبت والله أعلم بالصواب.

الدليل الثالث<sup>(٦٢٥)</sup>: أن الصحابي المخصص لعموم الحديث لا يخلو إما أن يكون قد خصص استناداً إلى حديث آخر، أو فعل ذلك استناداً إلى اجتهاده منه :-

فإن كان مستنداً في تخصيصه إلى حديث وجب المصير إليه.

وإن كان مستنداً في تخصيصه ذلك إلى اجتهاده ونظره فنظره واجتهاده أولى من نظرنا؛ لأنه حضر التنزيل<sup>(٦٢٦)</sup>.

الجواب عن ذلك :- يمكن أن يجاب عن ذلك من وجهين :-

الوجه الأول : أن هذا الدليل قائم على احتمال أن يكون التخصيص من الصحابي قد صدر اعتماداً على حديث آخر. أو على اجتهاده والأصل عدم ذلك، فلا يجوز أن يحال بالحكم عليه.

الوجه الثاني : نسلم أن نظر الصحابي أولى من نظرنا إذا كان اجتهاده ونظره لا يعارض كلام الشارع، أما إذا عارض اجتهاده ونظره كلام الشارع فلا نسلم

بذلك ، بل إن نظرنا واجتهادنا أولى ؛ لما أخرجه أبوداود في «سننه»<sup>(٦٢٧)</sup> ، والترمذي في «سننه»<sup>(٦٢٨)</sup> ، وابن ماجه في «سننه»<sup>(٦٢٩)</sup> ، والدارمي في «سننه»<sup>(٦٣٠)</sup> ، والإمام أحمد في «المسند»<sup>(٦٣١)</sup> عن زيد بن ثابت - رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
«نضر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها ، ثم أداها كما سمعها ، فرب حامل فقه غير فقيه ،  
ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه» .

الدليل الرابع : لو قال الصحابي : «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لكان حجة يخصص به العموم ، وإن كان القول قوله ، فكذلك مسألتنا ينبغي أن نقبل ما يوجب التخصيص»<sup>(٦٣٢)</sup> .

الجواب عنه :-

يمكن أن يجاب عن ذلك بأن يقال : يوجد فرق بين هذه المسألة ، وبين مسألتنا - التي نحن بصددنا - فإنه في هذه المسألة التي ذكرتم أخبر الصحابي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلمنا أنه فهم امرأً من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : «أمرنا» ، وفي مسألتنا قال ذلك من قبل نفسه لا بالإسناد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان محتملاً فلم يكن فيه حجة فلا يخصص به العموم»<sup>(٦٣٣)</sup> .

الدليل الخامس : أنه على القول بأن قول الصحابي حجة فإنه يقدم على القياس ، وتخصيص العموم بالقياس جائز ، فقول الصحابي المقدم عليه أولى أن يخصص به»<sup>(٦٣٤)</sup> .

يمكن أن يجاب عن ذلك من وجهين :-

الوجه الأول : أن تخصيص العموم بالقياس جائز عند بعض العلماء ، أما عند كثير من العلماء فلا يجوز .

الوجه الثاني : أن القياس ثبت اعتماداً على أصل ثابت بكتاب أو سنة فجاز التخصيص به - عند القائلين بذلك - لمعرفةنا للدليل الذي اعتمد عليه أما قول الصحابي المخالف لعموم الحديث فلانعرف مستنده ؛ لذلك نرده ، ونعمل بعموم الحديث .

الدليل السادس : أن قول الصحابي دليل ثبت به الحكم الشرعي ، فيجوز أن يخصص به العموم ، ويصرف به الظاهر<sup>(١٣٥)</sup> .

الجواب عن ذلك : يمكن أن يجاب عن ذلك بأن يقال : إن قول الصحابي دليل يثبت به الحكم الشرعي هذا عند القائلين بحجية قول الصحابي وليس هذا على إطلاقه عندهم ، بل اشترطوا في ذلك أن لا يخالف كلام الشارع . أما إذا خالفه فلا يعتبر ، بل المعتبر هو كلام الشارع .

الدليل السابع : أنه إذا لم يقل الصحابي هذا من رأيي وجب أن يحمل على أنه عن توقيف ، فكذا فعله لما كان دالاً على المخصص وجب اعتباره<sup>(١٣٦)</sup> .

الجواب عنه : أجيب عن ذلك بأن حتى لو لم يقل الصحابي إنه عن توقيف وجب أن يحمل على أنه من رأيه ، وهذا ليس ببعيد ؛ لأن الصحابي يعتقد جواز تخصيص العموم بالقياس<sup>(١٣٧)</sup> .

### المبحث الثالث : في الترجيح :

لقد بينا فيما سبق خلاف العلماء فيما إذا خالف الصحابي عموم الحديث، وذكرنا في ذلك مذهبين:-

المذهب الأول : أن الحديث لا يتأثر بتلك المخالفة ، ويبقى على عمومه، دون النظر إلى تخصيص الصحابي .

المذهب الثاني : أن الحديث يتأثر بتلك المخالفة، ويخص بفعل الصحابي وذكرت أصحاب كل مذهب وأدلة كل طائفة على مذهبها إليه، ومناقشته ما يمكن مناقشته منها، بعد ذلك اتضح أن الراجح هو المذهب الأول - وهو أن الحديث يبقى على عمومه، ويحتج به، ويعمل بذلك ولا يخص بفعل الصحابي - لأمر من أهمها:-

الأول : قوة أدلة هذا المذهب، وضعف ماوجه إليها من اعتراضات .  
الثاني : ضعف أدلة أصحاب المذهب الثاني، وقوة الأجوبة والمناقشات والاعتراضات التي وجهت إليها .

الثالث : أنك لو لاحظت أدلة أصحاب المذهب الثاني ودققت النظر فيها لوجدتها - كلها - تدور حول احتمالات لادليل معتمد على واحد منها، بينما كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ثابت صحيح لا احتمال فيه فكيف لعاقل أن يترك ذلك من أجل شيء يعتريه كثير من الاحتمالات؟!

الرابع : وهو يؤيد الثالث - أن العموم هو ظاهر الحديث، فيجب أن يعمل به ؛ لأنه لا يوجد ما يعارضه، فوجب الجري على ما يوجهه، وفعل الصحابي، أو قوله، أو فتواه لا يصلح أن يكون معارضاً له ؛ لأن فعله لم يكن مستنداً إلى قاطع دال على أن المراد من ذلك العام هو الخاص، كما أنه لم يكن مستنداً إلى مجرد التشهي ومجرد اتباع الهوى ؛ لظهور عدالته ؛ لأنه لو كان كذلك لبينه وأشهره ؛ إزالة للتهمة عن نفسه، والشبهة عن غيره، ولو كان كذلك لظهر ؛ لأنه مما تتوافر فيه الدواعي على نقله، وحيث لم يظهر

دل على أنه مابينه وأشهره، بل يكون مستنداً إلى ما يظنه دليلاً أقوى منه، فيحتمل أن يكون دليلاً، ويحتمل أن لا يكون وبتقدير أن يكون دليلاً يحتمل أن يكون أقوى منه، ويحتمل أن لا يكون، وإذا كان كذلك لم يكن فعله معارضاً له بحسب سنده أيضاً؛ لأن الاحتمالات متعارضة.

ولو سُئِلَ أن الاحتمالين الأولين أظهر من مقابلتهم، لكن ليس ظهورهما بحيث يقاوم ظهور العام؛ لأن الدلالة اللفظية أظهر من القرينة التي هي ظاهر الحال.

ولو سُئِلَ أن ظهورهما مثل ظهور العام، لكن حكمه في وجوب الاتباع مقصور في حقه دون غيره؛ لأنه لا يجب على غيره متابعتة مهما أدى اجتهاده إلى شيء بخلاف العام، فإن حكم ظهوره غير مقصور في حقه، بل يجب اتباع الحديث العام على من اعتقد عمومته، فكان بالاتباع أولى. هذا والله أعلم.

تنبيه :

لا بد أن أنبه القارئ الكريم أن أصحاب المذهب الأول قالوا: لا يجوز تخصيص عموم الحديث بمذهب الصحابي أو قوله أو فعله أو فتواه مطلقاً أي: سواء كان هو راوي الحديث العام أم لا.

وذلك لأنه إذا كان لا يجوز أن يخص الحديث بقول الصحابي الراوي، فإنه لا يخص بقول الصحابي غير الراوي من باب أولى.

أما أصحاب المذهب الثاني - وهم القائلون: يجوز تخصيص عموم الحديث بقول أو بفعل الصحابي - فهؤلاء هم الذين ذهبوا إلى أن قول الصحابي حجة تثبت به الأحكام الشرعية سواء كان هو الراوي أم لا<sup>(٦٣٨)</sup>.



المبحث الرابع : الأمثلة التطبيقية على مخالفة الصحابي لعموم الحديث :

#### المثال الأول :

ما أخرجه البخاري في «صحيحه»<sup>(٦٣٩)</sup>، وأبو داود في «سننه»<sup>(٦٤٠)</sup>، والترمذي في «سننه»<sup>(٦٤١)</sup>، والنسائي في «سننه»<sup>(٦٤٢)</sup>، والإمام أحمد في «المسند»<sup>(٦٤٣)</sup>، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من بدل دينه فاقتلوه). فهذا عام في الرجال والنساء، لأنه فيه صيغة عموم متفق عليها هي «مَنْ» الشرطية.

فهذا الحديث قد رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - ولكنه خالفه فخصص الحديث بالرجال - فقط - دون النساء فقد كان مذهب ابن عباس أن المرأة المرتدة لا تقتل فقد أخرج عبد الرزاق في «المصنف»<sup>(٦٤٤)</sup>، أنه روى عن ابن عباس قوله: «النساء لا يقتلن إذا هن ارتددن عن الإسلام، لكن يحسن ويدعين إلى الإسلام ويحبرن عليه»<sup>(٦٤٥)</sup>.

فهنا اختلف العلماء في ذلك - بناء على القاعدة الأصولية السابقة.

فذهب أصحاب المذهب الأول إلى أن الحديث - وهو (من بدل دينه فاقتلوه) يبقى على عمومه، ولا يلتفت إلى مخالفة ابن عباس ولهذا تقتل المرأة إذا ارتدت مثل الرجل، وهذا مذهب الجمهور من الفقهاء<sup>(٦٤٦)</sup>.

أما أصحاب المذهب الثاني فقد ذهبوا إلى أن الحديث يخص بمذهب ابن عباس، ولهذا لا تقتل المرأة إذا ارتدت عندهم، بل تحبس وتطالب بالرجوع إلى الإسلام، وتجبر عليه، وإن لحقت بدار الحرب سبيت واسترقت وهذا مذهب أبي حنيفة وجمهور الحنفية<sup>(٦٤٧)</sup>.

### المثال الثاني :

ما أخرجه البخاري في «صحيحه»<sup>(٦٤٨)</sup>، ومسلم في «صحيحه»<sup>(٦٤٩)</sup>، وأبوداود في «سننه»<sup>(٦٥٠)</sup>، والترمذي في «سننه»<sup>(٦٥١)</sup>، والنسائي في «سننه»<sup>(٦٥٢)</sup>، والإمام مالك في «الموطأ»<sup>(٦٥٣)</sup>، وأحمد في «المسند»<sup>(٦٥٤)</sup>، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ليس على المسلم في فرسه وغلامه صدقة) وما أخرجه أبوداود في «سننه»<sup>(٦٥٥)</sup>، والترمذي في «سننه»<sup>(٦٥٦)</sup>، وابن ماجه في «سننه»<sup>(٦٥٧)</sup>، والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٦٥٨)</sup>، وأحمد في «المسند»<sup>(٦٥٩)</sup> عن علي - رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق).

فإن ظاهر هذين الحديثين: هو أن الخيل لازكاة فيها وهو عام لجميع أنواع الخيل أي: سواء المعد للغزو، أو غيره.

لكن روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه خالف ذلك حيث إنه خصص الحديث بالخيال التي يغزى عليه في سبيل الله، فأما غيرها ففيها الزكاة<sup>(٦٦٠)</sup>.

فاختلف العلماء إزاء ذلك.

فبناء على المذهب الأول: أن الحديث يبقى على عموميه ولا يلتفت إلى مخالفة ابن عباس - رضي الله عنهما.

ولهذا ذهبوا إلى أنه لازكاة في الخيل مطلقاً، وهذا مذهب جمهور العلماء<sup>(٦٦١)</sup>.

وبناء على المذهب الثاني فإنه يخصص الحديث بتخصيص ابن عباس - رضي الله عنه - فعلى هذا فالزكاة لا تجب على الخيل التي يُغزى عليها أما غيرها ففيها الزكاة.

ولكن بعد مراجعتي لأكثر كتب الفقه في هذه المسألة لم أر أحداً ذهب إلى هذا المذهب.

بل الذي رأيته أن الحنفية خصصوا الحديث بالمعلوفة حيث إن مذهبهم هو: أنه تجب الزكاة في الخيول إذا كانت سائمة مختلطة: ذكوراً وإناثاً، وأن زكاتها بالخيار إن شاء أدى عن كل فرس ديناراً، وإن شاء مقوماً بالقيمة<sup>(٦٦٢)</sup>.

وليس دليلهم على ذلك هو مذهب صحابي أو نحو ذلك ، بل إن دليلهم هو ما أخرجه الدارقطني في «سننه»<sup>(٦٦٣)</sup> ، والبيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(٦٦٤)</sup> عن جابر - رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (في الخيل السائمة ، في كل فرس دينار) .  
والراجح هو ما ذهب إليه الجمهور من أن الخيول لا زكاة فيها مطلقاً ، نظراً لصحة الحديثين للذين استدلوا بهما .

أما الحديث الذي استدل به الحنفية فهو ضعيف ؛ لأن في سنده غورك<sup>(٦٦٥)</sup> قال الهيثمي فيه في «مجمع الزوائد»<sup>(٦٦٦)</sup> : «رواه الطبراني في الأوسط وفيه : الليث بن حماد وغورك ، وكلاهما ضعيف» والله أعلم .

## الفصل الثالث : في مخالفة الصحابي لظاهر الحديث النبوي الشريف

مخالفة الصحابي لظاهر الحديث<sup>(٦٦٧)</sup> النبوي الشريف :

في هذا الفصل سأتكلم - إن شاء الله تعالى - عن مخالفة الصحابي لظاهر الحديث - فقط .

بمعنى : أن يكون الحديث ظاهراً في معنى راجح فيحمله الصحابي على معنى مرجوح : كأن يكون ظاهراً في الحقيقة فيحمله الصحابي على المجاز ، أو يكون الحديث مطلقاً فيقيده الصحابي ، أو يكون الحديث ظاهراً في الوجوب فيحمله الصحابي على الندب ، أو يكون ظاهراً في التحريم فيحمله الصحابي على الكراهة .

فهل نأخذ بحمل الصحابي وتأويله ، ونترك ظاهر الحديث ، أو أننا نعمل بظاهر الحديث ، ولا نلتفت إلى تأويل وحمل الصحابي ؟

لقد اختلف العلماء في ذلك على مذاهب :-

المذهب الأول : أن الحديث يبقى على ظاهره ، ويعمل بذلك الظاهر ولا يخرج عنه بمجرد مخالفة الصحابي له .

ذهب إلى ذلك من الحنفية أبو الحسن الكرخي<sup>(٦٦٨)</sup> .

واختاره من الشافعية الإمام الشافعي حيث قال في « الأم »<sup>(٦٦٩)</sup> : « إن كان الراوي حمل الخبر على أحد محمليه صرت إلى قوله ، وإن ترك الظاهر لم أصر إلى قوله » .

وذهب إلى ذلك منهم - أيضاً - الاستاذ أبو اسحاق<sup>(٦٧٠)</sup><sup>(٦٧١)</sup> ، وابن فورك<sup>(٦٧٢)</sup><sup>(٦٧٣)</sup> ، والكنيا الهراسي<sup>(٦٧٤)</sup><sup>(٦٧٥)</sup> .

ونسبه الزركشي في « البحر المحيط »<sup>(٦٧٦)</sup> إلى الجمهور ، وكذا نسبه إليهم العلائي في « إجمال الإصابة »<sup>(٦٧٧)</sup> .

المذهب الثاني : أنه يترك ظاهر الحديث ، ويعمل بقول الصحابي أو فعله أو فتواه .  
وهذا مذهب أكثر الحنفية<sup>(٦٧٨)</sup> .

المذهب الثالث : إن لم يكن لمذهب الصحابي الراوي وتأويله وجه إلا أنه علم  
قصد النبي صلى الله عليه وسلم إلى ذلك التأويل ضرورة : وجب المصير إلى تأويله .  
وإن لم يعلم ذلك ، بل جوز أن يكون صار إلى ذلك التأويل لنص أو قياس : وجب  
النظر في ذلك الوجه :

فإن اقتضى ذلك ما ذهب إليه الراوي : وجب المصير إليه . وإلا لم يصير إليه .  
هذا ما ذهب إليه القاضي عبد الجبار بن أحمد<sup>(٦٧٩)(٦٨٠)</sup> .

ووافقه على ذلك أبو الحسين البصري في «المعتمد»<sup>(٦٨١)</sup> وأضاف قائلاً : «وكذلك  
إذا علم أنه صار إلى ذلك التأويل لنص جلي لامساغ للاجتهاد في خلافه ، وتأويله  
فإنه يلزم المصير إليه ، كما لو صرح بالرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم لذلك  
التأويل»<sup>(٦٨٢)</sup> .

المذهب الرابع : إن كان ذلك مما لا يمكن أن يدرك إلا بشواهد الأحوال والقرائن  
المقتضية لذلك ، وليس للاجتهاد مساغ في ذلك اتباع قوله ، وإن كان صرفه عن ظاهره  
يمكن أن يكون بضرب من الاجتهاد تعين الرجوع إلى ظاهر الخبر .

واستدل أصحاب هذا المذهب بقولهم : إنه يحتمل أن لا يكون اجتهاده مطابقاً لما  
في نفس الأمر ، فلا يترك الظاهر للمحتمل .

ذهب إلى ذلك بعض المالكية حكاه عنهم القاضي عبد الوهاب المالكي<sup>(٦٨٣)</sup> في  
«الملخص»<sup>(٦٨٤)</sup> .

قلت : وهذا المذهب قريب من المذهب السابق :

المذهب الخامس : إن علم مأخذ الصحابي في المخالفة ، وكان ذلك مما يوجب  
حمل الخبر على ما ذهب إليه الراوي وجب اتباع ذلك الدليل والمأخذ ، لا لأن الصحابي  
الراوي عمل به ؛ فإنه ليس عمل أحد المجتهدين حجة على الآخر .

وإن جهل مأخذه فالواجب العمل بظاهر اللفظ ؛ وذلك لأن الصحابي الراوي عدل وقد جزم بالرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الأصل في وجوب العمل بالحديث .

وهذا ما اختاره الآمدي في «الإحكام»<sup>(٦٨٥)</sup> .  
وهو الراجح عندي لما سبق من الدليل والتعليل .

تنبيهان مهمان :

التنبيه الأول : لقد ذكر الزركشي في «البحر المحيط»<sup>(٦٨٦)</sup> أن الصحابي إذا ادّعى نسخ الحديث فإنه يُعدُّ مخالفاً له .

وهذا فيه نظر عندي ؛ حيث إن هذا لا يدخل في الموضوع الذي نتكلم عنه ؛ لأن موضوع بحثنا هو: مخالفة الصحابي للحديث النبوي بمعنى إذا فعل الصحابي فعلاً ، أو قال قولاً وأفتى بفتوى تخالف الحديث الذي رواه أو اطلع عليه ، دون أن يصرح بأنه خالف الحديث ونحو ذلك ، بل خالفه ، ولم يكن عندنا من الحال سوى المخالفة فقط دون ادعاء النسخ هذا هو الموضوع الذي نتكلم عنه .

أما إذا ادّعى نسخ الحديث فإنه يصرح بأن هذا الحديث منسوخ - فقط ولم يعمل بخلافه .

فهذا لا يبحث هنا ، بل يبحث في طرق معرفة النسخ ، وكما هو معروف اختلف العلماء في ذلك ، أي : إذا ادّعى الصحابي أن هذا الحديث منسوخ هل يقبل أو لا؟ اختلفوا على ثلاثة مذاهب .

المذهب الأول : أنه يثبت به النسخ مطلقاً .

المذهب الثاني : أنه لا يثبت النسخ حتى يُبين الناسخ ليعلم أنه ناسخ ؛ لأنه كفتياه .

المذهب الثالث : التفصيل بين أن يعين الناسخ ، وبين عدم تعيين الناسخ فإن عين الصحابي الناسخ مثل قوله : «هذا نسخ هذا» فلا يجب قبول قوله ؛ لأنه قد يقوله اجتهداً .

وإن لم يُعين الناسخ مثل قوله : « هذا الحديث منسوخ » فيجب قبول قوله ؛ لأنه لولا ظهور النسخ فيه لما أطلقه<sup>(٦٨٧)</sup>.

### التنبية الثاني :

ذكر العلائي في « إجمال الإصابة »<sup>(٦٨٨)</sup> ، والزركشي في « البحر المحيط »<sup>(٦٨٩)</sup> أن الصحابي الراوي أو غيره إذا حمل الحديث على أحد محمليه فإنه يعتبر مخالفاً له . بمعنى : إذا كان الحديث محتملاً لأمرين متنافيين ، فيحمله الصحابي على أحدهما يكون الصحابي بذلك مخالفاً للحديث . هذا ماجزم به كل من العلائي والزركشي . وهذا فيه نظر عندي ؛ حيث إن هذا لا يدخل في الموضوع الذي نحن بصدده ؛ وذلك لأن الموضوع الذي نتكلم عنه في هذا الكتاب هو - كما تعلم - مخالفة الصحابي للحديث النبوي بمعنى : أنه فعل بخلاف الحديث بالكلية ، أو خالف ظهره وليس عندنا شيء من الحال سوى هذه المخالفة .

أما إذا كان الحديث له معنيان محتملان متساويان - بمعنى أن فيه لفظ مشترك بين معنيين - فحمل الصحابي الحديث على أحدهما ورجحه دون الآخر ، فهذا ليس فيه مخالفة له ، بل فيه ترجيح لأحد المعنيين - فقط - مثله - مثل أي مجتهد يرجح أحد المعنيين المحتملين للحديث بسبب : مستند لغوي ، أو اطلاع على مرجح آخر . فلا يقال لذلك أنه مخالف للحديث مطلقاً إلا إذا قلنا : إن اللفظ المشترك ظاهر في جمع محامله فيكون هذا كالعامة فهذا قد تلکمنا عنه في تخصيص العام بقول الصحابي . وقد سبق .

وجمهور الأصوليين لم يبحثوا هذه المسألة - أعنى حمل الصحابي الحديث على أحد محمليه - على أنها من باب مخالفة الصحابي للحديث ، بل بحثوها في موضع تفسير الصحابي للحديث ، أو ترجيح الصحابي لأحد محملي الحديث ، ولم يقولوا : إنه بذلك قد خالف الحديث<sup>(٦٩٠)</sup>.

## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبعد :

فإني بعد أن أنهيت الكتابة عن هذا الموضوع ، أحببت أن أحيط القارئ الكريم بإلمامه سريعة لما بحثته ، وذكر أهم النتائج التي توصلت إليها فأقول . وبالله التوفيق :  
أولاً : مخالفة الصحابي هي : ما يقوله أو ما يفعله أو يفتي به مناقضاً ومغائراً لما دل عليه الحديث .

ثانياً : الصحابي هو : من لقي النبي صلى الله عليه وسلم واختص به اختصاص المصحوب ، متبعاً إياه مدة يثبت معها إطلاق صاحب فلان عليه عرفاً ، بلا تحديد لمقدار تلك الصحبة سواء روى عنه أو لا ، تعلم منه أو لا . بإيجاز .

ثالثاً : الصحابي إذا خالف الحديث مخالفة كلية وقد قطعنا بعلمه به مع عدم معرفة سبب المخالفة ، فإن الحكم في هذا : أنه لا تقبل تلك المخالفة ، ويبقى الحديث حجة ، يعمل به ، هذا هو الراجح ، وأجبت عن أدلة المذهب المرجوح ، مع ذكر عدد من الأمثلة تبين ثمره الخلاف .

رابعاً : الصحابي إذا خالف الحديث مخالفة كلية ، وقد قطعنا بعلمه به ، مع معرفتنا لسبب تلك المخالفة ففيه تفصيل .

فإن كان سبب تلك المخالفة دليلاً صريح به المخالف فإننا ننظر في ذلك الدليل ، فإن قبلنا تركنا الحديث من أجل ذلك الدليل ، لا من أجل تلك المخالفة من الصحابي ، وإن لم نقبله - بمعنى لم يصلح دليلاً معارضاً للحديث - عملنا بالحديث .

وإن كان سبب تلك المخالفة «عدم إحاطته بمعنى الحديث» . أو «التورع والخرج» أو «نسيان الحديث والغفلة عنه» فإننا في هذه الحالات نعمل بالحديث ويستمر على حجتيه ، ولا نلتفت إلى مخالفة الصحابي .

خامساً : الصحابي إذا خالف الحديث مخالفة كلية وقد غلب على ظننا علمه به فإن الحديث يبقى على حجتيه ، ولا ننظر إلى مخالفة الصحابي ، هذا مارجحته ، وأجبت



عن أدلة المخالفين، مع ذكر بعض الأمثلة التي تبين من خلالها ثمرة الخلاف.

سادساً : الصحابي إذا خالف الحديث مخالفة كلية وقد شككنا في علمه به، فإن الحديث يبقى على حجيته، ولا تؤثر تلك المخالفة عليه بالإجماع.

سابعاً : الصحابي إذا خالف الحديث مخالفة كلية وقد غلب على ظننا عدم علمه به فالحديث يبقى على حجيته، ولا يلتفت إلى تلك المخالفة بالإجماع مع ذكر بعض الأمثلة على ذلك.

ثامناً : الصحابي إذا خالف الحديث مخالفة كلية وقد قطعنا بعدم علمه به فإن الحديث يبقى على حجيته، ولا يلتفت إلى تلك المخالفة وضربنا لذلك عدة أمثلة.

تاسعاً : أن حضور بعض الصحابة مجالس النبي صلى الله عليه وسلم دون بعض هو من أهم أسباب خفاء الحديث عن الصحابة الذين غابوا.

عاشراً : أن الصحابي إذا خالف عموم الحديث، وخصصه ببعض أفرادهم فإن الحديث يبقى على عمومته، ولا يلتفت إلى تخصيص الصحابي هذا مارجحته، وقد أجبت عن أدلة المخالفين، وضربت عدة أمثلة تبين ثمرة الخلاف.

حادي عشر : أن الصحابي إذا خالف ظاهر الحديث، وحمل المطلق على المقيد، والحقيقة على المجاز، وما ظاهره الوجوب على النذب، فإن الحديث يبقى على ظاهره، ولا يلتفت إلى مخالفة الصحابي.

ثاني عشر : أن الصحابي إذا ادعى أن الحديث منسوخ فلا يعتبر بذلك أنه مخالف له.

ثالث عشر : أن الصحابي إذا حمل الحديث على أحد محمله فإنه لا يعتبر بذلك مخالفاً له.

هذه أهم نتائج هذا الموضوع، ولكل ماقلته أدلة وبراهين تجدها في أماكنها أثناء البحث.

أرجو من الله العليّ القدير أن ينفعني بما جاء فيه، وأن يجعله في موازين أعمال يوم لا ينفع مال ولا بنون.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

## الهوامش

- (١) انظر البرهان (١١٧٢/٢-١١٧٣)، البحر المحيط (٣٧١/٤).
- (٢) انظر البرهان (١١٧٨/٢).
- (٣) انظر البرهان (١١٧٣/٢).
- (٤) انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن السبكي (١٦٥/٥)، المنتظم (١٨/٩) شذرات الذهب (٣٥٨/٣).
- (٥) (١١٧٥/٢).
- (٦) أنظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٣٩/٥)، شذرات الذهب (٢٢٧/١)، الطبقات السنية (٨٦/١).
- (٧) أخرجه البخاري في صحيحه (٨١/٣) في باب البيعان بالخيار من كتاب البيوع، ومسلم في صحيحه (١١٦٣/٣) في باب ثبوت خيار المجلس للمتاعين.
- (٨) انظر ترجمته في: طبقات القراء (٣٥/١)، طبقات المفسرين (٢٩٣/٢)، الديباج المذهب (٦٣/١)، طبقات الفقهاء (ص ٦٧).
- (٩) انظر : ترجمته في: الديباج المذهب (٢٣٦/١)، المنهل الصافي (٤١٥/١).
- (١٠) (ص ٣٧١).
- (١١) انظر : الإحكام لابن حزم (١٢/٢)، التبصرة (ص ٣٤٣)، الإحكام للآمدي (١١٥/٢)، المعتمد (١٧٥/٢)، الوصول إلى الأصول لابن برهان (١٩٥/٢)، = المحصول (٦٣٠/١/٢).
- (١٢) (٤٤٣/١).
- (١٣) انظر: الإبهاج (١٩٤/٢)، البحر المحيط (٣٧٠/٤)، فوائح الرحموت (١٦٣/٢).
- (١٤) انظر الصحاح (١٣٥٧/٤). تفسير القرطبي (٢١٦/٨).
- (١٥) انظر لسان العرب (٩٠/٤).
- (١٦) انظر لسان العرب (٩١/٩).
- (١٧) المرجع السابق.
- (١٨) الأنبياء آية (٤٣).
- (١٩) انظر ترجمته في: شذرات الذهب (٧٥/١)، الإصابة (٢٣٠/٢)، الاستيعاب (٣٥٠/٢).
- (٢٠) (٢٩١/١١).
- (٢١) انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء (ص ٨٩). طبقات القراء (٢٥/٢)، وفيات الأعيان (٢٤٨/٣)، طبقات المفسرين (٤٣/٢).
- (٢٢) نقل هذا عنه القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٢٩٢/١١).

- (٢٣) انظر: لسان العرب (٥٢/١).
- (٢٤) انظر المصباح المنير (٣٣٣/١)، لسان العرب (٥١٩/١).
- (٢٥) انظر ترجمته في: بغية الوعاة (ص ١٧٠)، الدرر الكامنة (٣١٤/١)، الأعلام (٢٢٤/١).
- (٢٦) (٣٣٣/١).
- (٢٧) انظر المصباح المنير (٣٣٣/١).
- (٢٨) المرجع السابق.
- (٢٩) انظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن السبكي (١٩٣/١)، وفيات الأعيان (٣٠٥/٣)، طبقات المفسرين للداودي (٩٨/٢)، شذرات الذهب (٩/٢).
- (٣٠) (٣٣٣/١).
- (٣١) انظر: جوهرة اللغة (٢٢٤/١)، الصحاح (١٦١/١)، معجم مقاييس اللغة (٣٣٥/١)، مثال الطالب (ص ٩٣)، والكفاية (ص ١٠٠)، وأساس البلاغة (ص ٣٤٨).
- (٣٢) انظر: تيسير التحرير (٦٧/٣)، شرح نخبة الفكر (ص ١٧٧).
- (٣٣) انظر في ترجمته: الإصابة (٥٦٩/١)، وتهذيب الأسماء (٢٠٥/١).
- (٣٤) انظر في ترجمته: الإصابة (٥٦٩/١)، تهذيب الأسماء (٢٠٥/١).
- (٣٥) انظر: الخلاصة (ص ١٩٥)، الإصابة (٢٩٨/٢)، الاستيعاب (٢٩٠/٢).
- (٣٦) راجع المراجع السابقة.
- (٣٧) انظر في ترجمته الخلاصة (ص ١٩٤) شذرات الذهب (٩٤/١).
- (٣٨) انظر ترجمته في: الاستيعاب (٤٢١/٣)، الإصابة (٣٨٦/٣).
- (٣٩) انظر ترجمته في: الاستيعاب (٢٧١/٢)، الخلاصة (ص ٢٩٣).
- (٤٠) انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء (٢٩٨/٢)، المنتقى (٨٠/٣).
- (٤١) انظر ترجمته في: تاج التراجم (ص ٣٩)، شذرات الذهب (٣٥٨/٢). الفوائد البهية (ص ١٠٨).
- (٤٢) انظر في ترجمته: الفوائد البهية (ص ١٥٨).
- (٤٣) (٤٤٤/ص).
- (٤٤) المرجع السابق.
- (٤٥) (ص ٢٦٨-٢٦٩).
- (٤٦) انظر في ترجمته: طبقات الفقهاء (ص ١٢٢) للشيرازي، تاج التراجم (ص ٦)، تاريخ بغداد (٣١٤/٤).
- (٤٧) مسائل الخلاف (٢٦٩-٢٦٨).
- (٤٨) انظر في ترجمته: تاج التراجم (ص ٥٦) الجواهر المضيئة (٧٤/٢)، النجوم الزاهرة (٣٧٩/٥).
- (٤٩) (ص: ٤٨٢).
- (٥٠) المرجع السابق.
- (٥١) (٥٩١/٢).
- (٥٢) (ص ١٢٨).

- (٥٣) (ورقة ٢٠٥/أ) ورجعت إلى المخطوطة من هذا الكتاب؛ لأن هذا الموضوع قد سقط من المطبوعة فتنبه لذلك.
- (٥٤) مسائل الخلاف (ص ٢٦٧-٢٦٩).
- (٥٧) نقل هذا المذهب عنه تلميذه أبو بكر الجصاص في الفصول في الأصول (ورقة ٢٣٥/ب)، والصيمري في مسائل الخلاف (ص ٣٦٥)، والزندوي في أصوله (٢١٧/٣) مع كشف الأسرار، والسرخسي في أصوله (١٠٥/٢)، والسمرقندي في ميزان الأصول؟ ص ٤٨١)، وأمير بادشاه في تيسير التحرير (١٣٣/٣)، وابن عبد الشكور في مسلم الثبوت (١٨٢/٢).
- (٥٨) وهو: أن الحديث يبقى على حجته، ولا تؤثر عليه تلك المخالفة من الصحابي.
- (٥٩) (ص ٢٦٩-٢٦٨).
- (٦٠) راجع مسائل الخلاف (ص ٢٦٨ وما بعدها).
- (٦١) انظر في ترجمته: شذرات الذهب (١٤١/٤)، والديباجس المذهب (٢٥٢/٢) وفيات الأعيان (٤٢٢/٣).
- (٦٢) (ص ٣٩٢).
- (٦٣) (ص ٣٩٢).
- (٦٤) انظر في ترجمته: طبقات المفسرين للداودي (٢٠٢/١)، طبقات الحفاظ (ص ٤٤٠) وفيات الأعيان (٢١٥/١).
- (٦٥) (ص ٣٤٥).
- (٦٦) (ص ٣٧١).
- (٦٧) انظر في ترجمته: نيل الابتهاج (ص ٢٥٥)، الأعلام (٢٧٧/٥).
- (٦٨) (ص ٢٠-١٩).
- (٦٩) (ص ٣٤٥).
- (٧٠) (٤٤٢/١).
- (٧١) المرجع السابق.
- (٧٢) انظر في ترجمته: حسن المحاضرة (٤٥٤/١)، الديباج المذهب (١٢١/٢).
- (٧٣) (ص ٦٠٦).
- (٧٤) انظر في ترجمته: الذهب (٢١/٥)، طبقات المفسرين للداودي (٢١٤/٢) وفيات الأعيان (٣٨١/٣).
- (٧٥) (ص ١١١٩) مع شرحه لابن التلمساني الشافعي.
- (٧٦) (ص ٣٩٢).
- (٧٧) (ص ٤٤٤).
- (٧٨) (ص ٤٨٣).
- (٧٩) انظر في ترجمته: شذرات الذهب (٣٢٨/٧)، الضوء اللامع (٢١٠/٩).
- (٨٠) (٢٦٦/٢).
- (٨١) انظر في ترجمته: المنتظم (٧/٩)، شذرات الذهب (٣٤٩/٣)، تهذيب الأسياء (١٧٢/٢).
- (٨٢) (٦٥٦/٢).

- (٨٣) (ص ٧٨٠).
- (٨٤) (ص ١١١٩) مع شرحه لابن التلمساني.
- (٨٥) (١١٦/٢).
- (٨٦) انظر في ترجمته: طبقات ابن السبكي (٦٠/٥).
- (٨٧) (ص ١١١٩).
- (٨٨) انظر في ترجمته: شذرات الذهب (٦٢/٤)، وفيات الأعيان (٨٢/١)، طبقات الشافعية لابن السبكي (٣٠/٦).
- (٨٩) (١٩٥/٢).
- (٩٠) (١٤١/١).
- (٩١) (٥٩٠/٢).
- (٩٢) (١٩٣/٣).
- (٩٣) (ص ١٢٨).
- (٩٤) (٥٦٢/٢).
- (٩٥) (٥٩٠-٥٨٩/٢).
- (٩٦) (ص ١٢٨).
- (٩٧) (٥٨٩/٢).
- (٩٨) (١٩٣/٣).
- (٩٩) انظر في ترجمته: شذرات الذهب (١٦٨/٦)، ذيل طبقات الحنابلة (٤٤٧/٢)، بغية الوعاة (٦٢/١)، البد الطالع (١٤٣/٢).
- (١٠٠) (٥٣/٣).
- (١٠١) (٥٦٢/٢).
- (١٠٢) (١٨٣/٢).
- (١٠٣) (ص ٩٨).
- (١٠٤) انظر في ترجمته: الدرر الكامنة (٩٠/٢)، البداية والنهاية (٢٦٧/١٤)، طبقات الشافعية (١٠٤/٦) لابن السبكي، شذرات الذهب (١٩٠/٦).
- (١٠٥) (ص ٩١).
- (١٠٦) قلت ذلك لأن الحديث حجة على كافة الأمة، والصحابي محجوج به كغيره قال تعالى في سورة الأحزاب الآية ٣٦: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ وقال عز وجل - في سورة الحشر الآية السابعة -: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكُمْ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَنَذِيرِينَ وَمَا تَنْهَكُم عَنْهُ فَأَنْذَرُوا﴾. وهذا وارد منغير تخصيص لبعض الأمة، دون بعض.
- (١٠٧) انظر: قواطع الأدلة؟ ص ٧٨١، إحكام الفصول؟ ص ٣٤٥، الفقيه والمتفقه (١٤١/١)، تيسير التحرير (٧٣/٣)، والتقرير والتجوير (٢٦٦/٢).

- (١٠٨) (ص ٣٢٩).
- (١٠٩) وانظر: التقرير والتحبر (٢/٢٦٦)، تيسير التحرير (٣/٧٣).
- (١١٠) انظر: مسائل الخلاف (ص ٢٦٩)، المعتمد (٢/١٧٥)، العدة (٢/٥٩٢)، التبصرة (ص ٣٤٣)، بذل النظر (ص ٤٨٢)، النبذ (ص ١٠١)، الوصول إلى الأصول (٢/١٩٥-١٩٦)، ميزان الأصول (ص ٤٤٤).
- (١١١) انظر: العدة (٢/٥٩٢)، إجمال الإصابة (ص ٩١).
- (١١٢) انظر: النبذ (ص ٩٨)، ميزان الأصول (ص ٤٤٤)، التمهيد لأبي الخطاب (٣/١٩٤)، الوصول (٢/١٩٥-١٩٦)، الإحكام للآمدي (٢/١١٦)، المعالم (ص ١١٩)، شرح المعالم (١١٢١)، شرح العضد (٢/٧٢)، إعلام الموقعين (٣/٥٣).
- (١١٣) انظر: النبذ (ص ٩٨). الفقيه والمتفقه (ص ١/١٤١-١٤٢).
- (١١٤) الزمر الآية (٣٠).
- (١١٥) (٦/٢١٩).
- (١١٦) النساء الآية (٢٠).
- (١١٧) انظر في ترجمته: «المنتظم» و«وفيات الأعيان» شذرات الذهب (٣/٣٠٤).
- (١١٨) (٧/٢٢٣).
- (١١٩) (١/١٤٢).
- (١٢٠) البقرة الآية: ١٥٩.
- (١٢١) انظر: الفقيه والمتفقه (١/١٤٣)، النبذ (ص ١٠٠).
- (١٢٢) الحجر الآية (٩).
- (١٢٣) انظر: النبذ (ص ١٠٠).
- (١٢٤) (ص ٣٩٢).
- (١٢٥) انظر في ترجمته: الجواهر المضئية (١/٤٠١)، تاريخ بغداد (١١/١٥٧)، طبقات الفقهاء (ص ١٢٧).
- (١٢٦) (ورقة ٢٠٥/أ).
- (١٢٧) انظر في ترجمته: وفيات الأعيان (٢/٢٥١)، الفوائد البهية (ص ١٠٩)، تاج التراجم (ص ٣٦).
- (١٢٨) (ص ٤٥٨).
- (١٢٩) انظر في ترجمته: إنباه الرواة (٢/١٩٣)، شذرات الذهب (٣/٣١٩)، المنتظم (٨/٢٨٠).
- (١٣٠) نقله عنه الزركشي في البحر المحيط (٤/٣٧٠).
- (١٣١) (ص ٤٥٧).
- (١٣٢) انظر في ترجمته المضئية (١/٣٧٢)، مفتاح السعادة (٢/٥٤)، الفوائد البهية (ص ٢٤).
- (١٣٣) (٣/٦٣) مع اكشف.
- (١٣٤) انظر في ترجمته: الأعلام (٥/٦٣)، الجواهر المضئية (١/٣٩٨)، تاجر التراجم (ص ٣٥)، مقدمة كتاب المغني للمخبازي من وضع الدكتور: محمد مظهر بقا.

- (١٣٥) (ص: ٢١٥-٢١٦).
- (١٣٦) (ص: ٤٤٤).
- (١٣٧) انظر في ترجمته: كشف الظنون (١/١١٤)، هدية العارفين (٦/٢٤٢).
- (١٣٨) (ص: ١٣٥).
- (١٣٩) انظر في ترجمته: تاج التراجم (٢/١٥٥)، الفوائد البهية (ص: ٩:١).
- (١٤٠) (٢/١٣).
- (١٤١) (ص: ٤٨٢).
- (١٤٢) انظر في ترجمته: تاج التراجم (ص: ٥٢). الجواهر المضيئة (٢/٢٨).
- (١٤٣) (٢/٦).
- (١٤٤) (٣/٦).
- (١٤٥) انظر في ترجمته: الفوائد البهية (ص: ١٠١)، تاج التراجم (ص: ٨٣).
- (١٤٦) (٢/٧٩) مع شرحه: كشف الأسرار للنسفي نفسه.
- (١٤٧) (ص: ٣٢٩-٣٣٠).
- (١٤٨) (٢/٢٦٦).
- (١٤٩) أحمد بن أبي سعيد بن عبيد الله الحنفي الصديقي الميهرى المعروف بـ «ملاجيون» كانت وفاته عام (١١٣٠هـ)، كان - رحمه الله - فقيهاً، أصولياً، متكلماً، من أهم مصنفاته: «الشمس البازغة» و«الشرح نور الأنوار على المنار».
- (١٥٠) (٢/٨٥) مع كشف الأسرار للنسفي.
- (١٥١) (٣/٧٢-٧١).
- (١٥٢) (٢/١٦٣) مع فواتح الرحوت.
- (١٥٣) انظر في ترجمته: الفتح المبين (٣/١٣٢).
- (١٥٤) (٢/١٦٣).
- (١٥٥) (ص: ٤٤٤).
- (١٥٦) (ص: ٤٢).
- (١٥٧) (١/٤٤٢).
- (١٥٨) (٢/١٩٥).
- (١٥٩) (٣/١٩٣).
- (١٦٠) (ص: ٣٤٥).
- (١٦١) (ص: ٩١).
- (١٦٢) (٢/٥٦٢).
- (١٦٣) (١٠/٦٥).
- (١٦٤) كما سبق في هذا المذهب الأول.

- (١٦٥) (ص ٣٩٢).
- (١٦٦) انظر في ترجمته: شذرات الذهب (١٦٨/٣)، الديباج المذهب (٢٢٨/٢)، ترتيب المدارك (٥٨٥/٤).
- (١٦٧) (ص ٣٩٣).
- (١٦٨) (ص ٦٠٧).
- (١٦٩) (٤٤٢/١).
- (١٦٦) المرجع السابق.
- (١٦٧) نسبة إليه الزركشي في البحر المحيط (٣٧٠/٤).
- (١٦٨) (٥٩٠/٢).
- (١٦٩) (١٩٢/٣).
- (١٧٠) (ص ١٢٨).
- (١٧٠) (ص ١٢٨).
- (١٧١) (٥٦٢/٢).
- (١٧٢) (ص ١١١٩) مع شرحه لابن التلمساني الشافعي.
- (١٧٣) (٦٥/١٠).
- (١٧٤) انظر: مسائل الخلاف (ص ٢٦٩)، تقويم الأدلة (ص ٤٥٧)، أصول السرخسي (٦/٢)، بذلك النظر (ص ٤٨٢)، التحرير للكمال بن الهمام (ص: ٣٣)، شرح اللمع (٦٥٦/٢)، العدة (٥٩٢/٢)، التمهيد لأبي الخطاب (١٩٤/٣)، إحكام الفصول (ص ٣٤٦) المحصول لابن العربي (ص ٣٩٢)، التحقيق والبيان (ص ٦٠٧)، تيسير التحرير (٣-٧٢)، فوائذ الرحوت (١٦٣/٢)، شرح نور الأنوار (٧٥/٢)، فتح القدير للكمال بن الهمام (٧/٣) ذكر ذلك أثناء كلامه عن حكم رضاع الكبير.
- (١٧٥) انظر: مسائل الخلاف (ص ٢٦٩).
- (١٧٦) انظر: إحكام الفصول (ص ٣٤٦)، شرح اللمع (٦٥٦/٢)، العدة (٥٩٢/٢) التمهيد لأبي الخطاب (١٩٤/٣).
- (١٧٧) (ص ٤٠٢).
- (١٧٨) انظر: الإحكام للأمدى (١١٦/٢)، تيسير التحرير (٧٣/٣).
- (١٧٩) (ص ٣٢٩).
- (١٨٠) (٧٢/٣).
- (١٨١) (٢٦٦/٢).
- (١٨٢) من أدلة القائلين: إن حجية الحديث تسقط بمخالفة الصحابي له.
- (١٨٣) انظر: مسائل الخلاف (ص ٢٦٩)، العدة (٥٩٢/٢)، بذل النظر (ص ٤٨٢-٤٨٣).
- (١٨٤) انظر: مسائل الخلاف (ص ٢٦٩)، العدة (٥٩٣-٥٩٢/٢).
- (١٨٥) انظر: مسائل الخلاف (ص ٢٦٩).
- (١٨٦) انظر المرجع السابق.



- (١٨٧) انظر: العدة (٥٩٢/٢)، البحر المحيط (٣٧١/٤) حيث نقله عن ابن القشيري.
- (١٨٨) انظر: العدة (٥٩٢/٢).
- (١٨٩) انظر: أصول السرخسي (٦/٢)، الغنية (ص ١٣٥)، أصول اليزدوي (٦٣/٣) مع الكشف، الميزان (ص ٤٤٤-٤٤٥)، تقويم الأدلة؟ (ص ٤٥٧)، الوصول (١٩٦/٢)، بذل النظر (ص ٤٨٢)، كشف الأسرار للنسفي (٧٩/٢)، شرح نور الأنوار.
- (١٩٠) انظر: التبصرة (ص ٣٤٣)، الوصول (١٩٦/٢)، الإحكام للآمدي (١١٦/٢).
- (١٩١) انظر: البرهان (٤٤٤٢/١)، البحر المحيط (٣٧٠/٤).
- (١٩٢) (٣١/٤).
- (١٩٣) انظر: البحث المحيط (٣٧١/٤).
- (١٩٤) انظر: أصول اليزدوي (٦٣/٣) مع الكشف.
- (١٩٥) (ص ٩٢).
- (١٩٥) (ص ٩٢).
- (١٩٦) انظر المرجع السابق.
- (١٩٧) نقل ذلك العضد في شرح مختصر ابن الخاجب (٧٢/٢) والمحلي في شرح جمع الجوامع (١٧٠/٢).
- (١٩٨) (٥٤/١) في باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان من كتاب الوضوء.
- (١٩٩) (٢٣٥-٢٣٤/١) في باب حكم ولوغ الكلب، من كتاب الطهارة.
- (٢٠٠) (١٨-١٧/١) في باب الوضوء بؤر الكلب، من كتاب الطهارة.
- (٢٠١) (١٣٣/١) - عاة الأحوزي - في اب ما جاء في سؤر الكلب، من أبواب الطهارة.
- (٢٠٢) انظر في ترجمته: طبقات الحفاظ (ص ٣٠٣)، تذكرة الحفاظ (٦، ٨/٢)، شذرات الذهب (٢٣٩/٢)، وفيات الأعيان (٥٩/١).
- (٢٠٣) (٤٧-٤٦/١) في باب سؤر الكلب، من كتاب الطهارة.
- (٢٠٤) في با غسل الإناء من ولوغ الكلب، من كتاب الطهارة.
- (٢٠٥) انظر في ترجمته: طبقات الحفاظ (ص ٢٧٤)، طبقات الحنابلة (٢٣١/١)، تذكرة الحفاظ (٦٣١/٢).
- (٢٠٦) (١٨٨/١) في باب في ولوغ الكلب، من كتاب الطهارة.
- (٢٠٧) (٣٤/١) في باب جامع الوضوء، من كتاب الطهارة.
- (٢٠٨) (٢٤٥/٢ و ٢٥٣ و ٢٦٥ و ٢٧١).
- (٢٠٩) انظر في ترجمته: تذكرة الحفاظ (٨٠٨/٣)، طبقات الفقهاء (ص ١٤٢)، تاج التراجم (ص ٨)، طبقات الحفاظ (ص ٢٣٧).
- (٢١٠) (٢٢/١).
- (٢١١) انظر في ترجمته: وفيات الأعيان (٤٥٩/١)، طبقات القراء (٥٥٨/١)، تذكرة الحفاظ (٩٩١/٣).
- (٢١٢) (٦٦/١) في باب ولوغ الكلب في الإناء من كتاب الطهارة.
- (٢١٣) (٣٣٣/١).

- (٢١٤) انظر: نيل الأوطار (٤٢/١)، نصب الراية (ص ١٣١)، التعليق المغني (٦٦/١).
- (٢١٥) انظر: المهذب (٥٥/١). التنبيه (ص ١٧)، المجموع (٥٨٥/٢)، المغني (٧٣/١)، شرح منتهى الإرادات (٩٧/١)، المحرر (٤/١) كشف القناع (٨٣/١)، شرح الكبير (١٣٨/١)، الأم (٦/١)، مغنى المحتاج (٨٣/١)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٨٥/٣)، الشرح الصغير (٨٥/١) حاشية الدسوقي (٨٣/١)، مقدمات ابن رشد (٢١/١)، قوانين الأحكام الشرعية (ص ٤٥).
- (٢١٦) انظر: البدائع (٢٧٥/١)، الهداية (٢٣/١)، البحر الرائق (١٣٤/١)، شرح فتح القدير (٩٤/١)، شرح معاني الآثار (٢١/١)، فتح باب العناية (١٤٩/١).
- (٢١٧) (ص ٣٢٩).
- (٢١٨) (٧٢/٣).
- (٢١٩) (٢٦٦/٢).
- (٢٢٠) (ص ٤٨١).
- (٢٢١) (ص ٤٤٥).
- (٢٢٢) (٦/٢).
- (٢٢٣) (٧٩/٢).
- (٢٢٤) (٢٣٤/١) في باب حكم ولوغ الكلب من كتاب الطهارة.
- (٢٢٥) في باب الوضوء بسؤر الكلب، من كتاب الطهارة.
- (٢٢٦) (٤٧/١) المجتبى - في باب تغفير الإناء الذي ولغ فيه الكلب بالتراب، من كتاب الطهارة.
- (٢٢٧) (١٣٠١) في باب غسل الإناء من ولوغ الكلب، من كتاب الطهارة.
- (٢٢٨) (١٨٨/١) في باب في ولوغ الكلب، من كتاب الوضوء.
- (٢٢٩) (٨٦/٤).
- (٢٣٠) انظر في ترجمته: التهذيب (٤٢/٦).
- (٢٣١) ابن درهم الأزدي، الجهمي، البصري، أبو إسحاق، كانت ولادته عام (٩٨هـ) ووفاته عام (١٧٩هـ)، كان - رحمه الله - من حفاظ الحديث المجودين، ومن الرواة المعروفين، بلغ رتبة مشيخة العراق في الحديث في عصره، قيل: إنه يحفظ أربعة آلاف حديث. انظر في ترجمته: تهذيب التهذيب (٩/٣)، تذكرة الحفاظ (٢١١/١).
- (٢٣٢) انظر في ترجمته: حلية الأولياء (٢/٣)، تهذيب التهذيب (٢٩٧/١).
- (٢٣٣) انظر في ترجمته: تاريخ بغداد (٣٢١/٥)، وفيات الأعيان (٤٥٣/١).
- (٢٣٤) انظر في ترجمته ميزان الاعتدال (١٩٧/٢)، صفة الصفوة (١١٩/٢)، تذكرة الحفاظ (٩٢/١).
- (٢٣٥) انظر في ترجمته: تاريخ بغداد (٢٥٥/٩)، تهذيب التهذيب (٢٣٨/٤).
- (٢٣٦) انظر: فتح الباري (٢٧٧/١)، نصب الراية (١٣١/١).
- (٢٣٧) (٦٥/١)، في باب ولوغ الكلب في الإناء، ميزان الاعتدال (٦٧٩١/٢).
- (٢٣٨) انظر في ترجمته: تهذيب التهذيب (٤٤٦/٦) ميزان الاعتدال (٦٧٩/٢).

- (٢٣٩) انظر كتاب المجروحين (١٢٤/١).
- (٢٤٠) انظر في ترجمته: التهذيب لابن عساكر (٣٩/٣)، تذكرة الحفاظ (٢٣٣/١).
- (٢٤١) كتاب: المجروحين (١٢٤/١).
- (٢٤٢) انظر في ترجمته: شذرات الذهب (٢٥٩/٣)، فرق وطبقات المعتزلة؟ ص ١٢٥.
- (٢٤٣) (٢٤٣/٢) (٦٧٠/٢).
- (٢٤٤) (٢٤٤/٣) (١٩٢/٣) و (٦٣٠/١/٢).
- (٢٤٥) انظر في ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (١٥٧/٨)، شذرات الذهب (٣٩٢/٥)، بغية الوعاة (٥٠/٢)، امرأة الجنان (٢٢٠/٤).
- (٢٤٦) (٢٤٦/١) (٤٢٢/١) مع شرح الأصفهاني.
- (٢٤٧) (٢٤٧/ص) (١٥٤٧).
- (٢٤٨) (٢٤٨/ص) (٩١).
- (٢٤٩) (٢٤٩/ورقة) (١/٢٧٣).
- (٢٥٠) انظر في ترجمته: الدرر الكامنة (١٧/٤)، شذرات الذهب (٣٣٥/٦).
- (٢٥١) (٢٥١/٤) (٣٧٠/٤).
- (٢٥٢) (٢٥٢/٢) (٥٥٧/٢).
- (٢٥٣) انظر في ترجمته: شذرات الذهب (١٤٠٦/٥)، بغية الوعاة (٢٤٠/١)، طبقات الشافعية لابن السبكي (١٠٠/٨).
- (٢٥٤) (٢٥٤/٣) (ورقة ٣٢/أ).
- (٢٥٥) (٢٥٥/٣) (٢٠٣/٣).
- (٢٥٦) (٢٥٦/٢) (٦/٢).
- (٢٥٧) (٢٥٧/ص) (٤٨١).
- (٢٥٨) (٢٥٨/٣) (١٩٢/٣).
- (٢٥٩) (٢٥٩/ص) (٤٤٤).
- (٢٦٠) (٢٦٠/٢) (١٨٦/٢).
- (٢٦١) (٢٦١/٤) (٣٧٠/٤).
- (٢٦٢) (٢٦٢/٢) (٧٩/٢).
- (٢٦٣) (٢٦٣/ص) (٣٢٩).
- (٢٦٤) (٢٦٤/٣) (٧٢/٣).
- (٢٦٥) (٢٦٥/٢) (٢٦٦/٢).
- (٢٦٦) (٢٦٦/٢) (٥٥٧/٢).
- (٢٦٧) (٢٦٧/٣) (٦٤/٣) مع كشف الأسرار للبخاري.
- (٢٦٨) (٢٦٨/١) (٤٨٠-٤٨١) في باب الولي، من كتاب النكاح.

- (٢٦٩) (٣/٣٩٨) في باب ما جاء لانكاح إلا بولي، من كتاب النكاح، وقال «حديث حسن».
- (٢٧٠) (٢/٦٢) في باب النهي عن النكاح بغير ولي من كتاب النكاح.
- (٢٧١) (٣/٢٢١).
- (٢٧٢) انظر في ترجمته: طبقات القراء (٢/١٨٤)، البداية والنهاية (١١/٣٥٥)، تذكرة الحفاظ (٣/١٠٣٩).
- (٢٧٣) (٢/١٦٨) في باب: «ألبا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل» من كتاب النكاح.
- (٢٧٤) (٦/٤٧-٦٦-١٦٦).
- (٢٧٥) (٣/١٧) في باب النكاح بغير ولي عصبة، من كتاب النكاح.
- (٢٧٦) انظر في ترجمته: تهذيب التهذيب (٦/١٤٦)، الاستيعاب (٢/٣٩٩).
- (٢٧٧) انظر في ترجمته: الاستيعاب (٤/١٣٢)، حلية الأولياء (٢/٥٥)، الخلاصة (ص ٤٨٨).
- (٢٧٨) ابن العوام - سبقت ترجمته.
- (٢٧٩) انظر: شرح معاني الآثار (٣/١٨)، فتح الباري (٩/١٨٦)، الأم (٥/١١)، الإحكام لابن حزم (٢/١٨٦)، فتح القدير (٣٩٤)، تقويم الأدلة (ص ٤٥٨)، أصول السرخسي (٢/٦)، كشف الأسرار للبخاري (٣/٦٤).
- (٢٨٠) انظر: المغني لابن قدامة (٩/٣٥٤٥١)، الأم (٥/١٣-١٢)، المهذب (٢/٣٦)، المنهاج (ص ٩٦).
- (٢٨١) انظر: المختصر الطحاوي (ص ١٧١)، المبسوط (٥/١)، فتح القدير (٣/٢٥٦)، تحفة الفقهاء (٢٢٤/٢)، تقويم الأدلة (ص ٢٥٨).
- لكن أكثر الحنفية اشترطوا لذلك شروطاً من أهمها: أن تكون المرأة - المزوجة نفسها - حرة، عاقلة، بالغة، رشيدة، زوجت نفسها من كفؤ، ولم يقصر في مهر مثلها. فتنبه لذلك، فالحكم عندهم ليس على إطلاقه.
- (٢٨٢) (٣/٦٣).
- (٢٨٣) المرجع السابق.
- (٢٨٤) كشف الأسرار للبخاري (٣/٦٤).
- (٢٨٥) كشف الأسرار للبخاري (٣/٦٤).
- (٢٨٦) (٢/٦).
- (٢٨٧) (٢/٧٩).
- (٢٨٨) انظر في ترجمته: شذرات الذهب (٢/١٧٦)، طبقات الحنابلة (١/١٤٥).
- (٢٨٩) نقل ذلك أبو يعلى في العدة (٢/٥٩٠).
- (٢٩٠) انظر في ترجمته: شذرات الذهب (٢/١٦٦)، طبقات الحنابلة (١/٥٦).
- (٢٩١) نقل ذلك أبو يعلى في العدة (٢/٥٩٠)، وأبوالخطاب في التمهيد (٣/١٩٣).
- (٢٩٢) (٧/١٩) في باب من قال لانكاح إلا بولي، من كتاب النكاح.
- (٢٩٣) (١/٤٨١) في باب الولي، من كتاب النكاح.
- (٢٩٤) (٥/٢٦) - عراضة الأحوذى - في باب ما جاء لا نكاح إلا بولي.
- (٢٩٥) (١/٦٠٥) في باب لا نكاح إلا بولي، من كتاب النكاح.

- (٢٩٦) (٣٩٤/٤) و(٢٦/٦).
- (٢٩٧) انظر في ترجمته: تذكرة الحفاظ (٤٢٩/٢)، تاريخ بغداد (١١٧/١٤)، شذرات الذهب (٧٩/٢)، يحيى بن معين وكتابه التاريخ (٦٥٤/٢).
- (٢٩٨) نقل ذلك ابن قدامة في المغني (٣٤٥/٩).
- (٢٩٩) (١٨٨-١٨٧/١) في باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء، وباب رفع اليدين إذا كبر، وإذا رفع، وباب إلى أين يرفع يديه، من كتاب الأذان.
- (٣٠٠) (١٩٢/١) في باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين. من كتاب الصلاة.
- (٣٠١) (١٩٢/١) في باب رفع اليدين في الصلاة، وباب افتتاح الصلاة، من كتاب الصلاة.
- (٣٠٢) (٥٦/٢) عارضة الأحوذى - في باب ماجاء في رفع اليدين عند الركوع، من أبواب الصلاة.
- (٣٠٣) (٩٢/٢)، (٩٤/٢) في باب العمل في افتتاح الصلاة، وباب رفع اليدين قبل التكبير «مع المجتبي».
- (٣٠٤) (٢٧٩/١) في باب رفع اليدين إذا رفع، وإذا رفع رأسه من الركوع من كتاب الصلاة.
- (٣٠٥) (٧٥/١)، (٧٦، ٧٧) في باب افتتاح الصلاة، من كتاب النداء.
- (٣٠٦) (١٣٢، ٦٢، ٨/٢).
- (٣٠٧) انظر في ترجمته: تذكرة الحفاظ (١٠٨/١)، طبقات القراء (٢٦٢/٢)، شذرات المذهب (١٦٢/١)، طبقات الفقهاء (ص٦٣).
- (٣٠٨) انظر في ترجمته: طبقات القراء (٣٠١/١)، طبقات الفقهاء (ص٦٣)، تذكرة الحفاظ (٨٨/١)، الخلاصة (ص١٣١) شذرات الذهب (١٣٣/١).
- (٣٠٩) انظر في ترجمته: الاستيعاب (٣٤١/٢)، الخلاصة (ص٢٠٧)، طبقات الفقهاء (ص٤٩)، طبقات الحفاظ (ص٩).
- (٣١٠) انظر في ترجمته: تذكرة الحفاظ (٤٣٢/٢)، تاريخ بغداد (٦٦/١٠)، ميزان الاعتدال (٤٩٠/٢)، طبقات المفسرين (٢٤٩١).
- (٣١١) (٢٣٧/٢).
- (٣١٢) انظر في ترجمته: شذرات الذهب (١٢٥١)، صفة الصفوة (٢٠٨٢) ميزان الاعتدال (٩/٣).
- (٣١٣) (٢٢٥/١).
- (٣١٤) انظر: المغني لابن قدامة (١٧٢-١٧١/٢)، الأم (١١٠/١)، الوجيز (٤١/١) المجموع (٣٦٧/٣)، المدونة الكبرى (٦٨/١).
- (٣١٥) انظر: تحفة الفقهاء (٢١٨/١)، الهداية (٤٦/٢١) القدوري (ص٩) المغني لابن قدامة (١٧٢/٢).
- (٣١٦) (٢٠٤/٣).
- (٣١٧) المرجع السابق.
- (٣١٨) (ص٤٥٨).
- (٣١٩) (ص١٣٥).
- (٣٢٠) (٦/٢).

- (٣٢١) (ص ٣٢٩).
- (٣٢٢) (٦٣/٣).
- (٣٢٣) (٧٣/٣).
- (٣٢٤) (٢٦٦/٢).
- (٣٢٥) (٨٠/٢).
- (٣٢٦) (٧٦/٢).
- (٣٢٧) (٦٤/٣) مع الكشف.
- (٣٢٨) (ص ٢١٦).
- (٣٢٩) انظر في ترجمته: طبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٨٧)، طبقات القراء (١/٢٣٥)، ميزان الاعتدال (٥٢٧١)،  
شذرات الذهب (١/١٣٦)، الخلاصة (ص ٧٧).
- (٣٣٠) نقله عنه انب قدامة في المغني (١٧٣/٢).
- (٣٣١) انظر في ترجمته: طبقات الفقهاء للشيرازي (ص ١٠٣)، تاريخ بغداد (١١/٤٥٨)، شذرات الذهب  
(٢/٨١)، طبقات الحنابلة (١/٢٢٥)، تذكرة الحفاظ (٢/٤٢٨).
- (٣٣٢) نقله ابن قدامة في المغني (١٧٣-١٧٤/٢).
- (٣٣٣) انظر في ترجمته: طبقات الحفاظ (ص ٣٤)، طبقات القراء (١/٣٤١)، وفيات الأعيان (٢/١٩٤).
- (٣٣٤) انظر كشف الأسرار (٣/٦٤) للبخاري.
- (٣٣٥) نقله ابن قدامة في المغني (١٧٣/٢).
- (٣٣٦) (٦٤/٣).
- (٣٣٧) (٧/٣).
- (٣٣٨) فتح القدير (٧/٣).
- (٣٣٩) أعني مسألة رضاع الكبير هل تثبت به الحرمة؟
- (٣٤٠) (٢٢٣/٣) في باب الشهادة على الأنساب، من كتاب الشهادات.
- (٣٤١) (٢/١٠٧٨) في باب إنما الرضاعة من المجاعة، من كتاب الرضاع.
- (٣٤٢) (٦/٨٤) - المجتبي - في باب القدر الذي يحرم من الرضاعة من كتاب النكاح.
- (٣٤٣) (٢/١٥٨) في باب في رضاع الكبير، من كتاب النكاح.
- (٣٤٤) (٢/١٠٧٦-١٠٧٧) في باب رضاعة الكبير، من كتاب الرضاع.
- (٣٤٥) (١/٤٧٥-٤٧٦) في باب ما حرم برضاعة الكبير، من كتاب النكاح.
- (٣٤٦) (٦/٨٧-٨٦) في باب رضاع الكبير من كتاب النكاح (المجتبي).
- (٣٤٧) (٢/٢) باب ما جاء في الرضاعة بعد الكبر، من كتاب الرضاع.
- (٣٤٨) (٦/١٧٤، ٢٢٨).
- (٣٤٩) انظر في ترجمته: تاريخ الإسلام (١/٣٦٤)، الأعلام (٢/١٧١).
- (٣٥٠) انظر: البرهان (١/٤٤٤)، البحر المحيط (٤/٣٧٢).

- (٣٥١) انظر: البرهان (١/٤٤٢)، البحر المحيط (٤/٣٧)، شرح الكوكب المنير (٢/٥٦٣).
- (٣٥٢) انظر: البرهان (١/٤٤٤)، تقويم الأدلة (ص٤٥٣)، إجمال الإصابة (ص٨٤) البحر المحيط (٤/٣٧٠).
- (٣٥٣) انظر في ترجمته: البدر الطالع (١/٦٣)، طبقات المفسرين للداودي (١/٤٥)، ذيل طبقات الحنابلة (٢/٣٨٧).
- (٣٥٤) (ص١٦).
- (٣٥٥) انظر في ترجمته: الاستيعاب (٢/٤٧٦)، الخلاصة (ص٢٧٩)، تهذيب الأسماء (٢/٣٧).
- (٣٥٦) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (١/٢٨٠) وأبو داود في سننه (١/٨٨).
- (٣٥٧) راجع (ص ١٢٢٩٠) من هذا البحث.
- (٣٥٨) راجع (ص ) من هذا البحث.
- (٣٥٩) نقله عنه الجصاص في الفصول في الأصول (ورقة ٢٠٥/أ) ورجعت إلى المخطوط، لأن ذلك قد سقط من المطبوع، فليتنبه.
- (٣٦٠) (ورقة ٢٠٥/أ).
- (٣٦١) (٧/٢).
- (٣٦٢) (ص ٣٣٠).
- (٣٦٣) (٢/٨٢).
- (٣٦٤) (ص ٢١٧).
- (٣٦٥) (٢/٢٦٧).
- (٣٦٦) (٢/٢٦٧).
- (٣٦٧) (٣/٧٤).
- (٣٦٨) (٢/٨٠).
- (٣٦٩) (٢٩/١٦٤).
- (٣٧٠) ص ٦٠٩.
- (٣٧١) انظر: الفصول في الأصول (ورقة ٢٠٥/أ، أصول السرخسي (٢/٧)، التحرير لكهال بن الهمام (ص٣٣٠)، المغني للخبازي (ص٢١٧)، تيسير التحرير (٣/٧٤).
- (٣٧٢) (٣/١٣١٦-١٣١٧) ف باب حد الزنى، من كتاب الحدود.
- (٣٧٣) (٢/٤٥٥) في باب في الرجم، من كتاب الحدود.
- (٣٧٤) (٦/٢١٠) - عارضة الأحوذى - في باب ماجاء في الرجم على الشيب، من كتاب الحدود.
- (٣٧٥) (٢/٨٥٢-٨٥٣) في باب حد الزنى، من كتاب الحدود.
- (٣٧٦) (٢/١٨١) في باب في تفسير قول الله تعالى: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ من كتاب الحدود.
- (٣٧٧) (٥/٣١٨-٣١٣).
- (٣٧٨) انظر في ترجمته: أسد الغابة (٣/١٦٠)، الخلاصة (ص٣٢/٢) تهذيب الأسماء (١/٢٥٦).
- (٣٧٩) (٣/٢٤١) و (٨/١٦١) في باب إذا اصطلحوا على صلح جور، من كتاب الصلح، وفي باب الشروط التي لاتحل في الحدود، من كتاب الشروط.

- (٣٨٠) (١٣٢٤/٣) في باب من اعترف على نفسه بالزنى ، من كتاب الحدود.
- (٣٨١) (٢٠٥/٦) - عارضة الأحوذى - في باب ما جاء في الرجم على الثيب من أبواب الحدود.
- (٣٨٢) (٢١١/٨) - المجتبي - في باب صون النساء عن مجلس الحكم ، من كتاب آداب القضاة.
- (٣٨٣) (١٧٧/٢) في باب الاعتراف بالزنى ، من كتاب الحدود.
- (٣٨٤) (١١٥/٤).
- (٣٨٥) انظر في ترجمته : شذرات الذهب (٨٤/١) ، تهذيب الأسماء (٢٠٣/١) الإصابة (٥٦٥/١).
- (٣٨٦) انظر في ترجمته : الاستيعاب (٢٦/٣) ، الأسد الغابة (٩١/٤) ، صفة الصفوة (٣٠٨/١).
- (٣٨٩) (٣١٥/٧).
- (٣٩٠) انظر : المغني لابن قدامة (٣٢٤-٣٢٣/١٢).
- (٣٩١) انظر : كشف الأسرار للنسفي (٨٢/٢) ، فواتح الرحموت (١٦٤/٢) ، شرح نور الأنوار (٨٠/٢).
- (٣٩٢) (٢٠٥/٣).
- (٣٩٣) الفصول (٢٠٥/٣).
- (٣٩٤) (ص ٤٥٩).
- (٣٩٥) المرجع السابق.
- (٣٩٦) (٧/٢).
- (٣٩٧) المرجع السابق.
- (٣٩٨) (٨٢/٢).
- (٣٩٩) المرجع السابق.
- (٤٠٠) (٧١٢/٤) في كتاب الحدود.
- (٤٠١) ذكر ذلك ابن قدامة في المغني (٣٢٤/١٢) ، وابن حزم في المحلى (١٩٣/١٣) ، والقرطبي في تفسيره (١٥٩/١٢) ، والنووي في المجموع (٩/٢٠).
- (٤٠٢) (٥٣٩/٣) في باب من ساق البدن معه من كتاب الحج .
- (٤٠٣) (٢٠٨/٨) في باب وجوب الدم على المتمتع وأنه إذا عدمه لزمه صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ، من كتاب الحج .
- (٤٠٤) يعني : عبد الله بن عمر بن الخطاب .
- (٤٠٥) (٥٣٩/٣) في باب من ساق البدن معه ، من كتاب الحج .
- (٤٠٦) (٢٠٨/٨) في باب وجوب الدم على المتمتع . الخ ، من كتاب الحج .
- (٤٠٧) انظر في ترجمته : طبقات الفقهاء (ص ٥٨) ، طبقات القراء (٥١١/١) ، الخلاصة (ص ٢٦٥).
- (٤٠٨) (١٨٥/٣) في باب ما جاء في التمتع ، من كتاب الحج .
- (٤٠٩) (٢٠٦/٧) في باب نكاح المتعة ، من كتاب النكاح .
- (٤١٠) (ص ٤٦٠).
- (٤١١) انظر المرجع السابق .



- (٤١٢) (٦/٢).
- (٤١٣) المرجع السابق.
- (٤١٤) (٢٠٥/٣).
- (٤١٥) (٨٢/٢).
- (٤١٦) (٣٨/٧) في كتاب المغازي.
- (٤١٧) (١٨٣/١) في كتاب الإيمان.
- (٤١٨) (١٤٠/٧) في كتاب الجهاد.
- (٤١٩) (٣٧/١) في كتاب السير.
- (٤٢٠) (٨/٢).
- (٤٢١) المرجع السابق.
- (٤٢٢) (٨٣٢/٢).
- (٤٢٤) (٦/٢).
- (٤٢٥) (ص ٤٦٠).
- (٤٢٦) (٨/٢).
- (٤٢٧) (٤٤٤/١).
- (٤٢٨) (ص ١٣٧).
- (٤٢٩) (ص ٤٥٦-٤٥٧).
- (٤٣٠) (٥/٢).
- (٤٣١) (ص ٦٠٩).
- (٤٣٢) (٦٤/٣).
- (٤٣٣) (٣٧١/٤).
- (٤٣٤) (٧٩/٢).
- (٤٣٥) (٧٢/٣).
- (٤٣٦) (٢٦٦/٢).
- (٤٣٧) انظر: البرهان (٤٤٤/١)، التحقيق والبيان (ص ٦٠٩)، البحر المحيط (٣٧١/٤).
- (٤٣٨) انظر: الغنية في الأصول (ص ١٣٧)، أصول السرخسي (٦-٥/٢)، كشف الأسرار للبخاري (٦٤/٣)، التقرير والتحجير (٢٦٦/٢)، كشف الأسرار للنسفي (٧٩/٢).
- (٤٣٩) (٤٤٢/١).
- (٤٤٠) (٣٧٠/٣).
- (٤٤١) (٥٦٣/٢).
- (٤٤٢) (٢٠٧/٣).
- (٤٤٣) (٨/٢).

- (٤٤٤) (٨/٢).
- (٤٤٥) (ص ٦٠٩).
- (٤٤٦) (١٦٤-١٦٣/٢).
- (٤٤٧) (١٦٤-١٦٣/٢).
- (٤٤٨) (ص ٢١٧).
- (٤٤٩) (٨-٨٩/٢).
- (٤٥٠) (٧٣/٣).
- (٤٥١) (٨٠/٢).
- (٤٥٢) (١٦٣/٢).
- (٤٥٣) (ص ٩٢).
- (٤٥٤) انظر: أصول السرخسي (٨/٢)، التحقيق والبيان (ص ٦٠٩)، تقويم الأدلة (ص ٤٥٦)، المغني للخبازي (ص ٢١٨)، كشف الأسرار للبخاري (٦٣/٣)، كشف الأسرار للنسفي (٨٣/٢)، فواتح الرحموت (١٦٤/٢)، شرح نور الأنوار (٧٩/٢).
- (٤٥٥) (١٦٢ - ١٦٤) في باب أحاديث القهقهة في الصلاة، وعللها، من كتاب الطهارة.
- (٤٥٦) انظر في ترجمته: تهذيب (٢٨٤-٢٨٦/٣)، العبر (١٠٨/١).
- (٤٥٧) (٢٠٧/٣).
- (٤٥٨) (٨/٢).
- (٤٥٩) (ص ٢١٨).
- (٤٦٠) (٨٣/٢).
- (٤٦١) (١٦٣/٢).
- (٤٦٢) (١٦٣/٢).
- (٤٦٣) (٧٤-٧٣/٣).
- (٤٦٤) (٨١/١).
- (٤٦٥) انظر: القدوري (ص ٢)، تحفة الفقهاء (٣٩/١)، البحر الرائق (٤٢/١)، فتح باب العناية (٧٧-٧٥/١)، شرح فتح القدير (٤٥/١)، تبيين الحقائق (١١/١).
- (٤٦٦) انظر: المغني لابن قدامة (٢٣٩/١)، الأم (٢١/١)، المهذب (١٣١/١)، المنهاج (ص ٤)، شرح منتهى الإرادات (٧٠/١)، المجموع (٦١/٢)، بداية المجتهد (٣١/١) حاشية الدسوقي (١٢٣/١)، قوانين الأحكام الشرعية (ص ٣٩).
- (٤٦٧) (١٧٣-١٧٢/١).
- (٤٦٨) (٢٨٠/١).
- (٤٦٩) انظر السنن الكبرى (١٧٢/١).
- (٤٧٠) (٦٥/٦).

- (٤٧١) (١٧١/١).
- (٤٧٢) المرجع السابق.
- (٤٧٣) (١٧١/١).
- (٤٧٤) المرجع السابق.
- (٤٧٥) انظر في ترجمته: شذرات الذهب (٥١/٣)، البداية والنهاية (٢٨٣/١١) تذكرة الحفاظ (٩٤٠/٣).
- (٤٧٦) (٦) (٣١٩/١).
- (٤٧٧) انظر: آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (ص ٢٢٢)، مناقب الشافعي للبيهقي (٥٤٢/١)، المعرفة للبيهقي (٣٨٦/١).
- (٤٧٨) (٥٤٢/١).
- (٤٧٩) نقله أبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص ١٣).
- (٤٨٠) (٢/٢١٤، ٢٢٠) في باب الزيارة يوم النحر، وباب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت من كتاب الحج.
- (٤٨١) (٢/٩٦٤-٤٦٢)، في باب وجوب طواف الوداع، من كتاب الحج.
- (٤٨٢) في باب الحائض تخرج بعد الإفاضة، من كتاب المناسك.
- (٤٨٣) (٤/١٧١) - عارضة الأحوذى - ف باب ما جاء في المرأة تحيض بعد الإفاضة من أبواب الحج.
- (٤٨٤) (٢/١٠٢١) في باب الحائض تنفر قبل أن تودع، من كتاب المناسك.
- (٤٨٥) (١/٤١٢-٤١٣) في باب إفاضة الحائض، من كتاب الحج.
- (٤٨٦) (٦/٣٨-٣٩، ١٩٣، ٢١٣).
- (٤٨٧) انظر في ترجمتها: صفة الصفوة (٢/٢٧) طبقات ابن سعد (٨/٨٥).
- (٤٨٨) ذكر ذلك ابن حجر في فتح الباري (٣/٥٠٥)، وابن قدامة في المغني (٥/٣٤١)، والخصاص في الفصول في الأصول (٣/٢٠٣)، والخبازي في المغني (ص ٢١٧) والنسفي في كشف الأسرار (٢/٨٣).
- (٤٨٩) (٣/٢٠٣).
- (٤٩٠) المرجع السابق.
- (٤٩١) (١) (٨/٢).
- (٤٩٢) المرجع السابق.
- (٤٩٣) انظر في ترجمته: الاستيعاب (١/٥٥١)، تذكرة الحفاظ (١/٣٠)، الخلاصة (ص ١٢٧).
- (٤٩٤) (٢/٩٦٣)، في باب وجوب طواف الوداع، من كتاب الحج.
- (٤٩٥) (٢/١٦٣) و (٣/٢٣) في باب وجوب الحج عمن لا يستطيع الثبوت على الراحلة، وباب حج المرأة عن الرجل، من كتاب الحج.
- (٤٩٦) (٢/٩٧٣-٩٧٤) في باب الحج عن العاجز لزمانته وهمم ونحوهما، أو للموت من كتاب الحج.
- (٤٩٧) (١/٤٢٠) في باب الرجل يحج عن غيره من كتاب المناسك.
- (٤٩٨) (٤/١٥٧) - عارضة الأحوذى - في باب ما جاء في الحج عن الشيخ الكبير والميت من أبواب الحج.
- (٤٩٩) (٥/٨٧-٨٨) - المجتبي - في باب الحج عن الميت الذي لم يحج، وباب الحج عن الحي.

- (٥٠٠) (٣٥٩/١) في باب الحج عمن لا يستطيع، من كتاب الحج.
- (٥٠١) (٢١٢/١، ٢١٣، ٢١٩).
- (٥٠٢) ذكر ذلك الجصاص في الفصول في الأصول (٢٠٨/٣)، والخبازي في المغني (ص ٢١٧)، والسرخسي في أصوله (٨/٢).
- (٥٠٣) آل ثمران الآية: (٩٧).
- (٥٠٤) انظر: أصول السرخسي (١٥/٢)، رفع الملام (ص ٤)، الإحكام لابن حزم (١٧٩/٢) و(١٨٥/٤)، كشف الأسرار للبخاري (٦٣/٣).
- (٥٠٥) انظر في ترجمته: الاستيعاب (٣٣٦/٣)، الإصابة (٢٨٣/٣)، تهذيب الأسماء (٩٢/١).
- (٥٠٦) انظر في ترجمته: الإصابة (٤٥٣/٣)، الخلاصة (ص ٣٨٥)، تهذيب الأسماء (١٠٩/٢).
- (٥٠٧) أخرج ذلك الترمذي في سننه (٤١٩/٤)، وأبوداود في سننه (٣١٧/٣)، وابن ماجه في سننه (٩٠٩/٢).
- (٥٠٨) انظر في ترجمته: الخلاصة؟ ص ١٧٦، الاستيعاب (٢٠٦/٢)، الإصابة (٢٠٦/٢).
- (٥٠٩) هذا كان قد قتل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم عن طريق الخطأ - وهو صحابي فأمر الرسول صلى الله عليه وسلم الضحاك بن سفيان أن يورث امرأته من دينه.
- (٥١٠) أخرج ذلك أبوداود في سننه (٣٣٩/٣)، والترمذي في سننه (٢٧/٤) وابن ماجه في سننه (٨٨٣/٢).
- (٥١١) انظر في ترجمته: الخلاصة (ص ٢٣٢)، الاستيعاب (٣٩٣/٢)، تهذيب الأسماء (٣٠١/١).
- (٥١٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ (٢٧٨/١) في باب جزية أهل الكتاب المجوس، من كتاب الزكاة.
- (٥١٣) جاء في الموطأ (٢٧٨/١) أن عمر بن الخطاب، قال: ما أدري كيف أصنع في أمرهم فقال عبد الرحمن بن عوف: أشهد أني لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (سنوا بهم سنة أهل الكتاب).
- (٥١٤) راجع رفع الملام (ص ٥).
- (٥١٥) (٦٧٠/٢).
- (٥١٦) (٦٦/٣).
- (٥١٧) (٦٧٠/١/٢).
- (٥١٨) (٦٧٠/٢).
- (٥١٩) (ص ٢٦٨).
- (٥٢٠) (ص ٢٦٨).
- (٥٢١) انظر في ترجمته: وفيات الأعيان (٤١٣/٢) بغية الوعاة (١٣٤/٢)، الديباج المذهب (٨٦/٢).
- (٥٢٢) (ص ١٣٢).
- (٥٢٣) (١٥١/٢).
- (٥٢٤) (١٥١/٢).
- (٥٢٥) (١٦٣/٢).
- (٥٢٦) (٢١٠-٢٠٩/٧).
- (٥٢٧) المرجع السابق.

- (٥٢٨) (ص ٥٨٢).
- (٥٢٩) (ص ٤٨٠).
- (٥٣٠) (١٩١/٣/١) و (٦٣١/١/٢).
- (٥٣١) (٣٣٣/٢).
- (٥٣٢) (٣٨٢/١).
- (٥٣٣) (ص ١٤٩).
- (٥٣٤) (ص ٥٨٢-٥٨١).
- (٥٣٥) (٢٩٢/١).
- (٥٣٦) (٤٢٢/١) مع شرح الاصفهاني.
- (٥٣٧) (ص ٧٨١).
- (٥٣٨) (ورقة ٢٧٣/أ).
- (٥٣٩) (١١٣/٢).
- (٥٤٠) (١٦٣/٢).
- (٥٤١) (٥٨٠/٢).
- (٥٤٢) (ص ٢٩٦).
- (٥٤٣) (٣٣٣/٢).
- (٥٤٤) (١٦٣/٢).
- (٥٤٥) (١٥١/٢).
- (٥٤٦) (ص ٤٨٠).
- (٥٤٧) (٣٥٥/١).
- (٥٤٨) انظر فواتح الرحموت (٣٥٥/١).
- (٥٤٩) انظر: الواضح لابن عقيل (ص ٧٩٦)، وشرح اللمع (٣٨٢/١)، إحكام الفصول (ص ٢٦٧)، المستصفي (١١٣/٢)، الإحكام للآمدي (٣٣٣/٢)، بديع النظام (ص ٤٨١)، نهاية الأصول (ورقة ٢٧٣/أ).
- (٥٥٠) انظر: شرح اللمع (٣٨٢/١)، والتبصرة (ص ١٩٠).
- (٥٥١) انظر المرجعين السابقين.
- (٥٥٢) انظر: التبصرة (ص ١٤٩)، والتمهيد لأبي الخطاب (١٢٠/٢).
- (٥٥٣) انظر: المرجعين السابقين.
- (٥٥٤) انظر ترجمته: الخلاصة (ص ١٣)، الاستيعاب (٤٩٥/١).
- (٥٥٥) (١١٨١/٣) في باب كراء الأرض من كتاب البيوع.
- (٥٥٦) وأخرجه أبو داود في سننه (٢٣٣٣-٢٣٢/٢) في باب في التشديد في ذلك من كتاب البيوع، وأخرجه النسائي في سننه (٤٥٤١/٧) - المجتبى - في أول كتاب المزارعة، وأخرجه ابن ماجه في سننه (٨١٩/٢) في باب المزارعة بالثلث والرابع من كتاب الرهون، وأخرجه أحمد في مسنده (٢٤٣/١).

- (٥٥٧) (٥٨٠/٢).
- (٥٥٨) (١٢٠/٢).
- (٥٥٩) (٧٣٤/٢).
- (٥٦٠) (٥٧١/٢).
- (٥٦١) انظر التحقيق والبيان (١ / ورقة ٥٨٧أ).
- (٥٦٢) انظر: التحقيق والبيان (١ / ورقة ٨٧أ).
- (٥٦٣) انظر مسلم الثبوت (٣٥٥/١) مع شرحه فواتح الرحموت.
- (٥٦٤) (١١٩/٢).
- (٥٦٥) (١٩١/٣/١).
- (٥٦٦) (٣٣٣/٢).
- (٥٦٧) (٧١/٣) مع تيسير التحرير.
- (٥٦٨) (ص ٤٨٠).
- (٥٦٩) (ص ٢١٩).
- (٥٧٠) (ص ٢٦٨).
- (٥٧١) (ص ٥٨٠).
- (٥٧٢) (٥٨٠/٢).
- (٥٧٣) (١١٩/٢).
- (٥٧٤) (٥٧٩/٢).
- (٥٧٥) (ص ١٢٧).
- (٥٧٦) (٥٧٩/٢).
- (٥٧٧) (١١٩/٢).
- (٥٧٨) (٧٣٣/٢).
- (٥٧٩) (٥٧١/٢).
- (٥٨٠) (ص ٦٠).
- (٥٨١) انظر: الواضح لابن عقيل (ص ٧٩٦)، سواد الناظر (٤٦٣/٢) القواعد والفوائد الأصولية (ص ٢٩٦).
- (٥٨٢) (٣٧٦/٣).
- (٥٨٣) (٣٣٣/٢).
- (٥٨٤) (٥٧٩/٢).
- (٥٨٥) (ص ١٢٧).
- (٥٨٦) انظر ترجمته: الضوء اللامع (٣٢٠/٥)، معجم المؤلفين (٢٠٦/٧) شذرات الذهب (٣١/٧).
- (٥٨٧) (٥٩٦).
- (٥٨٨) انظر في ترجمته: طبقات الحنابلة (٧٤/١).

- (٥٨٩) انظر ترجمته: طبقات الحنابلة (١٧٣/١-١٧٦).
- (٥٩٠) انظر ترجمته: المنهل الصافي (٢٦٨/١)، ذيل طبقات الحنابلة (٤٥٣/٢).
- (٥٩١) (٣٧٥/٣).
- (٥٩٢) (١١٩/٢).
- (٥٩٣) (١١٩/٢).
- (٥٩٤) المرجع السابق.
- (٥٩٥) انظر التمهيد (١١٩/٢-١٢٠).
- (٥٩٦) (٣٨٢/١).
- (٥٩٧) (٥٨٠/٢).
- (٥٩٨) (٣٣٣/٢).
- (٥٩٩) (٣٧٥/٣).
- (٦٠٠) (ورقة ٢٧٣/أ).
- (٦٠١) (٣٥٥/١) و (١٦٣/٢).
- (٦٠٢) (ص ١٢٧).
- (٦٠٣) راجع (ص) من هذا البحث.
- (٦٠٤) (٣٧٥/٣).
- (٦٠٥) (٣٣٣/٢).
- (٦٠٦) (١٥١/٢).
- (٦٠٧) (ص ٢٩٦).
- (٦٠٨) انظر: المعتمد (٢٧٠/٢)، كشف الأسرار (٦٦/٣).
- (٦٠٩) انظر: التلخيص لإمام الحرمين (ص ٥٧٩)، شرح اللمع (٣٨٣/١)، التبصرة (ص ١٤٩)، الإحكام (٣٣٣/٢)، بديع النظام (ص ٤٨٠)، المحصول للرازي (٦٣٢/١/٢)، المنهاج (٤٢٥-٤٢٢//) مع شرح الأصفهاني، شرح العضد (١٥١/٢)، نهاية الأصول (ورقة ٢٧٣/أ)، مسلم الثبوت (٣٥٥/١).
- (٦١٠) انظر: شرح اللمع (٣٠٣/١)، التبصرة (ص ١٤٩).
- (٦١١) انظر: المرجعين السابقين.
- (٦١٢) انظر: المحصول للرازي (٦٣٢/١/٢).
- (٦١٣) انظر: شرح اللمع (٣٨٣/١-).
- (٦١٤) انظر: فواتح الرحموت (٣٥٥/١).
- (٦١٥) انظر: المنهاج (٤٢٥، ٤٢٢/١) مع شرح الأصفهاني، شرح العضد (١٥١/٢)، مسلم الثبوت (٣٥٥/١) مع فواتح الرحموت.
- (٦١٦) انظر: شرح العضد (١٥٢-١٥١/٢).
- (٦١٧) انظر: المرجع السابق.

- (٦١٨) انظر: شرح العضد (١٥٢/٢).
- (٦١٩) انظر: الإحكام للآمدي (٣٣٣/٢)، شرح العضد (١٥٢/٢).
- (٦٢٠) (٣٥٥/١) مع شرحه: فوائح الرحموت.
- (٦٢١) (٣٥٥/١).
- (٦٢٢) المرجع السابق.
- (٦٢٣) انظر: فوائح الرحموت (٣٥٥/١).
- (٦٢٤) انظر: فوائح الرحموت (٣٥٥/١).
- (٦٢٥) من أدلة القاتلين: يجوز تخصيص عموم الحديث بقول الصحابي أو بفعله، أو فتواه.
- (٦٢٦) انظر: شرح اللمع (٣٨٣/١).
- (٦٢٧) (٢٨٩/٢).
- (٦٢٨) (٤١٦/٧).
- (٦٢٩) (٦٤/١).
- (٦٣٠) (٧٤/١).
- (٦٣١) (٤٣٧/١).
- (٦٣٢) انظر: شرح اللمع (٣٨٣/١)، التبصرة (ص: ١٥٠).
- (٦٣٣) انظر: شرح اللمع (٣٨٣/١)، التبصرة (ص: ١٥٠).
- (٦٣٤) انظر: العدة (٥٨٠/٢)، شرح اللمع (٣٨٢/١)، التمهيد لأبي الخطاب (١٢٠/٢) الروضة (٧٣٣/٢)، شرح مختصر الروضة (٥٧١/٣٢).
- (٦٣٥) انظر: الواضح لابن عقيل (ص ٧٩٦).
- (٦٣٦) انظر: إحكام الفصول للباجي (ص ٢٦٩).
- (٦٣٧) انظر: إحكام الفصول (ص ٢٦٩).
- (٦٣٨) انظر: العدة (٥٨٢/٢)، شرح العضد (١٥١/٢)، الإيهاج (١٩٤/٢)، المسودة (ص ١٢٨)، نهاية الأصول (٢٧٣/١)، القواعد والفوائد الأصولية (ص ٢٩٦).
- (٦٣٩) (٧٥/٤) و (١٣٨/٩) في باب لا يعذب بعذاب الله من كتاب الجهاد وباب قوله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ من كتاب الاعتصام.
- (٦٤٠) (٤٤٠/٢) في باب الحلم في من ارتد، من كتاب الحدود.
- (٦٤١) (٢٣٤/٦)، في باب ما جاء في المرتد، من أبواب الحدود - عارضة الأحوذى -.
- (٦٤٢) (٩٦/٧) في باب الحكم في المرتد، من كتاب التحريم - المجتبى.
- (٦٤٣) (٢٨٣-٢٨٢/١) و (٢٣١/١).
- (٦٤٤) (١٧٧/١٠) في باب كفر المرأة بعد الإسلام، من كتاب اللقطة.
- (٦٤٥) انظر: سنن الدراقطني (١١٨/٣)، نصب الراية (٤٥٧/٣).



- (٦٤٦) انظر: المذهب (٢/٢٢٣)، المنهاج للنووي (ص ١٣٢)، المجموع له (١٨/١٠)، الأم (٦/١٨٠)، الكافي لابن عبد البر (١/٤٨٥).
- (٦٤٧) انظر: الهداية (٦/٧١) مع فتح القدير، مختصر الطحاوي (ص ٢٥٩)، متن القدوري (ص ١١٧)، تبين الحقائق (٣/٢٨٤)، المجموع (١٨/١٠).
- (٦٤٨) (٢/١٤٩) في باب ليس على المسلم في فرسه صدقه، وباب ليس على المسلم في عبده صدقه، من كتاب الزكاة.
- (٦٤٩) (٢/٦٧٥-٦٧٦) في باب لازكاة على المسلم في عبده وفرسه، من كتاب الزكاة.
- (٦٥٠) (١/٣٧٠) في باب صدقة الرقيق، من كتاب الزكاة.
- (٦٥١) (٣/١٢٢) في باب ماجاء ليس في الخيل والرقيق صدقة من أبواب الزكاة.
- (٦٥٢) (٥/٢٥٠) - المجتبى - في باب زكاة الخيل، وباب زكاة الرقيق، من كتاب الزكاة.
- (٦٥٣) (١/٢٧٧) في باب ما جاء في صدقة الرقيق والخيل والعسل، من كتاب الزكاة.
- (٦٥٤) (٢/٢٤٢ و ٢٤٩ و ٢٥٤ و ٢٤٧).
- (٦٥٥) (١/٣٦٣) في باب زكاة السائمة، من كتاب الزكاة.
- (٦٥٦) (٣/١٠١ و ١٠٢) في باب ما جاء في زكاة الذهب والورق، من أبواب الزكاة - عارضة الأحوزي.
- (٦٥٧) (١/٥٧٠) في باب زكاة الورق والذهب من كتاب الزكاة.
- (٦٥٨) (٣/١٠١ و ١٠٢) في باب ما جاء في زكاة الذهب والورق، من أبواب الزكاة - عارضة الأحوزي.
- (٦٥٩) (٤/١١٨) في باب لاصدقة في الخيل، من كتاب الزكاة.
- (٦٥٩) (١/٩٢ و ١١٣ و ١٢١ و ١٣٢ و ١٤٥).
- (٦٦٠) انظر: إجمال الإصابة (ص ٨٥).
- (٦٦١) انظر: المغني لابن قدامة (٤/٦٦)، والأم (٢/٢٦)، الوجيز (١/٧٩)، المجموع (٥/٣٠٦-٣٠٧).
- (٦٦٢) انظر: المبسوط (٢/١٨٨)، البدائع (٢/٨٨١)، مختصر الطحاوي (ص ٤٥)، نصب الراية (٢/٣٥٩)، البناية (٣/٦٠)، تحفة الفقهاء (١/٤٥١).
- (٦٦٣) (٢/١٢٦) في باب زكاة مال التجارة وسقوطها عن الخيل والرقيق، من كتاب الزكاة.
- (٦٦٤) (٤/١١٩) في باب ما رأى في الخيل زكاة، من كتاب الزكاة.
- (٦٦٥) هو: غورك بن الحضرم السعدي وهو ضعيف انظر فيه ميزان الاعتدال (٣/٣٣٧).
- (٦٦٦) (٣/٦٩).
- (٦٦٧) لقد أفردت الفصل السابق للكلام عن تخصيص الصحابي للحديث ولم أدرجه مع هذا الفصل مع أنه يندرج؛ حيث إن العام يعتبر من الظاهر، وأن تخصيص الصحابي لهذا العام يعتبر تأويلاً لمعنى مرجوح. فعلت ذلك؛ لأنني وجدت كلام الأصوليين - كالآمدي، والرازي، والعلائي، والزركشي وغيرهم - يختلف في الموضعين فقد تكلموا عن تخصيص الصحابي للعموم بكلام مفصل من حيث الأدلة والأمثلة، أما مخالفة الصحابي لظاهر الحديث فقد تكلموا عنه بكلام مجمل دون التعرض للأدلة والأمثلة. كما سيأتي بيانه والله أعلم.
- (٦٦٨) نقله عنه فخر الدين الرازي في المحصول (٢/٦٣٠١).

- (٦٦٩) (٢٠٩/٧-٢١٠).
- (٦٧٠) انظر في ترجمته: طبقات الشافعية لابن السبكي (٢٥٦/٤)، شذرات الذهب (٢٠٩/٣)؛ طبقات الفقهاء للشيرازي (ص ١٢٦).
- (٦٧١) نقله عنه الزركشي في البحر المحيط (٣٦٩/٤).
- (٦٧٢) انظر في ترجمته: شذرات الذهب (٨٠/٤) ذيل طبقات الحنابلة (١٨٠/١)، المنتظم (٣٢/١٠).
- (٦٧٣) نقله عنه الزركشي في البحر المحيط (٣٦٩/٤).
- (٦٧٤) انظر في ترجمته: المنتظم (١٦٧/٩)، وفيات الأعيان (٤٤٨/٢)، طبقات الشافعية لابن السبكي (٢٣١/٧).
- (٦٧٥) نقله عنه الزركشي في البحر المحيط (٣٦٩/٤).
- (٦٧٦) (٣٦٩/٤).
- (٦٧٧) (ص ٩٠).
- (٦٧٨) انظر: إجمال الإصابة (ص ٩٠)، البحر المحيط (٣٦٩/٤)، التقرير والتحجير (٢٦٦/٢)، كشف الأسرار للسرخاري (٦٥/٣)، تيسير التحرير (٧٣/٣).
- (٦٧٩) انظر في ترجمته: ميزان الاعتدال (٥١١/٢)، طبقات الشافعية لابن السبكي (٩٧/٥) مرآة الجنان (٢٩/٣).
- (٦٨٠) نقله عنه أبو الحسين البصري في المعتمد (٦٧٠/٢).
- (٦٨١) (٦٧٠/٢).
- (٦٨٢) المعتمد (٦٧٠/٢).
- (٦٨٣) انظر في ترجمته: الديباج المذهب (٢٦/٢)، شذرات الذهب (٢٢٣/٣)، وفيات الأعيان (٢٨٧/٢).
- (٦٨٤) نقله العلائي في إجمال الإصابة (ص ٩٠)، والزركشي في البحر المحيط (٣٦٩/٤).
- (٦٨٥) (١١٥-١١٦/٢).
- (٦٨٦) (٣٦٧/٤).
- (٦٨٧) انظر هذه المسألة - أعني النسخ بقول الصحابي - الأمثلة عليها وخلاف العلماء فيها في: إحكام الفصول (ص ٤٢٧)، المعتمد (٤٥١/١)، العدة (٨٣٧/٣) الإحكام للآمدي (١٨١/٣)، المحصول (٥٦٦/٣/١)، المنهاج (ص ٤٩٣) مع شرح الأصفهاني، الواضح لابن عقيل (٩٨٠)، التمهيد لأبي الخطاب (١٨٩/٣)، شرح اللمع (٥١٩/١)، التخليص لإمام الحرمين (ص ٩٠٧)، الوصول لابن برهان (٥٧/٢)، المستصفي (١٢٨/١)، الروضة (١٢٩/١) شرح تنقيح الفصول (ص ٣٢١)، المنتهى لابن الحاجب (ص ١٢١)، تيسير التحرير (٢٢٢/٣)، فوائح الرحمت (٩٥/٢)، المسودة (ص ٢٣١)، شجر الكوكب المنير (٥٦٧/٣).
- (٦٨٨) (ص ٨٨).
- (٦٨٩) (٣٦٧/٤).
- (٦٩٠) انظر هذه المسألة - أعني حمل الصحابي الحديث على أحد محمله - والأمثلة عليها وتفصيلات أخرى فيها في: الفصول في الأصول (٢٠٣/٣)، العدة (٥٨٣/٢، ٥٨٦)، التمهيد (٢٨١-٢٨٣ و ١٩٠/٣) بذل النظر

=

(ص ٤٨٢)، أصول السرخسي (٦/٢) المسودة (ص ١٢٨)، شرح المعالم (ص ١١١٩)، بديع النظام (ص ٣٦٨)، الإحكام للآمدي (١١٥/٢)، التبصرة (ص ١٨٤)، مسائل الخلاف (ص ١٤٠) و (٢٧٠)، ميزان الأصول (ص ٣٣٧)، المحصول (٦٣١/١)، المعتمد (٦٧٠/٢)، تيسير التحرير (٧١/٣)، قواطع الأدلة (٣٢٢) و (٧٨١)، الإحكام لابن حزم الرموت (١٦٢/٢) جمع الجوامع (١٤٥/٢) مع شرح الأنوار على المنار لملاحيون (٧٦/٢) كشف الأسرار للنسفي (٧٩/٢)، القواعد والفوائد الأصولية (ص ٢٩٩).